الخطوط الأساسية للاقتصاد الإسلامي

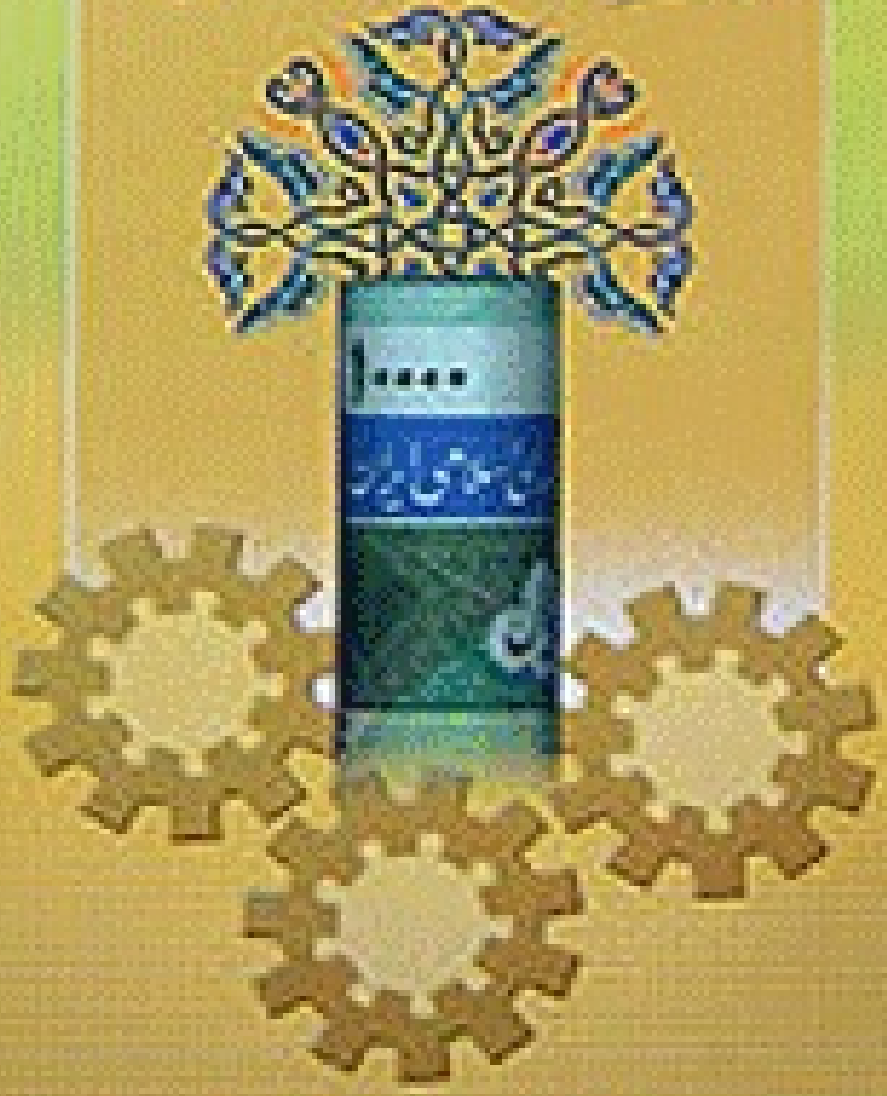

بسم الله الرحمن الرحيم

الخطوط الاساسيۀ للاقتصاد الاسلامی

كاتب:

آيت الله العظمی ناصرمكارم شيرازی (دام ظله)

نشرت فی الطباعۀ:

مدرسه الامام علی بن ابی طالب (ع)

رقمی الناشر:

مركز القائميۀ باصفهان للتحريات الكمبيوتريۀ

الفهرس

الفهرس ----- ۵
الخطوط الاساسیة للاقتصاد الاسلامی ----- ۱۱
اشارة ----- ۱۱
[الاهداء] ----- ۱۱
مؤامرة: ----- ۱۱
الاستعمار الاقتصادی أبشع أنواع الاستعمار تأثیراً کیف السبیل للخلاص من هذه المصیدة؟ ----- ۱۱
ماضی الاستعمار وحاضره: ----- ۱۱
الدوافع ... ----- ۱۱
نهایة أم بدایة؟ ----- ۱۲
الاستعمار الحرباء ----- ۱۳
اشارة ----- ۱۳
۱- تسمیم الأفکار ----- ۱۳
۲- ایجاد التبعیة ----- ۱۳
۳- العزف علی وتر النفاق ----- ۱۴
القرآن والاستعمار: ----- ۱۴
الوجه الاقتصادی للاستعمار: ----- ۱۴
المدرسة الاقتصادیة الإسلامیة أمام التساؤلات ----- ۱۵
اشارة ----- ۱۵
ضرورة الحفاظ علی اصالة المذهب! ----- ۱۶
دور الاقتصاد فی حیاة الأمم وزوالها ----- ۱۷
دور القضایا الاقتصادیة فی البنی الأخلاقیة للمجتمع ----- ۱۸
اختلاف العقائد فی المسائل الاقتصادیة ----- ۱۸
الإسلام یولی القضایا الاقتصادیة أهمیّة خاصّة ----- ۲۰

اشارة ۲۰
۱- الدولة ۲۰
۲- الجانب الاجتماعی ۲۱
العمل والجهاد فی صف واحد ۲۲
نماذج حیّة ۲۲
اشارة ۲۲
الکسالی والطفیلیون منبوذون فی هذا النظام: ۲۳
أهمیّة الأعمال الانتاجیة: ۲۳
المفاهیم البنّاءة ممسوخة! ۲۴
المذاهب الاقتصادیة الثلاث ۲۵
بحث إجمالی حول الرأسمالیة ۲۶
اشارة ۲۶
الجذور الرئیسیة الرأسمالیة: ۲۶
آثار آدم سمیث اللامرئیة (لابدّ من الدقّة) ۲۷
اشارة ۲۷
أبعاد الحریة وحدودها ۲۷
شعلة عشق الحریة الخالدة: ۲۷
الحریة، أول دلیل علی تناقضات الرأسمالیة: ۲۸
الرأسمالیة تناقض ودمار فی جمیع المجالات ۲۸
اشارة ۲۸
۱- الطبقیة المقیتة ۲۹
۲- الاحتکار بدلًا من الاقتصاد الحر ۲۹
۳- إزدیاد الفوارق الطبقیة ۲۹
۴- سلب أفکار المستهلکین ۳۰

۵- الاقبال على انتاج البضائع التجميلية ۳۰
۶- التسلط على الأسعار ۳۰
آفاق الاشتراكية ۳۱
اشارة ۳۱
۱- إزالة الطبقية ۳۱
۲- توزيع الثروة: ۳۱
۳- تحرير وسائل الانتاج ۳۱
۴- ديكتاتورية البروليتاريا (الطبقة العاملة) ۳۱
الشيوعية جنان فى الخيال ۳۲
الشيوعية عالم من الأحلام تعطيل دافع الحركة فى المجتمع ۳۴
خسائر الفصل بين العمل والدخل ۳۵
هل أن قطع العلاقة بين الدخل والعمل أمر منطقى؟ ۳۶
إلغاء الدولة، الخطوة الأخيرة ۳۷
اشارة ۳۷
هيكلية الدولة فى المجتمعات المتقدمة: ۳۸
مميزات خصائص الاقتصاد الإسلامى ۳۹
اشارة ۳۹
۱- الاستفادة من عنصر الإيمان والأخلاق فى الإنتاج والاستهلاک والخدمات ۳۹
۲- الملكية بصورة خلافة اللّه ۴۰
۳- المراقبة الدقيقة للإنتاج والاستهلاک ۴۰
۴- الهدف من الملكية ۴۰
منابع الملكية فى الإسلام جذور الملكية وسيرها التاريخى ۴۱
وطرق الملكية فى الإسلام ۴۲
اشارة ۴۲

جذور الملكية: ---- ۴۲
العمل، المصدر الأساسى لأنواع الملكية ---- ۴۳
الملكية فى الإسلام أنواعها ومصادرها وحدودها ---- ۴۴
اشارة ---- ۴۴
۱- الملكية العامة ---- ۴۵
۲- الملكية الخاصة ---- ۴۵
۳- الملكية الجماعية ---- ۴۵
مصادر الملكية الخاصة وحدودها ---- ۴۵
اشارة ---- ۴۵
التحديد فى الكيفية لا فى الكمية: ---- ۴۶
دور وسائل الإنتاج فى نظام الاقتصاد الإسلامى ---- ۴۶
اشارة ---- ۴۶
العمل المنتج والعمل المتراكم: ---- ۴۶
بحث دلائل الطرف الثانى: ---- ۴۷
الفرق بين أكل الربا والعمل الانتاجى: ---- ۴۸
ما حقوق وسائل الإنتاج؟ ---- ۴۸
اشارة ---- ۴۸
استقلالية حساب الضريبة عن حق الوسيلة: ---- ۴۹
أليست أجرة العامل قيمة جهوده ---- ۴۹
التشبث باستدلال منحرف ---- ۵۰
الأفكار المستوردة ودور وسائل الانتاج ---- ۵۰
الاشتراک فى الانتاج الصناعى والزراعى والتجارى ---- ۵۱
اشارة ---- ۵۱
فلسفة هذه النشاطات: ---- ۵۲

إحیاء الزراعة من أهم واجبات الدولة الإسلامیة ----- ۵۳
أسلوب الرقابة الذاتیة ----- ۵۵
هل للملکیة الفردیة حدود فی الإسلام؟ ----- ۵۵
مصادر الملکیة الخاصة وحدودها: ----- ۵۵
السیطرة علی الاستهلاک: ----- ۵۶
الأنشطة الاقتصادیة المحظورة فی الإسلام ----- ۵۶
اشارة ----- ۵۶
۱- بیع وشراء الأشیاء المضرّة ----- ۵۷
۲- بیع وشراء الآلات المحرمة ----- ۵۷
۳- بیع وشراء البضائع المحللة التی نعلم بالاستفادة منها فی إلحاق الاضرار بالمجتمع ----- ۵۷
۴- بیع وشراء الأشیاء التی تؤدّی إلی تقویة شوکة أعداء اللّه ----- ۵۷
۵- التعاون مع الظلمة ومساعدتهم ----- ۵۷
۶- جمیع أشکال الأعلام المضر ----- ۵۷
۷- جمیع أشکال التزویر وصنع البضاعة المزوّرة ----- ۵۸
۸- استلام أجور فی مقابل القیام بمهمة واجبة ----- ۵۸
۹- أخذ الرشوة ----- ۵۸
۱۰- الاحتکار ----- ۵۸
آفاق الأنشطة الاقتصادیة المحظورة فی الإسلام ----- ۵۹
السبل الکفیلة بتحدید الثروة ----- ۶۰
اشارة ----- ۶۰
أ- مکافحة الربا بجمیع أشکاله ----- ۶۱
الذرائع التی یتمسک بها دعاة النظام الربوی: ----- ۶۱
الربا، محاربة اللّه ----- ۶۲
سبع نقاط فی فلسفة تحریم الربا ----- ۶۳

اشارة ----- ۶۳
فلسفة تحریم الربا: ----- ۶۳
اشارة ----- ۶۳
۱- تناقض الربا مع فلسفة إیجاد النقود ----- ۶۴
۲- الربا کنز بلاعناء وعلة بلادواء ----- ۶۴
۳- الربا هو العدو الأکبر للقیم الأخلاقیة: ----- ۶۶
۴- تناقض الربا مع الأواصر العاطفیة ----- ۶۷
۵- الربا والأزمات الاقتصادیة ----- ۶۸
اشارة ----- ۶۸
جواب علی إشکالٍ مهم: ----- ۶۹
۶- الربا عامل مهم من عوامل الافلاس: ----- ۶۹
اشارة ----- ۶۹
البنوک الربویة مساندٌ للثقافة الاستهلاکیة: ----- ۷۱
۷- الربا، ربّ الفساد الاجتماعی ----- ۷۱
اشارة ----- ۷۱
توبة المرابی! ----- ۷۲
الفرار من الربا أم الحیلة الشرعیة ----- ۷۳
هذه الحیل الشرعیة لا تنطلی علی أحد ----- ۷۵
اشارة ----- ۷۵
۱- عدم وجود الجدیة فی حیل الربا ----- ۷۵
۲- أین ذهبت فلسفة تحریم الرباء ----- ۷۶
۳- إنّ التشبث بالحیل الشرعیة یؤدّی إلی القضاء علی القیم الإسلامیة ----- ۷۶
تعریف المرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ----- ۷۷

الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى

اشارة

سرشناسه : مكارم شيرازى ناصر، - ۱۳۰۵ عنوان و نام پديدآور : الخطوط الاساسيه للاقتصاد الاسلامى المولف مكارم شيرازى اعداد عبدالرحيم حمرانى مشخصات نشر : قم : مدرسه الامام علىبن ابىطالب (ع ، ۱۴۲۵ق = ۲۰۰۵م = ۱۳۸۳. مشخصات ظاهرى : ص ۲۴۸ شابک : ۱۰۰۰۰ ريال وضعيت فهرست نويسى : فهرستنويسى قبلى يادداشت : عربى يادداشت : كتابنامه بهصورت زيرنويس موضوع : اسلام و اقتصاد شناسه افزوده : محرانى عبدالرحيم ، گردآورنده شناسه افزوده : موسسه الامام علىبن ابيطالب (ع رده بندى كنگره : BP۲۳۰/۲/م۶۷خ۶ رده بندى ديويى : ۲۹۷/۴۸۳۳ شماره كتابشناسى ملى : م۸۴-۱۰۶۵

[الاهداء]

إلى أولئک الذين يبحثون عن الاقتصاد الإسلامى الأصيل، إلى أولئک الذين سئموا الأفكار الطفيلية (الشرقية والغربية)، و إلى أولئک الذين ينشدون اقتصاداً مزدهراً ومتطوراً ومكتفى ذاتياً قائماً على أساس سيادة الاخلاق والمبادىء الإنسانية

مؤامرة:

الاستعمار الاقتصادى أبشع أنواع الاستعمار تأثيراً كيف السبيل للخلاص من هذه المصيدة؟

ماضى الاستعمار وحاضره:

الاستعمار مفردة استعمارية (حيث تعنى لغوياً العمارة والبناء فى حين لا تختزن عملياً سوى الخراب والدمار) وهو ليس بظاهرة طارئة تختص بعصر دون آخر). غاية الأمر أننا نراه على صورته الحقيقية الواقعية كلما رجعنا إلى الماضى؛ أى أنّ الاستعمار يتضح بهيئته الهدامة البشعة لا مقنّعاً بثياب الأعمار حيث إنّ البشرية فى الماضى لم تكن تستفيد من هذه النعمة! لتمارس قلب الحقائق لتحيل بزيفها ومنطقها المعسول الوحش ملكاً والملک وحشاً، وتظهر الخطايا والمحرمات المسلّمة فرائض واجبة على الإنسان، أو تلبس الجريمة لباس الأخلاق والقانون والعواطف الإنسانية، وبسبب الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۶ عدم توظيف هذه النعمة فإنّ البشرية سرعان ما تعود من هذا الطريق، وسرعان ما يستيقظ المستعمرون من سباتهم. على أية حال ... لا يمكن العثور على مقطع زمنى سَلِم فيه البشر من نوع أو أنواع هذا الاستعمار المقيت.

الدوافع ...

رغم أنّ الاستعمار حالة منحرفة فى أسلوب الحياة الجماعية، لكونه يعمل على إلغاء أبسط المبادىء الأساسية وأكثرها بداهة فى الحياة الاجتماعية أى «العدالة» و «التعاون» وليستبدلهما بالتسلط والغطرسة، مع ذلک نرى من الطريف أنّ «مفكرى المستعمرين» الذين هم جزء من مجتمع مستعمر، يعملون بكل وقاحة لاضفاء الصبغة الفلسفية على هذا العمل على أنّه من إفرازات انتخاب الأصلح بعد تنازع البقاء بهضم حقوق الضعفاء وسيادة الأقوياء. و تتناهى للأسماع همسات تصدر من البعض عن فطرية النزعة التسلطية لدى الإنسان وامتزاجها بروحيته، لتكون ذرائع مناسبة لتبرير الجرائم التى يرتكبها المستعمرون، فيقال إنّ الإنسان ومن أجل السير فى حركته التكاملية بل ومن أجل الاستمرار فى الحياة لابدّ له من العمل على تسخير القوى الموجودة فى الطبيعة على تنوعها، وبالتالى فمن الطبيعى أن

يمارس ذات الأسلوب تجاه نوعه، غافلًا عن أنّ «الطبيعة» قد خلقت لتكون تحت تصرف البشرية وخدمتها، بل إنّها تبادر إلى خدمة الإنسان حتى لو دفعها إلى الوراء، إلّاأنّ أمثالنا من بنى الإنسان لم يخلقوا مطلقاً من أجل أن الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۷ يصبحوا عبيداً وخدماً لنا. فهؤلاء بشر مثلنا لهم مشاعر كمشاعرنا ورغبات كرغباتنا ولياقات كلياقاتنا، ولهذا فليس هناك مبرى لأن يسخروا لنا كخشب ومجرّد من ضمن الطبيعة. و على أية حال فمن الأفضل أن نترك هذه الفلسفة المضحكة التى لا يخفى لونها الاستعمارى على أحد والاهتمام بالموضوعات الرئيسية:

نهاية أم بداية؟

رغم الضجيج الذى أثارته المنظمات الدولية حول «انتهاء الحقبة الاستعمارية» و «تحرر المستعمرات» إلّاأنّ بصماته تشاهد فى كافة أصقاع العالم من خلال غزوه الفكرى للثقافة، وخططه لاستثمار الاقتصاد والسياسة الاستعمارية فى القضايا العسكرية والاجتماعية فى جميع أنحاء العالم، وكأنّها البداية وليست النهاية. فهل من حركة عسكرية فى زوايا هذا العالم لا ترتبط بنحو من الأنحاء بالقضايا الاستعمارية؟ و أى من الخطط والبرامج الاقتصادية فى شرق هذا العالم وغربه ليس فيها لون من ألوان استعمار البلاد الضعيفة؟ و أين هى تلك المشاريع السياسية التى لا تبدو العروق الاستعمارية من خلالها؟ ففى يوم نفتح عيوننا لنجد سفارة أعظم دولة صناعية فى عالم اليوم والتى اتخمت آذان العالم بضجيجها فى الدفاع عن حقوق الإنسان تتحول إلى وكرٍ خطرٍ للجاسوسية لاستغلال المستضعفين، ويتحول أولئك الدبلوماسيون من ذوى الأدب والفهم والمنزلة الرفيعة إلى أعضاء فى جهاز المخابرات المركزية! الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۸ و فى يوم آخر نرى بلد «البلشفية» حامل لواء الحرية والاستقلال ومكافحة الامبريالية فى الأمم المتحدة ضد أمريكا المستعمرة، والدفاع عن فلسطين مقابل اسرائيل الغاصبة، يبعث بجيشه الأحمر ليبتلع أراضى أفغانستان دون رغبة من شعبها ودون ضجيج و «حياء سياسى»! بل بكل وقاحة وصلافة. فهل يجوز الاحتلال العسكرى فى عصر الفضاء؟ أليس هذا الأمر متعلق بزمان المغول؟ وهل يمكن القيام بمثل هذا العمل أمام أنظار شعوب العالم؟ نعم، يمكن ذلك، إنّهم يرسلون تمهيداً لذلك أحد مرتزقتهم أمامهم، فيدعوهم باسم شعب أفغانستان، فيهرعون لمساعدته ويحتلون هذا البلد مع رعاية القوانين الدولية واحترام تام لحقوق الإنسان وتطبيق كافة المبادىء الإنسانية!! مَن هو هذا الشعب الذى يتحدثون باسمه؟ فهذا الشعب الذى يحارب فى الجبال والوديان فى المدن والقرى من أجل الحرية، ويقول: لا- للأجانب ولا- لعملائهم، ويكتبون هذا الشعار بدمائهم على جدران السجون، وتراب البرارى واسفلت الشوارع. أجل، لقد دعاهم هذا الشعب ليسفكوا دمه إن دلّ هذا على شىء إنّما يدّل على أنّ ما يطلق من شعارات ضد الاستعمار تكون محترمة ما دامت تسير فى سياق مصالح القوى الكبرى، وحينما تبتعد هذه الشعارات عن مصالح القوى الكبرى فلا تجد لها أية قيمة. ومن هنا ترى المستعمرون وقد وضع أحدهم يده بيد الآخر ليتقاسم مع فتات مائدة تارة بينما يتصارعون ويتقاتلون تارة أخرى. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۹ فعلى سبيل المثال نلاحظ فى منطقتنا أنّ الصين وأمريكا تتخذان مواقف متضادة تجاه قضايا المنطقة، فالأولى تدافع عن تحرير أراضى المسلمين المحتلة، بينما تدعم الثانية اسرائيل الغاصبة، ولكننا عندما ننتقل إلى أبعد من ذلك نجد أنّ هاتين الدولتين تتخذان موقفاً واحداً تجاه الاحتلال العسكرى الروسى لأفغانستان، وتعزفان على وتر تحرير هذا البلد، والحال أنّ هؤلاء لا يملكون أدنى حرص على الشعب الأفغانى وإنّما خشيتهم تنبع من تمكن الروس من الوصول إلى مياه الخليج الفارسى والمحيط الهندى الدافئة، وينظرون بعين الطمع إلى شريان النفط الحيوى. و الطريف أنّ الاتحاد السوفياتى نفسه يتظاهر مقابل ما يدور فى الإذهان من نيّة أمريكا فى احتلال ايران عسكرياً (الهواجس المحمومة التى تسود أذهان ساسة البيت الأبيض). فيقولون: إنّنا لا- نسمح أبداً بمثل هذا العمل اللاإنسانى، بينما يقوم فى الوقت نفسه وعلى بعد عدّة أقدام، بأوقح أنواع الاحتلال العسكرى. قد تبدو هذه الأعمال متناقضة لدى البعض، بينما لا تبدو كذلك قط فى السياسة الاستعمارية، لأنّ حفظ المصالح الخاصّة هو المعيار فى هذه السياسة. أياً كان الاسم أو العنوان أو الشكل!

الاستعمار الحرباء

اشارة

والنقطة المهمّة التى تؤدّى الغفلة عنها إلى الندم، هى التنوع المتزايد الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۰ وغير العادى فى أشكال الاستعمار وهذه هى الحرباء، فتارة يظهر بمظهر الابداع والحداثة! وأخرى بمظهر الثقافة والعلم. و أخرى بمظهر الدين والعقيدة. و أخرى بمظهر التحرر وحقوق الإنسان! و أخرى بمظهر تقديم المنح الاقتصادية. و أخرى بمظهر المبشرين وتاركى الدنيا! و أخرى بمظهر المساعدات الطبية والصحية وبناء المستشفيات والمكتبات. و أخرى بمظهر تبادل الطلبة والأساتذة والبعثات والزمالات. و أخرى بمظهر تطوير الصناعة الخفيفة والثقيلة. و أخرى بمظهر المعارض الدولية. و أخرى بمظهر مؤسسات المنظمات الدولية. و خلاصة الأمر فالاستعمار يظهر فى أى لحظة بشكل يختلف عن السابق. فيبرز تارة ويستتر أخرى ويرتدى ثوباً أحياناً ويخلعه أحياناً أخرى و لا تكمن الأهميّة فى هذا الأمر، وإنّما فى ضرورة التعرف عليه وعلى خصوصياته فى أى مظهر أو شكل، فنقف بوجهه، ولا يحصل ذلك إلّاإذا وقفنا على خصوصيات هذا البلاء. قد تقولون إنّه عمل شاق وصعب، ولكنه ليس كذلك والسبب هو: أنّ الاستعمار يمكن التعرف عليه من خلال الخصوصيات الثلاث التالية.

۱- تسميم الأفكار

إنّ «المخ» هو أول طعام يسيل له لعاب «أفعى الضحاك الاستعمارية» «۱» وخاصة عقول الشباب والأحداث! وهو ما تقوم به دائماً وكل يوم. و على هذا الأساس فأيما حديث تسمعونه عن تخدير العقول وعن قضايا ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بتعطيل العقول المفكرة والواعية وغسل الأدمغة، فاعلموا أنّ وراء ذلك الاستعمار خفية أو علانية. فإنّ أولى المهمات التى يقوم بها الاستعمار لتنفيذ خططه، قتل «الفكر» و «العقيدة» ويكون تنفيذ هذه المهمة إمّا عن طريق تفريغ الثقافة الاجتماعية من محتواها، وإمّا من خلال جذب الأنظار نحو مسائل هامشية والابتعاد بالمجتمع عن أصل الحياة الحقيقية، وبالتالى تغيير «القيم» ومسخها، حتى يصل الأمر إلى وقوع المجتمع فى أخطاء عندما يريد تشخيص ما هو حق مسلّم وما هو باعث للفخر والاستقلال والحرية، وتقبّله لأشياء أخرى فاقدة لأية قيمة حقيقية مكانها. و لهذا لا نجد مكاناً للمفكرين الصلحاء والحقيقيين فى المجتمعات المستعمرة، فهؤلاء يقبعون فى الزنزانات أو يعيشون منسيين فى الزوايا لا يرتفع لهم صوت وكأنّهم موتى، بينما يأتى الذين يتقمصون الفكر والشخصيات الكاذبة والفارغة لتأخذ مكاناً مرموقاً فى إدارة دفّة المجتمع، وتتناقل الألسن ذكرها، وتعكس وسائل الإعلام السمعية والبصرية والصحف حركاتها. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۲ أحياناً يدور فى ذهنى ما آل إليه مصير هؤلاء أبطال العهد البائد، ومفكرى البلاط وفنانى الشاهنشاه، أولئك الذين كان الناس يصبحون ويمسون برؤيتهم. لقد ذهب اولئك إلى نفس المصير الذى ذهب إليه مشاهير عصر الجاهلية بعد ظهور الإسلام «إلى مكان رمى العربى للرمح». «۱»

۲- ايجاد التبعية

الخاصية الثانية للاستعمار «تقوية» و «توسيع» التبعية سواء فى المجالات الصناعية والزراعية وتربية الماشية، أو فى عالم السياسة وإثارة التيارات السياسية وخلق العملاء. فأينما توجد التبعية السياسية والصناعية والثقافية والعسكرية وبالتالى الحياة التبعية فثم شيطان الاستعمار الكبير، سواء كانت هذه التبعية مرئية أم مخفية، وهناك يتطلب الأمر الحديث عن إزالة التبعية وطرد هذا «الشيطان الرجيم» بالتوكل على اللّه.

۳- العزف على وتر النفاق

أمّا الصفة المهمّة الثالثة التى يمكن من خلالها معرفة الاستعمار مهما كان المظهر الذى بدا فيه، هى دعوته للتفرقة والاختلاف والتضاد والتمايز الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۳ الطبقى، وأى شىء يؤدّى إلى الانشقاق بين الأمّة وإيجاد التناحر بين فئاتها. و هنا تسكب عبرات الاستعمار حين الحديث عن الوحدة والتقارب وإزالة الحواجز والفوارق وتعميق أواصر المحبة والأخوّة. و أعتقد أنّ بالإمكان التعرّف على هذا الشيطان المتلوّن بسهولة من خلال العلامات الثلاث السابقة، بغض النظر عن العلامات الأخرى، رغم الأقنعة التى يتستر بها وبالتالى يمكن كشف عناصره وأعوانه فى الأمّة. كما يمكننا التعرف على أنّ القائد الذى يتحدث دائماً عن «التحلى باليقظة» ويعمل دائماً على إزالة التبعية، ويدعو الأمّة إلى وحدة الكلمة هو قائد مناهض للاستعمار. أمّا أولئك يسوقون ثقافتنا نحو الفساد والابتذال وافراغها من محتواها، وتبديل مراكز العلم الكبرى بميادين يتسابق فيها الأفراد للحصول على الشهادات التى لا تدل إلّاعلى خزن مجموعة من المعادلات فى العقول ويمنعون طلبة الجامعة من أى نشاط سياسى واجتماعى بنّاء مستفيدين فى ذلك من حضور حرسهم وقواهم المسلحة، ويعقدون الاتفاقيات والمعاهدات التى تؤدّى بنا إلى المزيد من التبعية لناهبى الثروات ويعملون على تقوية أغلال التبعية عاماً بعد آخر، ويحاولون. فصل الجامعة عن المسجد، والمسجد عن الجامعة، وفصل الشباب عن الكبار، وايجاد الفرقة بين الفئات المختلفة، ودمروا بقواهم الشيطانية كل مجتمع يؤمل فيه السير نحو الوحدة والتماسك، فاولئك هم عملاء الاستعمار وأياديه، ونحمد اللّه على خلاصنا من شرّهم. ولكن عليكم بالحذر من هذه الأفاعى الجريحة، فانّها لم تمت، بل إنّها تقوم بتبديل جلدها دائماً، عليكم بالالتفات إلى الخصائص المذكورة، ثم الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۴ اجعلوها محكاً لتمييز الأفراد والوقائع حذار من اللجوء إلى قناع آخر.

القرآن والاستعمار:

لقد رسم القرآن الكريم صورة رائعة للاستعمار واختار له اصطلاحاً يناقض ما ذهبوا إليه، فجعله قباء يناسب قامته ويبيّن محتواه كاملًا وفى جميع أشكاله وجميع تفاصيله وجزئياته. نعم، لقد جاء القرآن بكلمة «الاستضعاف» ذات المعنى الواسع التى تشمل جميع أشكال «الاستحمار» و «الاستثمار» والتضعيف الفكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى من أجل استغلال الفرد أو المجتمع، واستخدم القرآن هذه الكلمة فى كل مكان ودعا «المستضعفين» للثورة ضد «المستكبرين» (و هم المستعمرون الذين يرون فى أنفسهم التفوق على الآخرين) ويعدهم بالنصر والغلبة. فمثلًا يقول القرآن فى معرض حديثه عن فرعون: «إنّ فِرعَونَ عَلا فِى الأَرضِ وَجَعَلَ أَهلَها شِيَعاً يَستَضعِفُ طَائفةً مِّنهُم يُذَبِّحُ أَبنَاءَهُم وَيَستَحى نساءَهُم إنّه كانَ مِنَ المُفْسِدِينَ». «۱» فقد أوضحت الآية على قصرها «دوافع» الاستعمار، بالاستعلاء، خطّته بالفرقة، والوسيلة هى تضعيف القوى البناءة والخلاقة فى المجتمع، وبالنتيجة يؤول الأمر إلى الفساد والافساد. ثم يدعو القرآن القوم المستعمرين للنهضة والثورة بجمل قصيرة مختصرة وصريحة وبليغة: الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۵ «وَ نُرِيدُ أنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ استضعِفُوا فِى الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُم أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُم الوارِثِين». «۱» طال الحديث وما زلنا فى بداية الكلام عن الاستعمار وخاصة بُعده القرآنى ولكننا نختم الحديث بجملة واحدة ونوكل الباقى إلى فرصة أخرى. إنّ القرآن لم يمدح «الضعفاء» مطلقاً، ولم يعدهم بالنصر، وإنّما وعد «المستضعفين» وهم أولئك الأقوياء بالقوّة وإن آل أمرهم إلى الضعف نتيجة لضغوط الأعداء، إلّاأنّهم فى سعى دائم وحركة ونشاط، يثورون ويصرخون ولا يتوقفون عن ذلك لحظة. نعم، هؤلاء هم المستضعفون، وهم الموعودون بالنصر والغلبة.

الوجه الاقتصادى للاستعمار:

على الرغم من الاعتقاد السائد لدنيا بأنّ الاستعمار الثقافى هو أخطر أنواع الاستعمار، إلّاأنّ المستعمرين اليوم يرون أرجحية الاعتماد على الاستعمار الاقتصادى أكثر من أى شىء آخر، وقد يكون السبب فى ذلك يعود إلى الأثر السريع والمباشر لهذا الاستعمار وكونه مقدمة لتمهيد السبيل أمام الاستعمار الفكرى والسياسى. و على كل حال فإنّ كل من المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى يسعيان لجعل الأمم المستضعفة «عبيداً» لهم من الناحية الاقتصادية وتحكيم تبعيتهم لهم اقتصادياً. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۶ و المهم حالياً أن نكون يقظين كى لا نخدع بالمصائد البراقة التى تختفى تحت عقائد وشعارات ولافتات مختلفة، فنخلّص أنفسنا من مخالب سياسة اقتصادية الاستعمار. إنّ أفضل الخطوط الاقتصادية لنا ولجميع الأمم المتحررة فى العالم التى ترنو نحو مستقبل تعيش فيه بحرية واستقلال ولا ترزح تحت نير أية قوّة عظمى، هى السياسة اللاشرقية واللاغربية، وهى السياسة التى تدعونا لنبذ كافة أنواع التبعية، وتدفع بنا إلى الاكتفاء الذاتى فى جميع المجالات، وبالتالى فهى السياسة التى تثبت وجودنا وتنفى عنّا سلطة الأجنبى. نحن نعتبر أنّ الاقتصاد الإسلامى هو أفضل الطرق المؤدية لهذه السياسة، هذا الاقتصاد الذى تبدو فيه الخصوصيات المضادة للاستعمار واضحة، ويخلو من أى نوع من أنواع التبعية للنظم الاقتصادية الغربية أو الشرقية. و ستقف- عزيزى القارئى- على المحاور الرئيسية لهذا الاقتصاد فى هذا الكتاب- الذى بين يديك- راجياً مطالعته دون إصدار الأحكام المسبقة. قم- الحوزة العلمية ۲۶/ ۸/ ۱۹۸۱ م ناصر مكارم الشيرازى الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۷

المدرسة الاقتصادية الإسلامية أمام التساؤلات

اشارة

لقد خطت بلادنا فى اليوم مرحلة جديدة من تاريخها لا يمكن الرجوع عنها، فالتغييرات الجذرية التى حصلت والتطورات الكبرى التى شهدها مجتمعنا الإسلامى بعد الثورة، والدور الذى لعبته العقائد الإسلامية وخاصّة «المذهب الشيعى الثورى»، أدّت بأولئك الذين كانوا يمرون على القضايا الإسلامية مرور الكرام ولم يعوا النفوذ العميق المؤثر للإسلام فى المجتمعات الحالية أن يبادروا إلى المطالعة والبحث من جديد فى القضايا الإسلامية، وأن يعيدوا النظر فى الإسلام! وحتى أولئك الذين يعتبرون من أكثر الناس وفاء للإسلام أخذوا ينظرون إليه بنظرة جديدة، ولعل السبب فى ذلك يعود إلى عدم إيمانهم بالتأثير العميق للدين- أى الإسلام والتعاليم القرآنية- ودوره المصيرى والحاسم، وعلى أى حال فالجميع متفقون الآن على ضرورة التعرف بشكل أكثر وأعمق على الإسلام الصحيح، الإسلام الذى يبادر لنصرة الأمّة فى أزماتها الحادة، ويتنكر للجمّ العظيم من المشكلات والنقائص أبداً، إلّاأنّ الواعين من أبناء الامّة لايرون هذه المشاكل كامنة فى التعاليم الإسلامية وإنّما هى الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۸ وليدة طبيعية لكيفية إجراء هذه التعاليم من جانب، وأسلوب التعامل مع القضايا الاجتماعية من جانب آخر، ويأتى قسم آخر من هذه المشكلات كنتيجة طبيعية لكل ثورة، على أمل أن تحل هذه المشكلات بالوعى والاخلاص والنظرة المعمقة، وبالتعامل المنطقى مع القضايا، وعلى أى حال فانّ الشىء الذى هو معرض للسؤال أكثر من غيره فى هذا الصدد هو: «المذهب الاقتصادى فى الإسلام». فالناس تتساءل هل يقتصر الإسلام على دور عام فى «الحركة الاقتصادية» للمجتمع أم يسعه إضافة لذلك مسار هذه «الحركة» و «البرامج» و «المشاريع» التى تقود إلى الهدف النهائى؟ إنّهم يريدون أن يعرفوا، أنّ المجتمع بعد أن تهيأ لتطبيق «مشروع الحرية والعدالة» هل ينبغى عليه أن يمدّ يد الحاجة إلى المذاهب الاقتصادية الموجودة فى يومنا هذا أم أنّه مكتفٍ ذاتياً بشكل تام ولديه نظريته الاقتصادية النابعة من التعاليم الإسلامية؟ و لهذا تردد هذه الاسئلة: ۱- هل أنّ للإسلام مذهباً اقتصادياً خاصاً به؟ هل للإسلام مذهب اقتصادى يختص به؟ ۲- هل تلبى البرامج الاقتصادية فى الإسلام حاجات العصر الراهن أم أنّها تختص بالعصور والقرون الماضية؟ ۳- ما هى المحاور الرئيسية للمذهب الاقتصادى فى الإسلام؟ ۴- هل أنّ للإسلام خطة حاسمة لمكافحة «تراكم الثروة» و «الفوارق الطبقية»؟ هل تعالج البرامج الاقتصادية

الإسلامية «فائض الثروة» و «التمايز الطبقى». الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۹ ۵- هل يكتفى الإسلام بتقديم التوصيات فى المجال الاقتصادى، أم لديه قوانين بهذا الصدد مع «ضمانات تنفيذية كافية»؟ ۶- أى من المذاهب الاقتصادية المعروفة فى العالم (الرأسمالية أو الاشتراكية أو الشيوعية) يتشابه مع المذهب الاقتصادى الإسلامى؟ أو بعبارة أخرى أقرب إلى أى مذهب؟ ۷- ما الحيز الذى تشغله «الملكية الفردية» و «الملكية العامة» فى المذهب الاقتصادى الإسلامى؟ ۸- هل للإسلام برنامج لمكافحة الظواهر الاقتصادية الخطرة فى عصرنا، كالاحتكار وسياسة الكارتلات والشركات المتعددة الجنسية والبطالة والتضخم، وكل نوع من أنواع الاستغلال الاقتصادى؟ ۹- إنّنا نعلم أنّ هناك تناقضات حدثت وخطط وصلت إلى طريق مسدود فى اقتصاد عالمنا الحاضر، فهل للإسلام برامج وخطط للتخلص من هذه التناقضات والطرق المسدودة؟ ۱۰- الخلاصة، هل بامكان المذهب الاقتصادى فى الإسلام تأمين «العدالة الاجتماعية» مقترنة ب «الحريات الإنسانية» للبشرية فى عصرنا الحاضر؟ ج ج يتضح ممّا تطرقنا إليه أنّ الهدف الذى نتوخاه فى بحثنا هذا ليس دراسة المذاهب الاقتصادية المختلفة بالأسلوب الكلاسيكى وبالتفصيل، وليس الهدف كذلك الاسهاب فى شرح القضايا الاقتصادية، وإنّما الهدف هو إلقاء الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۰ الضوء على النظرية الاقتصادية فى المدرسة الإسلامية، و «الفوارق» و «القواسم المشتركة» بين المدرسة الاقتصادية فى الإسلام وبين سائر المذاهب والمدارس، ليتمكن الباحث المحايد من التعرف على موقف المدرسة الإسلامية فى هذه المسائل بالمقارنة مع المدارس الاقتصادية الاخرى كما يتمكن من تقييم المواقف التى تتخذ فى مقابل الاقتصاد الإسلامى بسبب عدم الاطلاع الكافى على ماهية هذا الاقتصاد. إذن يمكن تلخيص الهدف النهائى للبحث فى الموضوعات التالية: ۱- التعرف على القواعد والبنى التحتية الإسلامية فى المسائل الاقتصادية. ۲- التعرف على البنى الفوقية للاقتصاد الإسلامى، وضمانات تنفيذها فى بحث جامع وشامل. ۳- الاهتمام بالجوانب العملية للمذهب الاقتصادى فى الإسلام، وخاصة فى الظروف الحالية التى يمرّ بها العالم وتلبية الحاجات والمتطلبات الضرورية. ۴- تشخيص نقاط التقارب والتباعد بين المذهب الاقتصادى فى الإسلام والمذاهب الثلاثة المعروفة فى عصرنا الحاضر (الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية). ۵- بيان التفسيرات الصحيحة والغير صحيحة للاقتصاد الإسلامى. و على هذا الأساس سيأتى الحديث عن بعض المذاهب الاقتصادية بشكل مختصر وذلك لضرورة تتابع البحوث، إلّاأنّ هذا الحديث سيكون بمقدار الحاجة إلى المقارنات الأصولية. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۱ و هنا نرى من ضرورى الانتباه إلى النقطة التالية:

ضرورة الحفاظ على اصالة المذهب!

يحاول البعض هذه الأيام طرح البحوث الاقتصادية الإسلامية بأسلوب حديث متأثرين- عن وعى أو بدون وعى- بسائر الترعات الاقتصادية كما يبدون بعض نزعاتهم الخاصة التى يتحفظون أحياناً عن كتمانها. و ليس هذا هو الشىء المهم، وإنّما المهم هو أنّ هؤلاء يسعون إلى تطبيق الاقتصاد الإسلامى مع المذاهب التى يميلون إليها، رغم الفوارق والاختلافات التى تمتاز بها مذاهبهم عن سائر المذاهب الاقتصادية ومنها الشيوعية والرأسمالية. أى أنّهم فى حقيقة الأمر قد جعلوا المذهب الذى يعتقدون به «أصلًا» وحاولوا إلحاق الإسلام به بصفته «فرعاً». إنّ مثل هؤلاء الأفراد لا يعتقدون فى الواقع بأصالة الإسلام، وإنّما ينظرون إلى المفاهيم الإسلامية كنظرة العامل إلى أدوات عمله، فهم يريدون أن يوظفوا التعاليم الإسلامية كأداة فى خدمة العقائد التى يؤمنون بها. و هذا النوع من «التفكير المنكوس» والذى ينبع من «فقدان الذات» يؤدّى بأصحابه إلى تقديم تفسيرات خاطئة أحياناً، بل ومضحكة بعض الأحيان! و قد غفل هؤلاء عن حقيقة أنّ معرفة مذهب ما بشكل «أصيل» والابتعاد عن الميول السابقة شىء وفرض الأفكار عليه شىء آخر. إنّ الباحث الذى يدّعى الواقعية عليه أن يتصف «بالشهامة» الكافية لكى يتعرف على الحقائق المرتبطة بكل مذهب كما هى، سواء كانت منسجمة مع الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۲ الاتجاه الذى يؤمن به، أم مختلفة معه، أم مخالفته له. و العمل الذى يقوم به البعض اليوم فى الجمع بين مذهبين وتقديم تفسيرات تلفيقية ليس عملًا علمياً ولا عقلياً وواقعياً، ولا هو خدمة لهذا المذهب، ولا

استفادة صحيحة من ذلك المذهب! ذلك لأنّ مثل هؤلاء الأشخاص يضطرون ل «التفسير بالرأى» من أجل القيام بتلفيقاتهم الخاطئة، والأمر الذى شجبه الإسلام بشدّة وعدّه أساس الهرج المرج فى المصادر الدينية وفى أى وثيقة تاريخية. «۱» و هذا الأسلوب من البحث يؤدّى إلى أن يقوم كل شخص بتطبيق الآيات والروايات الإسلامية «بالقوّة» على المذهب الذى يميل إليه ويتمسك بأسسه، وإذا تبدلت عقائد هذا الشخص واتخذ اتجاهاً جديداً، يقوم بتفسير نفس تلك الآيات والروايات بشكل آخر وانسجاماً مع مبدأه الجديد، فيجعل بذلك المفاهيم الإسلامية كرة يلعب بها كيف يشاء! فيذهب تارة إلى «المعانى المجازية» دون أية قرينة عقلية، أو نقلية، وليستخرج تارة أخرى مسائل عينية وخارجية بشكل «كنائى ومثالى»، ومرّة يغور فى أعماق الآيات والروايات، حتى إذا عثر فى زاوية من إحداها على علامة تدل على المقصد الذى يتجه إليه تشبث به، أمّا إذا وجد ما يعارض هدفه فى المئات من الآيات والروايات الأخرى فإنّه يغمض عينيه عنها، لأنّ هذه العلامة تنسجم مع ما يجول فى خاطره، بينما لا تنسجم معه تلك. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۳

دور الاقتصاد فى حياة الأمم وزوالها

لا- تكمن أهميّة القضايا الاقتصادية فى تحقيق الحرية والاستقلال والحياة المادية للأمم فقط، بحيث لا يمكن تحقيق ذلك بدونها، وإنّما لها علاقة وثيقة بالقضايا الأساسية للمجتمع، بل وتشمل حتى القضايا الأخلاقية أيضاً. ج‌ج يخطىء أولئك الذين ينظرون إلى الأمور من زاوية واحدة، فيجعلون الاقتصاد كل شىء، ولا- شىء غير الاقتصاد، كما يخطىء أولئك الذين ينظرون بعين الاهمال واللامبالاة للدور الحساس الذى تلعبه المسائل الاقتصادية فى مصير الأمم وحياتها وموتها، وفى انتصارها وهزيمتها. ج‌ج إنّ دوران «الاقتصاد السليم» فى جسم المجتمع هو كدوران الدم السالم فى عروق الإنسان، وهذا هو أبسط تفسير وأرصنه فى ذات الوقت يمكن أن الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۴ يقال فى معرض بيان دور الاقتصاد فى المجتمعات الإنسانية. فقد لا نلتفت إلى دور الدورة الدموية فى حياة الإنسان فى الأوضاع العادية، ولكن حينما ينغلق مجرى أحد الشرايين الكبرى نتيجة لخلل فى الجهاز المضاد للتخثر فإنّ أثر ذلك يظهر مباشرة وبشدّة، وبالتالى يشلّ العضو الذى إنسد مجرى دمه فوراً، وإذا كان هذا العضو من أعضاء البدن الفّعالة «كالقلب» أو «الجهاز التنفسى» ينتج عن ذلك موتاً مفاجئاً، و «الفقر الاقتصادى» له عوارض فى المجتمع تشبه عوارض «فقر الدم» فى البدن. ففى مرض فقر الدم تصاب العين بضعف النظر، والأذن تفقد قدرتها على السمع ويصاب اللسان بالخرس، وتأخذ الأيدى والأرجل بالارتجاف، ويفقد العقل قدرته على التفكير، وهكذا الأمر بالنسبة للمجتمع الذى يتعرض للفقر الاقتصادى أو يسير فى نظام اقتصادى غير سليم، فإنّه يفقد أية قدرة أو مهارة ويبتلى بنقائص ومشكلات هدامة على جميع المستويات. فالسياسى الثورى. و القائد الشجاع. و الفيلسوف الكبير. و العالم العامل. و الشاعر البارع. و الفنان الماهر. و الفنّى المتمرس. هؤلاء جميعاً ليسوا بقادرين على أداء رسالتهم فى المجتمع مطلقاً ما لم يكن لديهم معيشة اقتصادية مناسبة بالحد الأدنى (و لا نقول مرفهة). يذكر أحد العلماء فى مقدمة لأحد الكتب الاقتصادية المعروفة تعبيراً الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۵ واضحاً لهذه المسألة فيقول: «تخضع الحياة المادية والمعنوية لأىانسان ابتداء منذ ولادته حتى أنفاسه الأخيرة لُلاسس والقوانين والأساليب الاقتصادية والاجتماعية، وأنّ الموقع الدولى الذى تحتله الأمم والاستقلال والرفاه الذى تتمتع به منوطة بمجموعها بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية». «۱» و أضيف على ذلك بالقول أنّ الإنسان يقع تحت تأثير هذا العامل القوى قبل ولادته أيضاً، حيث ثبت اليوم أنّ العديد من الأمراض الجسمية أو حالات التخلف الفكرى التى يصاب بها الإنسان سببها سوء التغذية أو نقصها لدى الأب أو الأم، وكذلك بسبب المظالم الاجتماعية التى تنتج عنها آثار غير محمودة على النطفة والجنين. و على أى حال، أى شىء أكثر بداهة من إرتباط آلاف القضايا التى نواجهها فى حياتنا بنحوٍ من الأنحاء بالمسائل الاقتصادية.

دور القضايا الاقتصادية فى البنى الأخلاقية للمجتمع

و حتى القضايا الأخلاقية تتأثر أيضاً بقدر ملحوظ بالعوامل الاقتصادية وقد لا يروق هذا الكلام للبعض من علماء الأخلاق، فهم يتساءلون ما هى العلاقة التى يمكن أن تكون للمعنويات بالمسائل الاقتصادية؟ و لكن لاشىء يدعو للعجب إذا أخذنا بنظر الاعتبار هذه النقطة التجريبية والحسية القائلة بأنّ التمسك بالمبادىء الأخلاقية كالشهامة والصراحة ومناعة الطبع والصدق فى الحديث والأمانة والاستقلال والشخصية، أمر فى غاية الصعوبة بالنسبة لإنسان جائع؛ الأمر الذى يبدد الذهول والدهشة. ولا نزعم الإنسان الجائع سيتجه حتماً إلى الكذب والغش والتزوير ويفقد إيمانه قطعاً، ولكنى أقول أنّ الأرضية المناسبة للابتلاء بهذه الانحرافات الأخلاقية، ممهدة جدّاً فى الإنسان الجائع، وهو أمر حسى وتجريبى. و كذلك لا يوجد أدنى شك فى أنّ الحاجة المادية والفقر تشجعان الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۸ الإنسان على ارتكاب الأعمال القبيحة كالتملق، ومدح الأفراد الذين يستحقون الإدانة، والبحث عن عيوب أولئك الذين يستحقون الثناء. كما أنّ الأمّية الجائعة تكون أكثر عرضة للوقوع فى فخ الاستعمار، ويمكن ربطها بسلاسل الأسر والعبودية بسهولة، وبالتالى هدر جميع طاقاتها وثرواتها وأمجادها، حيث إنّ الجوع أحياناً لا يترك للإنسان القدرة على الصراخ فضلًا عن أى شىء آخر! ج ج زبدة الكلام، أنّ البحث فى أهميّة القضايا الاقتصادية بالنسبة ل «الماديين» أمر زائد، لأنّ هؤلاء يعتبرون الاقتصاد خلاصة الأشياء، وأمّا بالنسبة لأولئك الذين ينظرون إلى الإنسان من خلال بُعديه المادى والروحى والمعنى فإنّ أهميّة المسألة الاقتصادية أمر واضح بسبب أنّ أحد البعدين اللذين يتكون الإنسان منهما وهو البعد المادى يرتبط بالمسألة الاقتصادية إرتباطاً وثيقاً، هذا الإرتباط الذى يلقى بضلاله على البعد الإنسانى الثانى (البعد المعنوى) بسبب إرتباط الروح بالجسد. و على هذا الأساس فإنّ الاغماض عن القضايا الاقتصادية يعنى إهمال نصف وجود الإنسان، هذا النصف الذى لا ينفصل عن النصف الذى يكمله أبداً.

اختلاف العقائد فى المسائل الاقتصادية

«إنّ الهدف النهائى للحياة وأصالة الإنسان واستقلال المفاهيم الأخلاقية ومفهوم الحرية كلّها مسائل تضفى على الاقتصاد الإسلامى لوناً خاصّاً وتميزه عن المذاهب الأخرى». بينما يعتبر الرهبان والزهاد و «قدماء المتصوفة» أنّ وجود المال والثروة، وبشكل عام الإرتباط بين المادية والدنيوية مانعاً أمام سعادة الإنسان، بحيث إنّهم فى بعض الأحيان ومن أجل التحرر من هذه الأشياء يرمون بأموالهم فى البحر «۱»، نجد «الاقتصاديين الماديين» يرون أنّ الوصول إلى أوج تكامل الإنسان يكمن فى العمل على زيادة المنتوجات الصناعية والاقتصادية. و لكن العقيدة الإسلامية فى الاقتصاد لا تتفق مع كلا الاتجاهين. و لتوضيح ذلك نقول أنّ جميع المذاهب الاقتصادية الجديدة كالاشتراكية والشيوعية والرأسمالية وسائر المذاهب غير المعروفة تتحدث الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۳۰ حول ثلاث مسائل: ۱- ما هو نوع البضاعة التى ينبغى إنتاجها، وما هو مقدار (كيفيتها وكميتها). ۲- كيف يجب أن يكون إنتاج نوع البضاعة المنظورة وما هو مقدارها (كمية الإنتاج) وما هى الوسائل والأدوات والطاقات البشرية اللازمة لذلك. ۳- كيفية إيصال هذه البضائع بمجموعها إلى أيدى الأفراد الذين انتجت لهم هذه البضائع (كيفية التوزيع). و على هذا الأساس فإنّ النظام الاقتصادى النموذجى هو ذلك النظام الذى يستطيع إعطاء أفضل الأجوبة على هذه الأسئلة. أمّا الهدف من مجموع مفردات هذا النظام (الإنتاج والتوزيع والاستهلاك) فلا يوجد حديث عنه فى علم الاقتصاد والمذاهب والنظم الاقتصادية. قد تقولون إنّ هذا الأمر لا يرتبط بعلم الاقتصاد وإنّما له علاقة بعلم الفلسفة! و جواباً على ذلك نقول صحيح، ولكننا لا نجد جواباً على هذا السؤال فى المذاهب المادية التى اقتصرت فلسفتها على الاقتصاد، ولا نرى من ردّ على هذا السؤال سوى إلّاأن نقول إنّ الهدف النهائى هو بقاء البشرية حيّة وتعيش حياة مرفهة، أمّا ما هو الهدف من هذه الحياة؟ فلا جواب لديهم على ذلك. غاية الأمر أنّ البعض كالوجوديين يقولون بصراحة أنّ الحياة فارغة ولا هدف لها، بينمايصمت البعض حيال هذا السؤال. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۳۱ و من هنا يأتى المثلث

المعروف ب «مثلث الخواء والعبث» «إعمل» حتى «تأكل الخبز» وكُلِ الخبز حتى «تبقى حياً» وابقَ حياً حتى لا- شيء. أى «العمل» و «أكل الخبز» و «البقاء حياً» وأخيراً لا شيء! ... إنّ هؤلاء يتصورون أنّهم قد حلّوا أهم مسألة فى حياة البشرية وهى «النظام الاقتصادى المثالى»، والحال أنّهم تركوا ما هو أهم منها وهو الهدف النهائى للحياة فى عالم من الابهام والظلمة التامة، مثلهم كمثل الشخص الذى يصنع باخرة حديثة وقوية ويجهزها بجميع الوسائل اللازمة بدقّة وحرص ويملأ مخازنها بالمواد اللازمة ويدعو الناس للركوب فيها، ثم يدعها فى البحر، ويبقى هو وسائر الناس حيارى بين الأمواج. ج‌ج يبدو هناك اختلاف ملموس بين العقيدة الاقتصادية الرأسمالية وبين الاشتراكية، وهذا الاختلاف هو أنّ التمييز العنصرى فى العقيدة الاقتصادية والرأسمالية أمر محتم حتى بين ركاب هذه الباخرة التائهة والتى تسير بلا هدف. فهؤلاء يقولون بصراحة: حتى لو تمّ الاستفادة من جميع «الثروات الطبيعية والطاقات الإنسانية الفعّالة» على أفضل وجه، فإنّ المستوى المتوسط للمعيشة سيكون أقل أكثر ممّا نرغب به ونطلق عليه «أسلوب الحياة الأميركية»! ونعلن للناس فى الدعايات المزيفة ... بل إنّنا سوف لن نتمكن من التوصل إلى مرحلة السعادة المنشودة (طبعاً المقصود من السعادة الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۳۲ نوع من الحياة المرفهة الأميركية) حتى لو استفدنا من الطاقة النووية. «۱» و الشيء الذى يفهم من هذا الكلام هو أنّه لا بدّ من قيام بعض ركاب هذه الباخرة بالتضحية من أجل الآخرين وذلك فى سبيل الاستمرار فى هذه الحياة. و فى المقابل نجد أنّ عقائد الاقتصادين الشيوعى والاشتراكى تنصان على المساواة وإزالة التفرقة بين الأفراد، رغم الاقتصار على الشعارات كما سيتضح لدينا. و مع كل ذلك نجد أنّ كلا النظامين متساويان فى اللاهدف والعبثية فى الحياة وعدم تشخيص الأهداف. ج‌ج أمّا فى العقيدة المدرسة الاقتصادية الإسلامية فقد تمّ فى البداية تشخيص هدف هذه السفينة ومسيرها، ثم برمجت الخطة المناسبة للحياة الاقتصادية لربابنة هذه السفينة وركابها، وكذلك لمحتوياتها وحمولتها. إنّ الإنسان فى المذاهب الاقتصادية المعاصرة كائن ذو بعد واحد، بينما يعتبر هذا الإنسان ذا عدّة أبعاد فى العقيدة الاقتصادية الإسلامية ونستنتج من ذلك: ۱- فى المذاهب الاقتصادية المعاصرة، لا يمكن، بل لا ينبغى إيجاد الموانع أمّام «الانتاج الأكثر مع العمل الأقل» و «استغلال الانتاج»، وبناءً الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۳۳ على ذلك لا يمكن الاعتراف بأى قيد أو شرط إلّاالقيود والشروط التى تعتبر عوامل مساعدة غير مباشرة لتحقيق هذا الهدف، أى زيادة فى الانتاج مع قلّة فى العمل. ۲- ليس «للإنسان» أصالة فى هذه المذاهب، وإنّما يعتبر جزءاً من وسائل الإنتاج. ۳- (المفاهيم الإنسانية والأخلاقية) فى المنطق الشيوعى تكون مقبولة إذا تمكنت من دعم النهضة الاقتصادية، وأمّا فى المنطق الرأسمالى فإنّ هذه المفاهيم ليست إلّامجموعة من الأمور الشخصية والغير ملزمة التى لا يمكنها الحصول على دعم لها فى القوانين العامة مطلقاً ولا يمكنها أن تكون قانوناً واجب التنفيذ، إلّاإذا كان لها دور مؤثر فى الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ۴- أنّ (الحرية) فى أحد هذين المذهبين ضحية لمفهوم تعميم الماء والرغيف، أو تغييب هذا المفهوم فى ظلّهما، أمّا فى المذهب الآخر فتكون على شكلين الأول «الحريات الاجتماعية» ويفهم منها الرقابة الحرّة فى مجال القضايا الاقتصادية أو ما يساعد على ذلك، والثانى هى «الحريات الفردية» التى تعنى الحرية المطلقة فى التمتع باللذات المادية شريطة عدم الاصطدام بحريات الآخرين! ج‌ج وأمّا فى العقيدة الإسلامية، فبلحاظ الهدف السامى الذى تمّ بيانه للحياة فإنّ جميع الأسس الأربعة الآنفة الذكر تصبح ملغاة وتعطى مكانها للأسس التالية: الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۳۴ ۱- إنّ الإنسان فى هذه العقيدة كائن أصيل ذو عدّة أبعاد بحيث لا تشكل المسائل والحاجات الاقتصادية رغم الأهمّية التى تحظى بها سوى واحدة من هذه الجوانب فى وجوده، وليست جميعها، فالاقتصاد بعض رأس ماله لاكله وحاجة من حاجاته التى تعد وسيلة لهدفه السامى. ۲- فى هذه العقيدة تخضع «الاستفادة القصوى لضوابط معيّنة بحيث لا تؤثر سلباً على سائر أبعاد الإنسان. فإنّ الإنسان كائن أصيل والاقتصاد إحدى نتاجاته، وفى خدمته. ۳- القضايا الأخلاقية والإنسانية فى هذه العقيدة ذات أصالة تامة فغالباً ما تقدم على المسائل الاقتصادية ضحية من أجل المسائل الأخلاقية والإنسانية. ۴- أنّ الحرية مفهوم أسمى من الحريات الفردية والاجتماعية، بحيث يشمل جميع أبعاد الإنسان الوجودية، إنّها حرية مشروطة تحمل فى طياتها جميع هذه الأبعاد. هذه هى الاطروحة التى تميز الاقتصاد الإسلامى- والتى سنتطرق إلى تفاصيلها لاحقاً- عن سائر المذاهب والنزعات.

الإسلام يولى القضايا الاقتصادية أهميّة خاصّة

اشارة

إنّ مسألة «التوزيع العادل للثروة» ومكافحة «التراكم» و «التكاثر» و «الكنز» وتأمين «اقتصاد سليم ومستقل» فى المجتمع الإسلامى يعتبر واحداً من الأركان المهمّة النظرية الاقتصادية الإسلامية. لا أنسى أيّام عهد الطاغوت، حينما كانت الرقابة تتحكم بشدّة على الصحافة، ذات يوم المدير العام شكى للصحافة فى ذلك الوقت ما كانت تنشره مجلة «مكتب الإسلام» (تلك المقالات التى لم تنل رضا بعض الناس، لأنّها على حد قولهم ليست حامية كثيراً من جانب، ولأنّها كانت متهمة من قبل حكومة الطغاة آنذاك بأنّها خطرة ومثيرة للمشاعر وتعمل خلافاً لمصالح البلاد العليا من جانب آخر)، فقال: من المعلوم أنّ امتياز مجلة (مكتب الإسلام) امتياز دينى وعلمى، وعلى هذا الأساس لا يحق لكتّابها التطرق إلى أبعد من ذلك ولا ينبغى لهم أن يتدخلوا فى القضايا السياسية! ثم أضاف قائلًا: عليكم بالكتابة حول الصلاة والصوم ...!! و عندما رأى سكوتى ونظراتى التى كانت تعنى الكثير، وقبل أن أنطق شيئاً قال: أعلم أنّكم ستقولون: أنّ فى الإسلام أمراً بالمعروف ونهياً عن الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۳۶ المنكر وجهاداً أيضاً، ولكن أيّها السيد ... لا يمكن كتابة هذه الأشياء. لقد رأيت أنّ هذا «المدير المأمور» يعلم أيضاً بأنّ الإسلام ليس منحصراً بمجموعة من المسائل العبادية (على أنّ نفس العبادات هى عامل محرّك لو تمّ اداؤها بالشكل الصحيح)، وإنّما هو مجموعة من المسائل الحياتية والمعيشية بجميع حاجاتها، وبالنظر إلى أنّ طريق هؤلاء ليس التسليم فى مقابل الدين الحنيف، وإنّما أتباع عقيدة النفاق (نؤمن ببعض ونكفر ببعض) فهؤلاء يقبلون الإسلام ما دام ينسجم مع مصالحهم، وإلّا ضربوه عرض الحائط، ولهذا فهم يسعون من أجل سلب الإسلام حيويته. لقد قدم القرآن صورة رائعة ومعبّرة عن موقف الإسلام من مسائل الحياة: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا استَجِيبُوا اللَّهَ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحييكُم». «۱» و من البديهى أنّ التعاليم التى تتلخص بكلمة «الحياة»، وتبعث الحيوية فى سائر الأفراد والفئات، لا يسعها إلّاأن تقدم أدق الخطط لمسألة الاقتصاد الحياتية. عندما يدور الحديث عن «المذهب الاقتصادى فى الإسلام» يتساءل هؤلاء بذهول: وهل للدين مذهب اقتصادى أيضاً؟ من المسلم به أنّ هؤلاء قد اتخذوا من بعض الأديان كالمسيحية الحالية قدوة للدين، هذا الدين الذى مات عملياً نتيجة للتغييرات التى طرأت عليه، ولم يبقَ منه فى الحال الحاضر سوى ما يتعلق بمراسم الزواج والولادة والموت ومراسم القداس المخدرة أيّام الأحد وغفران الذنوب صكوك الغفران، وفى بعض الحالات الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۳۷ بعض التوصيات الأخلاقية الخالية من أى رمق. و على أى حال، رغم هذه التصورات، فإنّ الإسلام لا يمتلك برامج للاقتصاد فحسب، وإنّما يعير هذا الأمر المهم أولوية خاصة، جديرة بهذا الموضوع الحيوى. لقد عالج الإسلام القضايا الاقتصادية من زاويتين مختلفتين:

۱- الدولة

فنحن نعلم أنّ أول خطوة قام بها الرسول صلى الله عليه و آله فى المدينة هى تشكيل الحكومة الإسلامية، ذلك إنّ أى خطّة اجتماعية وإصلاحية لا يكتب لها النجاح عملياً دون الاعتماد على حكومة صالحة. و ستبقى هذه الخطّة على شكل مجموعة من التصورات الذهنية، وعندما نرى عدم وجود إقدام على تشكيل حكومة فى «مكة» فالسبب يعود إلى أنّ النبى الأكرم صلى الله عليه و آله فى المرحلة المكية كان مشغولًا ببناء و إعداد العناصر الواعية والثورية لتتمكن من إدارة الحكومة الصالحة. كما أنّ تأسيس «بيت‌المال» دون شك جزء لا يتجزأ من الحكومة. و من خلال مطالعة مصارف «الزكاة» الثمانية يتبيّن أنّ الحكومة الإسلامية تعتمد على بيت المال فى تجهيز الجيش، وكذلك فى مكافحة الفقر الاقتصادى وتنفيذ المشاريع العمرانية وأمثال ذلك. «إنّما الصَّدقَاتُ لِلفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينَ وَالعَامِلِينَ عَلَيهَا وَالمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهم وفِى الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۳۸ الرِّقَابِ وَالغَارِمِينَ وَفِى سَبيل اللَّهِ وَابنِ السَّبِيلِ».

«۱» ومن بديع الآيات القرآنية أنّنا نجد اقتران قضية «الجهاد بالنفس» ب «الجهاد بالأموال»، أى أنّ هاتين النقطتين توأمان ينبغى الاهتمام بهما فى نسيج الحكومة الإسلامية الثورية. و من الجدير بالذكر أموال بيت المال لا تجبى من الناس بالرجاء والالتماس وإنّما بعنوان حق مسلّم ينبغى أخذه، فالآية تشير إلى وجوب الزكاة «خُذْ مِنْ أموَالِهِم صَدَقَةً تُطَهِّرهُم وَتُزَكِّيهِم بِها» «۲» ، التى تبدأ بكلمة «خذ» أفضل شاهد على هذا المدّعى حيث تعتبر دفع الزكاة أمر يوجب الطهارة ويؤدّى إلى نمو المجتمع. كما تصرّح آية الخمس «... فإنّ للَّهِ خمسَه وَلِلرَّسُولِ ...» باشتراك بيت‌المال وأرباب الخمس بصفتهم مالكين مشاعين فى الأموال العامة للناس، وهذا شاهد آخر على هذا الموضوع. و بناءً على ذلك فإنّ للدولة الإسلامية سهماً وشركة فى الأموال الخاصّة لجميع الناس طبقاً لضوابط معيّنة بالإضافة إلى الأموال الخاصّة التى تحت تصرفها، وسنشير إلى هذا الأمر فى الابحاث القادمة وبهذا الشكل تحفظ الدولة إرتباطها الوثيق بالمسائل الاقتصادية للأمّة. و إن ذكر اقتران «الصلاة» ب «الزكاة» فى آيات عديدة من القرآن الكريم يدلّ على أنّ التوجه نحو الخالق «الصلاة» والتوجه نحو الخلق «الزكاة» أمران متلازمان فى شكل الدولة الإسلامية كتلازم خيوط النسيج. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۳۹ و ما يجدر ذكره هنا أنّ الامساك عن دفع الزكاة للحكومة الإسلامية بمثابة التمرد على الحكومة والخروج من صفوف المسلمين، حتى ورد جواز شهر السلاح بوجوههم، وهذا الأمر يبيّن بوضوح أكثر موضوع العلاقة الوثيقة بين الحكومة الإسلامية والمسائل الاقتصادية.

۲- الجانب الاجتماعى

بغض النظر عن مسألة تشكيل الحكومة الإسلامية، يمكن معرفة الأولوية التى تحظى بها المسائل الاقتصادية فى نظر الإسلام بالنسبة لتشكيل «المجتمع الإسلامى» من خلال الأمور التالية: ألف: لقد صرّحت المتون والمصادر الإسلامية على أنّ الأموال والثروات ودائع إلهية لدى الإنسان وأنّها أمر من الأمور الخيرية وأحد الأركان الأساسية فى المجتمع. يقول البارى عزّ وجلّ فى القرآن الكريم: «وَ انْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُسَتَخلِفِينَ فِيهِ». «۱» و قال: «فَكَاتِبُوهُم إنْ عَلِمْتُم فِيهِم خَيراً وَآتوهُم مِنْ مَالَ اللَّهِ الّذى آتاكُم». «۲» و قال: «كُتِبَ عَلَيكُم إذا حَضَرَ أحَدُكُم المَوتَ إن تَرَكَ خَيراً الوَصيّة ...». «۳» و قد جاءت كلمة (خيراً) فى الآية الأخيرة بدون أى قيد أو شرط لتبيّن الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۴۰ حقيقة هى أنّ الأموال التى تستحصل بالطريق المشروع (و ليس عن طريق إستغلال الآخرين والسلب والنهب والاعتداء على حقوق الآخرين) هى خير مطلق، أى أنّها خير للدين، وخير للدنيا، وخير للنهوض بالخطط الثقافية، وخير لإقامة العدالة الاجتماعية، وخير للدفاع عن استقلال وحرية المجتمع، وخير لكل سبيل. ب: لقد اعتبر الإسلام الفقر الاقتصادى من دوافع ارتكاب الذنوب، والغنى المادى عاملًا مساعداً لتحقق التقوى والحالة المعنوية العالية. فقد روى عن النبى الأكرم صلى الله عليه و آله قوله: «نعم العون على تقوى اللَّه الغنى». «۱» و فى حديث عن الإمام الصادق عليه السلام: «غنى يحجزك عن الظلم خير من فقر يحملك على الإثم». «۲» ج: لقد جاء فى بعض المتون الإسلامية أنّ الفقر اعتبر مصدراً للكفر والجحود، والحديث المشهور عن النبى الأكرم صلى الله عليه و آله «كاد الفقر أن يكون كفراً» خير دليل على ذلك. د: إنّ جزءاً مهماً من الفقه الإسلامى الذى يستقى نصوصه من الآيات والروايات قد إختص بالأنظمة الاقتصادية وقوانينها ومقرراتها. فقد ألفت العديد من الكتب الفقهية التى تناولت المسائل الاقتصادية مثل: كتاب الغصب، وكتاب الديون، وكتاب المزارعة، وكتاب المساقاة، وكتاب المتاجر، وكتاب إحياء الموات، وكتاب الشفعة، وكتاب الوقف، وكتاب الوديعة، وكتاب الرهن، وكتاب المصالحة، وكتاب اللقطة الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۴۱ (الممتلكات الضائعة)، وكتاب الزكاة والخمس والأنفال وأمثال ذلك، وقد تمّ فى هذه الكتب بحث المسائل الحقوقية والمالية بجميع جزئياتها وعلى أساس إشاعة العدالة الاجتماعية فيها، الأمر الذى يدل على الأهميّة الفائقة التى يوليها الإسلام للمسائل الاقتصادية. ه: لقد اهتمت التعاليم الإسلامية إهتماماً بالغاً بالمسائل المتعلقة بالسيطرة على الثروة ومكافحة تراكمها وتكاثرها وكنزها، والحيلولة دون إنقسام المجتمع إلى قطبين «غنى» و «فقير» وسنقوم بعونه تعالى بتوضيح تفاصيل ذلك فى البحوث

المقبلة، وسيتبيّن لكم بلحاظ ذلك إنّ المجتمع الذى نعيشه حالياً ونطلق عليه اسم المجتمع الإسلامى ونشهد فيه انواع الاستغلال والظلم والاعتداء على حقوق الآخرين، أبعد ما يكون عن المجتمع الإسلامى الحقيقى.

العمل والجهاد فى صف واحد

من كانت بطالته وقلّة عمله، أو عدم إتقانه للعمل سبباً فى تبعية المجتمع الذى يعيش فيه إلى الآخرين من الناحية الاقتصادية، فانّه ملعون بنظر الإسلام ومطرود من رحمة اللّه تعالى. إنّ الثورة السياسية لا- تصل إلى تكاملها ما لم تستند على قاعدة اقتصادية غنية ومكتفية ذاتياً إضافة إلى نهضة ثقافية عميقة. ج‌ج كان الحديث يدور حول الأولوية التى تحظى بها المسائل الاقتصادية فى الإسلام، ومن أجل إكمال هذا البحث نتطرق إلى دراسة نظرية الإسلام فى أهميّة العمل. يمكن خلاصة جميع برامج الإسلام بالجهاد: الجهاد ضد الطاغوت. الجهاد ضد الجهل. الجهاد ضد الفقر. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۴۴ الجهاد ضد النزوات والأهواء الجامحة! على العكس تماماً ممّا يقوله بعض قصار النظر أو المغرضين، فالجهاد إضافة إلى عدم كونه نقطة ضعف بالنسبة للتعاليم الإسلامية، فانّه بلا- شك كان وما يزال أعمق هذه التعاليم وأكثرها حيوية. فهو قانون ينسجم مع نظام الحياة والخلقة، وروح الحرية والعدالة الإنسانية، وهو قانون تفقد الحياة معناها بدونه، وتتحول إلى حالة من حالات الموت. أمّا النقطة الجديرة بالذكر هنا هى أنّ أى عمل مثمر كيفما كان بمثابة شعبة من الجهاد فى سبيل اللّه، وقد عرف العامل فى الإسلام بأنّه مجاهد فى سبيل اللّه، بل انّه وصف أكثر من ذلك أحياناً. فقد روى عن الإمام الرضا عليه السلام أنّه قال: «الذى يطلب من فضل اللّه ما يكف به عياله أعظم أجراً من المجاهد فى سبيل اللّه». «۱» إنّ إدراك السبب الذى يدعو إلى جعل هذه المنزلة الرفيعة للعامل ليس أمراً صعباً لما يلى: ۱- إنّ المجاهدين يقومون بدور الحفاظ على المجتمع أحياناً، بينما نجد أنّ العمال الصالحين يعملون دوماً من أجل تحسين أوضاع المجتمع الحالية وتطويرها فى المسقبل. ۲- إنّ أى نظام سياسى لا يكتب له الدوام والاستمرار ما لم يكن متكئاً على اقتصاد قوى ومزدهر، أى لاطائل من جهود الجنود دون عرق العمال. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۴۵ و لأجل توضيح الاحترام والتعظيم الذى أولاه الإسلام للعامل، فلنا فى قصة سعد الأنصارى العامل المكافح المسلم كفاية، حيث تذكر الروايات أنّ أسعداً كان فى استقبال النبى صلى الله عليه و آله عندما كان عائداً من غزوة تبوك وصافح سعد النبى بيده الخشنة المليئة بالخدوش فسأله النبى عن السبب فى ذلك فقال: إنّى أعمل واستعمل المسحاة والحبل لأعيل عيالى، فقام النبى صلى الله عليه و آله بعمل مدهش لم يصدر من أى من العظماء فى هذا العالم: وكان نصّ الحديث كالتالى: فقبّل يده رسول اللّه وقال: هذه يدٌ لا تمسّها النار! «۱» نعم، لقد كان هذا العمل من العظمة والأهميّة بحيث لا- يمكن بيان ذلك إلّا به، ومن أجل التعرف أكثر على أهميّة العمل فى الدين الحنيف، نرى من اللازم التوجه إلى أنّ العمل البنّاء والايجابى لا- يعتبر من أهم العبادات فى الإسلام فحسب وإنّما الآثار الجانبية التى تنشأ عن ذلك عبادة أيضاً، كما جاء فى مضمون أحد الأحاديث الشريفة «إنّ العامل الذى يأتى إلى البيت وهو تعبان ويخلد إلى النوم وهو بأشد حالات الاجهاد بمثابة الشخص الذى يقيم الليل فى العبادة». كما ورد فى الإسلام التأكيد بالتبكير فى إنجاز الأعمال. و قد أوصى الإمام الصادق عليه السلام أتباعه بما يلى: «إذا أراد أحدكم حاجة فليبكر إليها وليسرع المشى إليها». «۲» الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۴۷

نماذج حيّة

اشارة

لقد قام العديد من أئمّة الإسلام العظام بالعمل شخصياً وبأيديهم من أجل التأكيد على أهميّة العمل وتعميمه وتعظيم مكانة العامل،

وهى الأعمال التى قد لايراها اليوم أغلب الأفراد تليق بشأنهم فيستخفون بها ويستضعرونها. جاء أحد أصحاب الإمام موسى بن جعفر عليه السلام فرآه مشغولًا بالعمل فى زراعة أرضه، والعرق يتصبب من رجليه، فتعجب وقال: دع عنك هذا العمل! فقال الإمام عليه السلام: «إنّ رسول اللّه صلى الله عليه و آله وأميرالمؤمنين وآبائى كلّهم كانوا قد عملوا بأيديهم وهو من عمل النبيين والمرسلين والأوصياء والصالحين». «۱» و أعجب من ذلك ما ورد فى سيرة أئمّة المسلمين، حيث: «كان أميرالمؤمنين يحتطب ويستقى ويكنس وكانت فاطمة تطحن وتعجن وتخبز». «۲» الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۴۸ سؤال وجواب: استناداً لما ذكرنا من أهميّة العمل فقد يتبادر إلى أذهان الكثيرين هذا السؤال: لماذا لا يبدر زعماء الدين فى يومنا هذا إلى الأعمال الإنتاجية كالزراعة وأمثال ذلك حتى يكونوا قدوة للآخرين؟ و جواباً على هذا السؤال نقول إنّ هناك نقطة ينبغى الانتباه إليها هى أنّ الاحترام الذى يبديه الإسلام للعمل اليدوى لا يفهم منه عدم الاهتمام بالأعمال الفكرية البنّاءة كالتعليم والتربية وقيادة الأمّة وتوجيهها، وعدم إعطاء هذه المهام قيمتها المناسبة، ليستغل الجهّال ذلك لاتهام العلماء وأساتذة الجامعة والكتّاب الكبار وكبار مفكرى الأمّة بعدم قيامهم بأى إنجاز بنّاء، بل بالعكس، فإنّ الهدف الأساسى من الاحترام للاحترام الفائق للعامل هو الحيلولة دون إغفال دور العامل فى تطور المجتمع الحى والتقليل من مكانته، وإلّا فإنّ لزعماء المجتمع ومربى الأمّة دوراً كبيراً جدّاً فى تقدم المجتمع مادياً أيضاً بغض النظر عن القيم الإنسانية، لأنّ هؤلاء ينهضون برسالتهم فى إرساء قواعد المجتمع الصالح من خلال دعوة أبنائه للوحدة والتضامن والتعاون بوضعهم الحجر الأساس لمجتمع صالح، ودعوتهم للتضامن والعمل الصالح والتعاون وغير ذلك يساهمون فى تقوية وتحكيم خطى المجتمع فى سيره نحو الأهداف السامية، ولا يمكن نكران التأثير غير المباشر لهؤلاء (كالتأثير غير المباشر لعمل طبيب حاذق وحريص) فى زيادة عائد العمال الاقتصادى. فمن الواضح تماماً أنّ العامل الذى يمرض لا يكون فاقداً للعائد الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۴۹ الاقتصادى فقط وإنّما يتحول إلى إنسان مستهلك، ولكنّه يستعيد سلامته على أثر الجهد الذى يبذله الطبيب، ويتمكن مرّة أخرى من العمل والإنتاج، فهل نقول لهذا الطبيب أو الطالب الذى يدرس الطب إنّك لا تنجز عملًا بنّاء وينبغى أن تأتى وتعمل فى الأراضى الزراعية، وكذلك العالم الذى يدعو الناس إلى الوحدة والعمل الصالح والتعاون والجد فى الإنتاج ومكافحة الكسل والبطالة، فإنّه بذلك يضاعف إنتاج المجتمع مرّات عديدة.

الكسالى والطفيليون منبوذون فى هذا النظام:

التعاليم الإسلامية واضحة وصريحة فى استنكار التهرب من تحمل المسؤوليات والواجبات التى وضعها النظام الاقتصادى للمجتمع على عاتق كل فرد من أفراده، وذلك من أجل منع هؤلاء المتهربين وأمثالهم من التطفل على الآخرين دون المساهمة فى بذل هذه الجهود، وكذلك منعهم من تقبّل الحياة الإتكالية والتابعة للآخرين. نهت التعاليم الإسلامية عن «النوم الكثير» و «قلّة العمل» و «البطالة» بحيث أن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام قال: «إنّ اللّه تعالى ليبغض العبد النوام. إنّ اللّه ليبغض العبد الفارغ». «۱» كما روى عن النبى صلى الله عليه و آله حديث بمثابة شعار إسلامى، يبيّن بوضوح نظرة الدين الحنيف للأفراد والمجتمعات الكسولة والتى تعتمد على الغير، فقد الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۵۰ قال صلى الله عليه و آله: «ملعون من ألقى كلّه على الناس». «۱» و فى رواية أخرى يحذّر الإمام الصادق عليه السلام أحد أصحابه قائلًا: «لا تكسل عن معيشتك فتكون كلًا على غيرك». «۲»

أهميّة الأعمال الانتاجية:

لا شك أنّ الأعمال الانتاجية هى أساس العمل البنّاء، وتتوقف قيمة الأعمال الأخرى من الناحية الاقتصادية على مدى دورها فى الانتاج. و تحظى الأعمال الإنتاجية بأهميّة الأهميّة بحيث أنّ القادة الربانيين الذين يستحقون الاستفادة من بيت المال بحكم توليهم للمهام الاجتماعية الكبرى، كانوا يعملون ما فى وسعهم من أجل الاستغناء عن بيت المال، وذلك عن طريق المساهمة فى الأعمال

الانتاجية بنحوٍ من الأنحاء، لكى لايمدوا أيديهم إلى بيت المال. فقد جاء فى إحدى الروايات الإسلامية نقلًا عن أمير المؤمنين على عليه السلام أنّه قال: «أوحى اللّه إلى داود أنّك نعم العبد لولا أنّك تأكل من بيت‌المال ولا تعمل بيدك» «۳» مع أنّه كان زعيماً لدولة عادلة وواسعة وله الحق فى تأمين معيشته من بيت‌المال. فبكى عليه السلام أربعين ليلة فألان اللّه له الحديد فأخذ يعمل الدروع ويأكل من كدّ يده. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۵۱ يقول الإمام الصادق عليه السلام: «إنّى لأعمل فى بعض ضياعى حتى أعرق وإنّ لى من يكفينى ليعلم اللّه عزّوجل إنى أطلب الرزق الحلال». «۱» كما شوهد الإمام الصادق عليه السلام وبيده مسحاة وعليه إزار غليظ يعمل فى حائط له والعرق يتصبب من ظهره، فتعجب من رآه وسأله عن ذلك فقال عليه السلام: «إنّى أحبّ أن يتأذّى الرجل بحرّ الشمس فى طلب المعيشة». «۲» و على الرغم من عدم توسع الصناعة فى ذلك الوقت كما هو الحال فى أيامنا هذه إلّاأنّ الأهميّة التى أولاها الإسلام للصناعة كانت كبيرة بحيث يمكن معرفة مداها من خلال العهد الذى عهده الإمام على عليه السلام لمالك الأشتر. ففى هذا العهد يوصى أميرالمؤمنين عليه السلام مالكاً بالاهتمام البالغ «بذوى الصناعات» وأنّهم «مواد المنافع وأسباب المرافق». بل إنّه يأمره بتفقد أمور عمّال- الصناعة شخصياً سواءً أولئك الذين فى المدينة أو مَنْ هم فى البلاد النائية (و تفقد أمورهم بحضرتك وفى حواشى بلادك). و أمّا بالنسبة لأهميّة الزراعة والاكتفاء ذاتياً بهذا الخصوص فيمكن الاكتفاء بما تحدث به أئمّة الإسلام، ووصفهم للزارعين بأنّهم «كنوز اللّه فى أرضه» «۳». حيث تعتبر الزراعة من أحبّ الأعمال عند اللّه. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۵۲ «ما فى الأعمال شىء أحبّ إلى اللّه من الزراعة». «۱» ما ذكر لحدّ الآن غيض من فيض تعاليم أئمّة الإسلام ووصاياهم فيما يتعلق بالعمل وخاصّة الأعمال الانتاجية. و قد يصاب أولئك الذين لم يعرفوا عن الإسلام إلّاما سمعوا به من الشارع والسوق أو من الأفراد غير الواعين، بالدهشة عندما يطلعون على مثل هذه البحوث. و نحن بدورنا نوصى الباحثين فى المسائل الإسلامية مرّة أخرى فنقول: إقتربوا أكثر فأكثر ولا تشربوا الصدى وعلى يديكم المنبع. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۵۳

المفاهيم البنّاءة ممسوخة!

لم يقبل الإسلام أى عذر وذريعة فى مسألة التهرب من السعى والجد والعمل، فلا بدّ للجميع من العمل حتى تصل الثورة إلى مقاصدها وعلى الجميع المساهمة فى هذه النهضة الكبرى كلٌّ حسب مسعاه. قلنا إنّ العمل هو جهاد اجتماعى ودينى كبير، وهذا البحث تناولناه سابقاً وعلمنا تأكيد الإسلام هذه المسألة الحياتية والأساسية. و قد يطرح هنا سؤال مهم هو: أليس هناك تناقض بين هذه التعاليم الإسلامية الحيوية وبين ما جاء فى الآيات والروايات التى تأمر بالتحلى ب «الزهد» و «التوكل» و «الابتعاد عن الركض وراء الآمال العريضة» و «عدم العناية بالأمور الدنيوية»؟ فقد حدّث البعض نفسه. بل إنّ بعض الأفراد يقولون إنّنا عندما نقرأ هذه الآيات والروايات يضعف فينا الدافع نحو العمل والسعى والنشاط فنحذر أن تكون من طلاب الدنيا فنحشر فى زمرتهم. و الحقيقة أنّ غياب الثقافة الإسلامية المتكاملة التى تمتلكها الأمّة والتى تسلّط الضوء على كافة المفاهيم هى التى تؤدّى إلى ظهور مثل هذه التناقضات. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۵۴ و كما أشرنا فى البحوث المرتبطة بدوافع ظهور الدين، فإنّ هذه المفاهيم (الزهد، والتوكل، وطول الأمل، وأمثال ذلك ...) قد تعرضت للمسخ والتحريف واختلطت مفرداتها بالمزاجات الشخصية لقصيرى النظر بحيث أدّى ذلك إلى تشويه هذه المفاهيم البنّاءة فى أذهان الناس تماماً، وأخذ بعض المتظاهرين بالاسلام بجعل هذه المفاهيم غطاء يخفى وراءه نقائصه وكسله وقصر نظره. و لا نرى من صعوبة فى إدراك مراد الشارع من هذه المسائل لم أراد الواقع. فمثلًا عندما نواجه الرواية التالية: عن أبى عبداللّه عليه السلام فى قول اللّه تعالى: « «وَ عَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوكلونَ» قال: الزارعون». «۱» ندرك فوراً أنّ التوكل لا يعنى الانزواء وعدم النشاط وترك العمل والسعى فالمزارعين هم أكثر طبقات المجتمع نشاطاً وكفاحاً. و عندما نقرأ قصة غزوة «حمراء الأسد» التى حصلت بعد معركة أحد التى مُنى الجيش الإسلامى فيها بخسارة فادحة، نجد أنّ جيش المسلمين جمع قواه مرّة أخرى لمواجهة الضربة الثانية التى ينوى العدو توجيهها للمسلمين وقد اشترك فى هذه الغزوة حتى جرحى معركة أُحد، ومن أجل أن يظهروا

للآخرين استعدادهم للاستماتة والتضحية حتى آخر قطرة دم، جعلوا مجموعة من جرحى غزوة احد فى الصفوف الأمامية. و قد أثنى القرآن الكريم على هذا الجيش بالتعبير التالى: «الَّذِينَ قَالَ لَهُم النّاسَ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوهُم فَزَادَهُم إِيماناً الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۵۵ وَقَالُوا حَسبُنا اللَّهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ». «۱» و بالالتفات إلى هذه التعبيرات يمكن إدراك روح «التوكل» والذى يعنى الاطمئنان بلطف اللَّه وفى نفس الوقت السعى المستمر والدائم. أو عندما نجد أمير المؤمنين عليه السلام ينصح الناس بالزهد وهو على رأس الدولة الإسلامية ويعيش فى قلب المجتمع وبين أمواج الحياة الهائجة، نفهم أنّ الزهد لا يقصد منه الابتعاد عن المجتمع والعمل والنشاط وإنّما عدم الوقوع فى أسر المال والمنصب، ولا يعنى الانزواء والانعزال وإنّما يعنى الاستقلال الروحى وعدم التبعية للماديات واطلاق العنان لها. كما نفهم من الروايات الإسلامية التى اعتبرت «الحرص وطول الأمل» من عوامل الغفلة عن محكمة العدالة الإلهية فى العالم الآخر أنّ المقصود هو إدانة أعمال طلاب الدنيا الذين يجمعون الثروة غافلين عن المفاهيم الإنسانية ولا يعيرونها أيّما إهتمام، ولا يعترفون بأى قيد أو شرط. و الدليل على ذلك الأحاديث التى وردت فى المصادر الإسلامية المختلفة بشأن «الاجمال فى طلب الرزق، التى تحث المسلمين بعدم الحرص فى كسب المال وعدم الركض وراءه». ولكن ما هو الهدف النهائى الذى تؤكد عليه هذه الروايات عندما نتمعنها؟ لقد روى عن النبى صلى الله عليه و آله فى أحد هذه الأحاديث أنّه قال فى إحدى خطبه فى حجة الوداع «آخر حجّة له صلى الله عليه و آله»: «اتقوا اللَّه وأجملوا فى الطلب ولا يحملنّكم استبطاء شىء من الرزق أن الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۵۶ تطلبوه من غير حلّه». فالهدف النهائى لهذه الأحاديث هو الإشارة إلى أولئك الحريصين الذين يرتكبون أعمال الاعتداء والغصب لحقوق الآخرين من أجل رفاه أحوالهم، ويطلقون على أعمالهم الشنيعة هذه تسميات مختلفة مثل «ضمان المستقبل» لتكون ذريعة لجمع الثروة واكتناز الأموال، أو يعتبرون مسألة الثراء السريع جوازاً لهم فى السير فى الطرق الغير مشروعة. فالإسلام يدعو جميع هؤلاء إلى ضبط النفس والسيطرة على أهوائهم الجامحة ورعاية أسس العدالة والتقوى، وتوظيف التعاليم السابقة ككبح للسيطرة على الانانية وحبّ الذات التى تفشت للأسف فى المجتمعات وقبّحت وجه الإنسانية. وناهيك عما تقدم فللعمل بُعدان؛ أحدهما فردى ذات صلة بدخل الفرد، والآخر اجتماعى مرتبط بتطور المجتمع وإزدهاره فالصفات المذمومة المذكورة آنفا ترتبط بالجانب الفردى للعمل، أى جعل السعى والنشاط وسيلة للاستثمار والاستغلال للآخرين، واستخدام ذلك حربة للممارسات الأنانية أو التفكرى بالنفس فقط على الأقل. أمّا العمل الذى يصب فى خدمة المجتمع وسيرته التكاملية فليس مخالفاً للزهد والتوكل ولا يعتبر دليلًا على الحرص وطول الأمل ولا حبّ الدنيا، بل هو عين الزهد والتوجه للآخرة، وعين العبادة والتقرب إلى اللَّه سبحانه. فإذا قال لك شخص أنا لا أعمل لئلّا أكون دنيوياً! فقل له فوراً: إذهب واعمل لرفاه المجتمع ولا تطالب بالاجور لكى يتبيّن من خلال ذلك أنّها ذرائع للتهرب من العمل والسعى، وليست زهداً وتركاً للدنيا، خاصّة وأنّنا اليوم نمرّ بلحظات حساسة من تاريخنا بحيث إذا تركنا هذا الجهاد الإسلامى الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۵۷ الأكبر، أى العمل فى جميع المجالات ولم نحيى هذه الروح فإنّ ثمار ثورتنا تتعرض لخطر حقيقى. فعلى جميع المسلمين فى العالم أن يشمّروا عن ساعد الجد، وأن تعمل جميع فئات الأمّة وتكافح من أجل استمرار حركة الثورة، وإلّا ستتعرّض أسس استقلالنا إلى ضربة يصعب تداركها.

المذاهب الاقتصادية الثلاث

ثلاثة مذاهب اقتصادية معروفة فى العالم لقد جرّت الرأسمالية باعتمادها أسس الحرية الكاذبة فى جميع المجالات لتقود العالم نحو الفناء، وجعلت شعوب العالم تئن تحت أسر هذا النظام. ج‌ج رغم أنّ المذاهب والنزعات الاقتصادية كثيرة متشعبة فى الماضى والحاضر، إلّاأنّنا نرى أنفسنا فى غنى عن الخوض فى تفاصيلها جميعا فهى ذات صلة بعلم الاقتصاد. و لهذا سنقتصر البحث والتحقيق ثلاثة مذاهب معروفة من بين جميع هذه المذاهب لكونها تمتاز بكثرة أنصارها وحماتها فى عالمنا الحاضر، فأينما نذهب هذا اليوم نواجه غالباً أتباعاً لواحدٍ من هذه المذاهب الثلاثة. و من الجدير بالذكر أنّ البحث حول المذهب الاقتصادى فى الإسلام يفقد

خصوصيات البحث التطبيقى والمقارن، وسيفقد بطبيعة الحال الوضوح الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۶۰ الكامل مالم يحصل هذا التحقيق والدراسة. و هذه المذاهب الثلاثة هى: الرأسمالية. الاشتراكية (تأميم وسائل الانتاج) الشيوعية (الاشتراكية الكاملة). فهناك وجود عينى وخارجى للمذهبين الأوليين- الرأسمالى والاشتراكى- فى حين يقتصر المذهب الشيوعى على الوجود الذهنى، حيث يزعم أنصاره أنّه مازال فى طور التكون والظهور ولكن يبدو من خلال القرائن الموجودة انعدام الأمل فى تحقيقه! و على أى حال فإنّ التسلسل التأريخى للمذاهب الثلاثة يوجب البدء بالرأسمالية ومن ثم الانتقال إلى الاشتراكية وبعد ذلك نتناول الشيوعية.

بحث إجمالى حول الرأسمالية

اشارة

لا بدّ وأنّكم تعلمون أنّ المقصود من الرأسمالية ليس هو جميع أنواع الملكية الشخصية، والرأسمالية الخاصّة بمفهومها اللغوى، وإنّما هى الملكية الشخصية فى شكلها الصناعى والممتزج بالتكنولوجيا الحديثة ونظام المعامل والعمّال وأرباب العمل. و بتعبير آخر فإنّ المجتمع سينقسم طبعاً إلى طبقتين أثر تطور الصناعة والإنتاج هما «أصحاب المعامل» و «العمّال» ويطلق على الطبقة الأولى اسم الرأسمالية (البرجوازية)، والثانية العمّال (البروليتاريا). أمّا أولئك الذين لديهم معامل صغيرة والمنتشرين فى زوايا هذه المجتمعات فيطلق عليهم اسم «البرجوازية الصغيرة». و من خلال التحقيق فى جذور هذا المذهب يتبيّن أنّه يستند على أربعة أسس رئيسية: ۱- الملكية الشخصية بشكلها اللامحدود وبدون أى قيد أو شرط. ۲- الاعتراف برأس المال بصفته العامل الأول للقيمة. ۳- حرية الاستثمار بأى شكل وبأية كيفية لرأس المال. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۶۲ ۴- حرية الاستهلاك فى أى طريق وبأى مقدار وبدون أى قيد أو شرط. و لا شك أنّ هناك قوانين فى الدول الرأسمالية هدفها تحديد كل من الأسس الأربعة الآنفة الذكر (كإشراف الدولة المحدود على كيفية الإنتاج وكميته، وإشراك العامل قسراً فى عائدات المعامل فى بعض الدول، أو منع الاستثمارات فى قسم من الحقول الاقتصادية الاسس لا تتعدى . ولكن لا ينبغى نسيان نقطة مهمّة هى أنّ أياً من هذه الاسس لا يتعدى حدود الاستثناء فى مقابل الأصل والقانون العام، وما دامت الضرورة لا تستوجب هذا الاجراء فإنّ الأساس والقاعدة هى تلك المبادىء الأربعة التى ذكرناها سابقاً.

الجذور الرئيسية الرأسمالية:

إنّ نظرة إجمالية للُاسس الأربع المذكورة يتبيّن أنّ جميعها يعود إلى أساس واحد هو «الفردية» و «الحريات الفردية» أى الليبرالية بنظرة أشمل. فأولئك يستندون فى الحقيقة على مرتكزات «الحرية» و «القوى الطبيعية للإنسان» لإثبات هذه الأسس ويقولون: إنّ الإنسان خلق حرّاً ويجب أن يبقى حرّاً. حرّاً فى الإنتاج. حرّاً فى الاستثمار. حرّاً فى الاستهلاك. و لهذا يعتبر شعار الحرية والعالم الحرّ (طبعاً بالمفهوم الذى يفسرونه من الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۶۳ كلمة الحرية وليست الحرية بمفهومها الواقعى)، أهم الشعارات فى حياتهم، وكما سنرى فإنّ جميع حالات التناقض والاحباط التى واجهوها ناشئة من الحرية الكاذبة التى دعوا إليها (الحرية بهذا المفهوم الخاص). و ما اعترافهم بالملكية الفردية المطلقة إلّابسبب اعتمادهم هذا النوع من الحرية. بالاستثمار والإنتاج بأى شكل من أشكالها وهذا نوع من الحرية لديهم أيضاً وإنّ حرية الاستهلاك لديهم وصلت حدّاً يوصى فيه للحيوانات التى تربى على أيديهم (كالكلاب والقطط) بحيث إنّ تخصيص الملايين للحيوانات فى هذه البلدان يعدّ أمراً قانونياً، فهذا الأمر تجسيد للأساس العام الذى يطلقون عليه اسم الحرية! و يعتقد أنصار الاقتصاد الرأسمالى أنّ «الاقتصاد الحرّ» أو ما يعبرون عنه ب «الرأسمالية فى ظل التنافس الحر» قادر بشكل تلقائى على حلّ المشكلات الاقتصادية بشكل مدهش، فهم يقولون: «فى الاقتصاد الحر لا يتعامل أى فرد بمفرده أو

مؤسسة بمفردها مع المبادىء الأساسية الثلاثة فى الاقتصاد، أى «ما هو الشيء؟» و «كيف؟» و «لأى شخص؟» وأنّه لأمر طريف حقاً ... بل هناك نظم خاص وتلقائى فى هذا المذهب، بحيث يحلّ أعقد المسائل المتصورة التى تتضمن آلاف التغييرات وآلاف الإرتباطات دون أن يحسّ بذلك». «۱» الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۶۵

آثار آدم سميث اللامرئية (لابدّ من الدقّة)

اشارة

يقول «آدم سميث» أب الاقتصاد الجديد: «يسعى كل فرد فى هذا النظام الاقتصادى إلى إستثمار رأس ماله بحيث يحصل على أرفع قيمة على مثوى الإنتاج. و بشكل عام لا يقصد هذا الإنسان من هذا الكلام تقديم النفع للمصلحة العامة ولا يدرى كذلك كم يعود عمله هذا بالنفع على هذه المصلحة العامة، وإنّما يقصد من ذلك حفظ نفسه وضمان مصالحه فقط، وفى هذا الأمر يأتى دور «اليد اللامرئية» لتكون موجهاً له، كى يتتبع هدفاً معيناً لم يكن فى ذهنه قبل ذلك (لابدّ من الدقّة هنا ثانية). إنّ هذا الفرد حينما يتابع العمل على ضمان مصالحه فهو فى كثير من الأوقات يقوم بتأمين مصالح المجتمع أيضاً، وقد يكون ذلك أكثر تأثيراً من الوقت الذى يقضيه صرفاً فى تأمين مصالح هذا المجتمع». «۱» و بهذا الشكل، يعتقد هؤلاء أنّ النظام الرأسمالى يتجه تلقائياً نحو مصالح المجتمع، وأنّ تأمين المصلحة الفردية يؤدّى بالنتيجة إلى تأمين المصلحة العامة. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۶۶ ويصف بعض علماء الاقتصاد هذه اليد اللامرئية بقانون نظام «العرض والطلب» الذى ينقل رؤوس الأموال والطاقات الإنسانية بشكل تلقائى من مجال اقتصادى تكون حاجة المجتمع إليه قليلة إلى مجال آخر أكثر حاجة. و لا نهدف- من ذكر هذه المطالب- إلى البحث فى صحة هذه الادعاءات وسقمها، وأنّ هناك يداً لا مرئية أو نظاماً تلقائياً يقوم بتحريك النظام الاقتصادى الحرّ بشكل صحيح ومؤثر ولصالح البشرية جمعاء، وأن سلطة قانون العرض والطلب هل هى قيادة صحيحة ومقبولة أساساً، لا؟ وإنّما نهدف من ذلك فهم كنه النظام الرأسمالى والحرية التى يؤمن بها من خلال هذه المقولات، وكيف يفكر هؤلاء بشأن الاقتصاد الحّر.

أبعاد الحرية وحدودها

لقد تبيّن أنّ الرأسمالية تعتمد مسألة الحرية فى جميع المجالات، الحرية فى التنافس بشأن الإنتاج والتجارة، والحرية فى الاستثمار الأكثر من الرأسمال والقوى ومصادر الدخل، والحرية فى كيفية الاستهلاك. كما تعتقد الرأسمالية أنّ موقف الحرية الذى يصب فى المصلحة الفردية يأتى النتيجة فى مصلحة المجموع، بل إنّ هذا الموقف أفضل ممّا لو كان الهدف هو مصلحة المجموع! و لهذا السبب فإنّ المرحلة الأولى من البحث والتحليل حول نتاجات هذا المذهب يجب أن تبدأ من هنا.

شعلة عشق الحرية الخالدة:

حبّ الحرية من أكثر رغبات الإنسان أصالة وطبيعة، فلا يوجد إنسان يرضى بالذل والعبودية فى الظروف الطبيعية، ويستأنس بالقيود والأغلال التى تفرض عليه، ويفرح بالطوق الذى- يخنقه. و لا تقتصر هذه الرغبات الفطرية على الإنسان وحده، فجميع الكائنات الحيّة تهرب من الأسر، فالحيوانات الموجودة فى حدائق الحيوان غالباً ما تكون مريضة أو منطوية، عمرها قصير ونموها بطىء، فاقدة للنشاط، وبعضها تضرب عن الطعام حتى تموت، كل ذلك لأنّها فقدت حريتها على الرغم من وجود الغذاء الكافى وشخص يعتنى بها ومنظّف وطبيب خاص. فهذا الحب الحار، وهذه الشعلة المتوقدة على الدوام متجذرة موجودة فى جميع القلوب، ولا يستثنى من ذلك حتى النبات، فهذه الكائنات تطالب لنفسها بالهواء الطلق، وجذورها تمتد فى أعماق الأرض وهى فى حرب دائمة مع ما يعيق حريتها وبعض

الأحيان تقوم هذه الجذور الناعمة بثقب الصخور كالمثقب الكهربائى والخروج منها، وتقوم أغصان هذه الأشجار بالتمايل نحو الجهة التى تتمتع بالحرية أكثر فيها. ج‌ج كما أنّنا نعلم أنّ كل ما يتجذّر فى عواطف الإنسان يتجذّر أيضاً فى عقله ومنطقه، وأنّ التناسب بين هذين العاملين فى جميع الاتجاهات أمرٌ محسوس تماماً، فانّ أحدهما يمثل القوة المحركة والثانى هو بمثابة المرتكز. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۶۸ فإذا تقوم الغريزة الجنسية بجر الإنسان نحو الجنس المخالف، فالمنطق أيضاً يقول بضرورة الجماع المشروع من أجل استمرار النسل. و إذا استعرت شعلة الغضب لدى الإنسان أثناء تعرض حقوقه ومصالحه للخطر، فالمنطق أيضاً يرى ضرورة ابراز ردّ الفعل الشديد هذا من أجل استمرار الحياة. و هذا التناسب موجود أيضاً فى مسألة حبّ الحرية، لأنّ «التكامل فى جميع الجوانب»- وهو الهدف النهائى لوجود الإنسان- لم يتمّ إلّا فى ظل تأمين الحرية. فالقابليات تظهر فى جو الحرية. و الطاقات تتفجر فى ظل الحرية. و الجو المفعم بالحرية هو الذى تترعرع فيه الأفكار. و أنّ أجواء القمع وسلب الحريات تعمل فى روح الإنسان ما يعمله الجو المملوء بالدخان والغبار فى غرفة مقفلة برئة الإنسان، وبهذا الشكل فالعاطفة تنظم شعراً تحت عنوان «حبّ الحرية» يكمله «العقل» بنثرٍ منطقى.

الحرية، أول دليل على تناقضات الرأسمالية:

من أكبر الأخطاء التى قد نقع فيها هنا هى أن نعتقد بعدم وجود أية حدود للحرية، أو أن يكون الشرط الوحيد لها هو عدم ايجاد الأذى والازعاج للآخرين وهو المنطق الذى وقعت فى حبائله العوالم المادية والمبنية على عنصر الآلة، فظهرت التناقضات وسُنّت آلاف العقوبات والغرامات بسبب الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۶۹ هذا الأمر، وممّا يدعو للعجب أنّها لا زالت وفيّة لهذا المنطق بل وتفتخر به! لو كان الإنسان كائناً ذا بعدٍ واحد، لأمكننا الحكم «بتجريد» الحرية من «كل قيد أو شرط»، أما إذا أخذنا بنظر الاعتبار الإنسان بوصفه كائناً ذا أبعاد مختلفة، من الناحية الروحية والجسمية، وأنّ «حبّه للحرية» ليس حبّه الوحيد، وإنّما هناك أشكالٌ أخرى من الحب تتحكم فى وجوده كحبّه لتكامل العشق وللأعمال الصالحة ولطهارة الروح، وحبّه لأبناء جلدته، وحبّه للعلم والفكر، وحبّه للّه‌تعالى، فكيف يمكننا تجاهل حدود الحرية أو جعل مسألة عدم إزعاج الآخرين هو الضابط الوحيد للحرية؟ فالحرية المشروعة والمنطقية هى أن لا- يصاب أى من المتطلبات الضرورية للإنسان بالضرر، وبتعبير آخر تركيب من جميع أشكال العشق، وتناسب مع جميع الأحاسيس الفطرية والرغبات. و على هذا الأساس فإنّ الحريات التى تقعد بالإنسان عن التكامل أو تسوقه نحو الانحطاط الفكرى والاجتماعى أو تطلقه من قيد لتربطه بقيدٍ آخر، وتحرره من قفصٍ ثم تحبسه فى قفص آخر أكثر استحكاماً؛ فهذه فى الحقيقة ليست من الحرية فى شىء. وإنّما هى طغيان وعبثية، ذل وتخلّف، وإذا أحسنا الظن فإننا نقول إنّها لا تعدو عن الحصول على المقصود والاستغلال المقيت ومميت نابع من غريزة وعشق، وإذابة جميع المثل الأصيلة فى وجود الإنسان. بل إنّ الحرية نفسها ذات أبعاد وشعب شتى إذا طغت فى جانب خلقت عبودية فى آخر كالحرية الفكرية والحرية الفردية، والحرية الاجتماعية والحرية الاقتصادية وأمثال ذلك. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۷۰ و سنرى كيف تؤدّى «الحرية فى التنافس» فى المجالات الاقتصادية والاستغلالات الفردية إلى أنواع من التناقضات. كما سنرى وخامة الأغلال الاستعمارية التى أصابت شعوب العالم من جراء هذا النوع من الحرية التى تبنته الاطروحة الرأسمالية وكيف جرّت العالم نحو الحروب والدمار. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۷۱

الرأسمالية تناقض ودمار فى جميع المجالات

اشارة

إنّ الرأسمالية الغربية تمتص آخر قطرة من رمق الأغلبية الساحقة الكادحة لشعوب العالم فى ظل «الاقتصاد الحر». ذكرنا أنّ «الحرية

المطلقة» والتى لا قيد ولا شرط فيها وكذلك «الفردية المفرطة» تشكلان قاعدتين أساسيتين لصرح «الرأسمالية» الإسطورى، وهذا الأمر كافٍ لأن يؤدّى بهذه المجتمعات إلى النخر من الداخل وبالتالى فناء هذه المجتمعات. فلا يوجد للرأسمالية طريق سوى السير باتجاه الاستغلال والعبودية الاقتصادية الجماعية. و أمّا أن نتصور وجود يد غيبية فى الرأسمالية تسوق المصالح الشخصية نحو مصلحة المجموع بل أفضل وأسرع كما يقول «آدم سميث» فهذا التصور من أعجب حالات المبالغة والاغراق، وكأنّما يراد القول أنّنا عندما نتجه إلى الغرب بطائرة ذات سرعة تفوق سرعة الصوت فإنّ يداً لا مرئية خاصة تسوقنا نحو الشرق، بل وحتى أفضل من المكان الذى نروم الذهاب إليه فى الشرق!! الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۷۲ إنّ هذا الكلام لا يتعدى حالتين، الاولى أن يراد منه الخداع وايقاع الناس فى الشراك، والثانية أن يكون خطأ فادحاً، فلا يمكن أن تكون حصيلة الفردية سوى ضمان تأمين مصالح الفرد واستغلال الآخرين. صحيح أنّه يمكن الاستفادة من الدوافع الفردية كعامل لتحقيق أهداف الجماعة، إلّا أنّ ذلك أمر ممكن إذا لم يكن مطلق العنان يدمّر ما حوله، وإنّما يكون تحت سيطرة المجتمع وإشرافه وغطائه تماماً. و لهذا السبب نجد بوضوح أنّ الرأسمالية اليوم قد افترق مسيرها عن المصالح العامة للبشرية واتجهت بكل قواها نحو مصالح مجموعة صغيرة وفى ضرر شعوب العالم، وهذه الهوة أخذت تزداد تتسع يوماً بعد يوم. و هذه الحقيقة يمكن مشاهدتها فى الأعراض التالية.

۱- الطبقية المقيتة

صحيح أنّ التنافس الحر يمكن أن يساعد بشكل مؤثر فى تحقيق مصالح المجتمع، ولكن هذا الأمر يصحّ فى حالة عدم اطلاع المتنافسين على الفوائد الكثيرة التى تنشأ من تشكيل الطبقات وأعمال العصابات الاقتصادية، وإلّا سيتفقون فيما بينهم ويستبدلون التنافس بالفئوية، وينشأ عن ذلك شركات كبرى، ومؤسسات دولية تسرح فى العالم بشرقه وغربه من أجل تحقيق مصالحها على حساب الشعوب الفقيرة، كما نشاهد فى عصرنا الحاضر. لقد أدرك هؤلاء أنّ التنافس الحر كانت حصيلته ضرراً مادياً بالنسبة لهم ومنفعة بالنسبة للمستهلكين، فمن الأفضل لهم ترك هذا العمل الذى لا حاصل منه بل أصبح وبالًا عليهم، وحتى لو كانت هناك منافسة فيما بينهم الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۷۳ فى السوق، فإنّها جاءت باتفاق مسبقٍ خلف الكواليس ومن أجل الضحك على ذقون المستهلكين، فيحصلون من جرّاء ذلك على فوائد جمّة، ويمتصون دماء الآخرين ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا.

۲- الاحتكار بدلًا من الاقتصاد الحر

إنّ نظام «الانتاج الاحتكارى» أو «الوكالات الاحتكارية» أو أسواق الاستهلاك الاحتكارية» الذى يتمّ تحت مظلة حرية التجارة، وتفلسف علّة وجود هذا النظام بشكل يوحى بأنّه فى مصلحة المستهلكين، هو فى الحقيقة تضييع سافر لمصلحة المجموعة والتضحية بها فى مقابل المصلحة الفردية، ولذلك تتعرض أسعار السلع ذات الحاجة إلى التغيير وفقاً لمصالح المنتجين والسماسرة والوسطاء، وبضرر المستهلكين، وبذلك تكون قصور المستكبرين أكثر عمارة وأكواخ المستضعفين أكثر خراباً.

۳- إزدياد الفوارق الطبقية

إنّ العلاقة التصاعدية بين «رأس المال» و «الربح»، وعدم وجود أى نوع من السيطرة والرقابة على هذه العلاقة فى مجتمع رأسمالى، يؤدّى إلى اتساع الهوّة بين أرباب الصناعة الكبار وبين العمال والفلاحين، وتزداد هذه الهوّة اتساعاً يوماً بعد آخر وليعود ضررها على الأكثرية الفقيرة، ونفعها على الأثرياء، أمّا أولئك الذين يعترضون على هذه الأوضاع فانّهم يتجمعون شيئاً فشيئاً، ثم يتحولون إلى دعاة أشداء لتغيير النظام الرأسمالى وإلغائه بحيث ينكرون أصل الملكية الخاصّة حتى فى حدودها المعقولة والبناءة.

۴- سلب أفكار المستهلكين

من السياسات الاقتصادية التى يتمّ ممارستها تحت غطاء حرية «الإنتاج» و «الاعلام» و «التجارة» والتى يعود ضررها على المستهلكين إيجاد الاحتياجات الكاذبة عن طريق العزف على أوتار الاعلام الكاذب واستخدام جميع الوسائل النفسية من أجل تشجيع العوائل رجالًا ونساءً، صغيرها وكبيرها وجرّهم نحو السوق لشراء البضائع الغير ضرورية والمواد الكمالية وغير ذلك من الأساليب التى تستجلب آخر رمق فى الشعوب المستضعفة. و من جانب آخر فإنّ التعاون المباشر وغير المباشر بين المنتجين وأصحاب الموضات يعتبر من المظاهر السيئة لهذه الخطة الهدامة، وعن طريق هذه الأساليب الإعلامية والوساوس يقوم هؤلاء بالعمل على إسقاط قيمة الكثير من الوسائل المفيدة التى يمكن الاستفادة منها لسنوات طويلة (كالسيارة والملابس والسجاد وغير ذلك) بحجّة أنّ موديلاتها وموضاتها قد سقطت وانتهت وتمّ استبدالها بأنواع أخرى بحجّة كونها موضات جديدة. و لو توفرت الاحصاءات والأرقام التى تحكى هذا الأمر لعرفنا كمية الوسائل القابلة للاستفادة التى يتمّ تدميرها نتيجة هذا الأمر (الموضة) أو العناوين الزائفة الأخرى وإسقاط هذه الوسائل من قيمتها، وبالتالى يمكن معرفة الثروة الهائلة التى يتمّ هدرها عبثاً، صحيح أنّ الاعلام بمعناه الواقعى يعنى الارتفاع بمستوى الوعى لدى الناس بالنسبة لما تمتاز به بضاعة ما وبالتالى قد يؤدّى إلى آثار إيجابية حتى فى رخص الأسعار، حيث إنّ هذا العمل يمكن أن يرفع الطلب إلى مستوى تكون صناعة البضاعة المرغوبة الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۷۵ فيه على أوسع المجالات، ونحن نعلم كلما اتسعت دائرة الإنتاج أصبحت البضاعة أقل سعراً، وبذلك تكون النتيجة لصالح المستهلكين. ولكن من المسلّم به أنّ الإعلام التجارى السالم قليل جدّاً فى العالم الرأسمالى، وغالباً ما يكون هذا الإعلام إعلاماً مضلّلًا ومعداً بشكل يسلب فيه أفكار المستهلكين.

۵- الاقبال على انتاج البضائع التجميلية

عملت الرأسمالية على سحب الكثير من العقول الصناعية المبدعة نحو اختراع وإنتاج البضائع التجميلية وباغراءات مادية كبيرة مستفيدة فى ذلك من حرية الإنتاج والتجارة، وحتى إذا لم تستطع إنتاج محصول جديد فانّها تعرض المحصول السابق نفسه ولكن بحلّة جديدة لايهام الناس بأنّه محصول جديد، ثم تقوم بالاطراء عليه فى الإعلام، وبهذا الشكل تمتص دماء الشعوب المكافحة. و لهذا السبب نرى أسواق الدول الصناعية- ولعل أكثر منها فى بعض الدول الثرية غير الصناعية كدول النفط- مملوءة بأنواع البضائع التجميلية ووسائل تجميع الأجسام الكاذبة والديكورات الجذابة والزخارف الأخرى التى لا تسمن ولا تغنى من جوع، وتعمل هذه الوسائل وبقوّة الإعلام الكاذب على جرّ الناس المغفلين نحوها كى يبعثروا ثرواتهم فى شراء هذه البضائع، ويملأوا أكياس هؤلاء اللصوص بهذا الشكل من أموالهم التى جاءت من عائداتهم النفطية. أليست هذه الأمور مصداقاً واضحاً للتضحية بمصالح المجتمع من أجل مصلحة الفرد.

۶- التسلط على الأسعار

إنّ قيمة البضائع فى النظام الرأسمالى ليست بيد الرأسماليين الكبار فحسب وإنّما سوف يتحكمون عملياً باسعار المواد الأولية التى يبتاعونها من الآخرين، حيث يمكن لهؤلاء الرأسماليين الابقاء على الأسعار البخسة للمواد الأولية من جهة والابقاء على ارتفاع أسعار محصولاتهم مستفيدين فى ذلك من سطوتهم المالية الكبيرة وضعف البنية الاقتصادية لأصحاب المواد الأولية، ولهذا السبب نجد مادة قليلة الثمن تباع بأسعار باهظة جدّاً إذا ما طرت عليها بعض الرتوش التقنية. إنّ أصحاب رؤوس الأموال الكبار يضعون الخطط المعقدة والمدروسة بدقة ويتواطئون فيما بينهم من أجل الحفاظ على رخص أسعار المواد الأولية ليواصلوا نهبهم بأفضل وجه. ج‌ج و لا تنطوى مثل هذه الأعمال التى ذكرنا ستة نماذج منها بالاضافة إلى التفاعلات المعقدة الأخرى التى لا يعلم بمعادلاتها إلّاالعقول الاقتصادية البارعة، إلّاإزدياد شعوب العالم فقراً من جانب، وتراكم الثروة لدى أقلية أنانية ومستبدة من جانب آخر. فهل يمكن لمثل هذه المنافسة

الحرة ومثل هذا النظام الاقتصادى الحفاظ على مصالح أكثرية شعوب العالم؟ و هل يقود ذلك سوى إلى تنامى ثورة الأقلية الثرية تجاه الأكثرية المعدمة. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۷۷ أليست الرأسمالية الغريبة ببرامجها المعادية للإنسانية تحولت إلى بؤرة كبرى للسلب والنهب والظلم والفساد والتآمر؟! طبعاً الحديث عن الجرائم والفجائع الأليمة والأوضاع المأسوية التى ولّدتها الرأسمالية فى هذا السبيل أكثر بكثير من حصره فى بحوث مختصرة وقصيرة كالبحث السابق، ولكن لحسن الحظ أو لسوئه فإنّ مشاهدة هذه النتائج فى العالم بالعين المجرّدة، وفى بلادنا أيضاً يغنينا عن الاسهاب فى هذا الحديث. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۷۹

آفاق الاشتراكية

اشارة

تتمركز جميع القوى الاقتصادية والسياسية فى البلدان الشيوعية بيد مجموعة صغيرة وليس هناك أى ضمان يحول دون استبداد وتسلط هؤلاء والأضرار التى يكبدوها الشعوب. و المذهب الاقتصادى الثانى الذى له أتباع وأنصار كثيرون فى عالمنا المعاصر هو «النظام الاشتراكى» المتسلط على جميع الدول الشيوعية. فالشيوعية الواقعية- كما سنذكر ذلك لاحقاً- التى تلغى الملكية الفردية فى جميع أبعادها، وسلطة الحكومة لم يتمّ تطبيقها فى أية منطقة من العالم لحدّ الآن، والشىء الموجود حالياً فى هذه البلدان هو الاشتراكية فقط. على أى حال فانّ هذه المفردة للمجتمع حيث اقتبست من «SOCIAL» التى تشير إلى الملكية الاجتماعية العامة. و تستند الاشتراكية على أربعة مبادىء، إثنان منها تمثلان أسساً رئيسية والآخران بمثابة الأداة التى تشخص الجوانب التنفيذية لها.

۱- إزالة الطبقية

إيجاد مجتمع ليس فيه أى أثر لطبقتى «المستغِل» والمستغَل» (لاحظوا المقصود من الطبقية).

۲- توزيع الثروة:

لكل حسب مسعاه وكل حسب طاقته.

۳- تحرير وسائل الانتاج

سواء فى المصانع أو الأراضى أو المياه أو المناجم وأمثال ذلك.

۴- ديكتاتورية البروليتاريا (الطبقة العاملة)

و بتعبير آخر «حكومة العمال». ججج و بعد أن تعرفنا بشكل إجمالى على الأسس المبادى الأربعة، التى يستند إليها القطام الاشتراكى نرى من اللازم أن نتناول كل مبدأ على حدة: إنّ الأساس الأول والثانى إضافة إلى الصورة الجذابة التى يتمتعان بها، فانّهما يمثلان حقائق يطالب بها كل فرد يدعو للحق. فما أفضل من اجتثاث جذور استغلال الإنسان لأخيه الإنسان من المجتمع البشرى، ليحل مجتمع لا طبقى، مجتمع توحيدى وإنسانى بكل ما تعنى هذه الكلمة من معنى محل المجتمعات المبنية على أساس الطبقية والاستغلال والظلم والاضطهاد. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۸۱ و أى شىء أفضل من وجود علاقة بين «القابليات والنشاطات والجهود» وبين «العائد والأجرة». إنّ هذين الأساسين هما نفس الشىء الذى نطالب به فى الإسلام فى «مقولة المجتمع التوحيدى» والمبدأ

القرآنى «و أن لَيسَ للإنسانِ إلّا مَا سَعى». إلّا أنّ المهم هو إدراك الهدف الأساسى لأولئك الذين يطرحون هذه المبادى. وما هى الصورة الحقيقية التى تختفى وراء هذا القناع الجميل؟ والأهم من ذلك أنّ المبدأين الثالث والرابع اللذين يمثلان عوامل تنفيذية للمبدأين السابقين هل بمقدور هما تحقيق ذلك؟ أم عكس ذلك حيث يؤدّى إلى استفحال النواقص والتناقضات الرأسمالية؟! و من اللازم توضيحه: طبقاً لاطروحة النظام الاشتراكى، وبغية الوصول إلى المجتمع اللاطبقى فلابدّ من مصادرة كافة مصادر الانتاج الفردية وتفويضها إلى العامة. ولكن مَن هم هؤلاء العامة؟ فمن المسلم به أنّ المجتمع بمجموعه لا يمكنه التصرف بمصادر الإنتاج، وإنّما لا بعد من وكلاء ينتخبهم نيابة عنه يسمون بالدولة، حتى يتمكن بواسطة هذه الدولة من التصرف بهذه المصادر. و بدون شك فإنّ الدولة وليدة حزب الاشتراكية، أى الحزب الواحد والأقلية من الشعب هم الذين يتمكنون من الانتماء إليه والانسجام مع شروطه الصعبة. ولكن هذه الدولة على أى حال ليست سوى أفراد بعدد أصابع اليد تسيطر تماماً على جميع هذه المصادر. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۸۲ وهنا يطالعنا شبح العقول الرأسمالى، وأفراداً يذكروننا بالملاكين الأسطوريين وأثرياء التاريخ الكبار، ذلك أنّ زعماء حكومة دكتاتورية البروليتاريا، يتصرفون بجميع مصادر الانتاج ويملكون عملياً كل شىء! ستقولون حتماً أنّ الدولة ليست مالكة لهذه الثروات، فهى كسائر الأشخاص الذين يتقاضون الأجرة والمرتب بالنسبة لاستثمار هذه الثروات، فهذه الثروات من الناحية الحقوقية ملكاً لعموم الناس وليست عائدة لفرد أو مجموعة صغيرة أو كبيرة، فالدولة ممثلة للشعب لا غير. نحن معكم ونقر بذلك نظرياً، أمّا من الناحية العملية فلا يمكن اغفال حقيقة ولكن لا الاشتراكية والنظام الحكومى الناشىء منها والقائم على أساس دكتاتورية البروليتاريا ونظام الحزب الواحد هو لا يتضمن سوى تمركز القدرات الاقتصادية والسياسية بشكل غير منطقى ومحفوف بالخطر بيد أفراد معينين. و إلّافما معنى الملكية؟ أنّ الملكية ليست تسجيل شىء باسمك فى مكاتب الأملاك، وإنّما هى أن يكون الإنسان حراً فى التصرف بشىء ما. فعلى سبيل المثال، ألم يكن ستالين عملياً أحد كبار الملاكين والأثرياء، وهو الذى كان يمسك بجميع مرافق اقتصاد روسيا ويصرف مبالغ ضخمة يبسلط نفوذه المطلق الذى كان يطمح إليه والوقوف بوجه خصومه وممارسة الدعاية لشخصه فى وسائل الاعلام؟! و ما بالك بقيادى الحزب، ورؤساء الحكومة فى هذا النظام القائم على أساس التعتيم ومركزة القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بشكل غير عادى بيد أفراد معدودين، ما الذى ينقصهم حتى يعدوا ضمن الأثرياء الكبار؟ الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۸۳ و ما الذى يضمن عدم قيام هؤلاء بصرف الأموال العامة فى تحقيق رغباتهم وأهوائهم؟! و نلفت هنا إلى أنّنا قضينا على الرأسمالية المشتتة لنفاجىء برأسمالية جبارة وعنيفة متمركزة. ففى النظام الرأسمالى تبدو القدرة السياسية بمعزل عن القدرة الاقتصادية والعسكرية على الرغم من التحامها باطنياً، ولكن فى النظام الاشتراكى تتمركز هذه القدرات الثلاث فى الظاهر والباطن فى شىء واحد ولا ينتج عن ذلك سوى نوع من أنواع الرأسمالية وهو رأسمالية الدولة المقيتة. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۸۵

الشيوعية جنان فى الخيال

إنّ المشروع الذى طرحته الشيوعية للمجتمع الإنسانى، شبيه بقصص الأطفال التى يسير أبطالها على الغيوم وينتقلون بين شرق الأرض وغربها بلحظة واحدة، ويحولون صحراء قاحلة إلى حديقة غنّاء بإشارة واحدة! قبل البدء بالبحث نرى من اللازم إلقاء نظرة فاحصة ولكن قصيرة وعابرة على أسس «الشيوعية» وننظر إلى الفوارق بينها وبين «الاشتراكية» ولنحصل على جواز الدخول إلى الجنّة الخيالية، لنتجوّل فيها ساعة. تتصف الشيوعية كنزعة اقتصادية بمايلى: ۱- إلغاء الملكية الفردية مطلقاً، سواءً فى مجال «الإنتاج» أو فى «الاستهلاك» من مميزات الشيوعية. فالشيوعية تدعو إلى إلغاء الملكية الفردية فى جميع المجالات ولا يقتصر ذلك على وسائل الإنتاج (الذى يشمل الأرض والمياه والمناجم والمصانع والورشات ووسائل الزراعة وسائر وسائل الإنتاج) فقط وإنما تعتقد الشيوعية أنّ كل شىء هو ملك للعامة، كالبيوت ووسائل المعيشة، والمحاصيل الزراعية والحيوانية والصناعات. الخطوط الاساسية للاقتصاد

الاسلامى، ص: ۸۶ و من هنا يبرز أحد الفروقات المهمّة بينها وبين «الاشتراكية» فالاشتراكية تلغى الملكية الفردية فى مجال «وسائل الإنتاج» و «مصادر الانتاج» فقط، بينما تقرّ مثل هذه الملكية فى مجال «الاستهلاك» والمنتوجات الصناعية والزراعية، ولكن الشيوعية لا تعترف بالملكية الفردية فى أى من هاتين الحالتين ومحترمة على أساس مقدار «العمل»، كل شىء عائدٌ للمجتمع أو بتعبير آخر «للدولة». ۲- إلغاء العلاقة بين «العمل» و «الدخل» أى أن كل شخص عليه أن يعمل بقدر استطاعته، قليلًا كان أم كثيراً، ويأخذ لقدر حاجته قليلة كانت أم كثيرة. و بهذا الشكل فإنّ العلاقة التى تعتقد بها الاشتراكية بين «العمل» و «الدخل» والتى تقول: «على كل العمل حسب طاقته ويأخذ حسب مسعاه ولكل فرد أجرة بمقدار عمله» تفقد بريقها، والمعادلة السابقة تترك مكانها لهذه المعادلة «كل شخص بمقدار عمله، ولكل بمقدار حاجته». ۳- إلغاء الدولة تماماً- حيث إنّ الدولة موروثة من النظام الرأسمالى ومن نتاجات الملكية الفردية ومن حماتها، وحينما ينتهى هذا النظام وتلك الملكية تماماً فلا حاجة إذن الدولة من أجل حمايتها. و باستيفاء هذه الأسس الثلاثة، ندخل جنّة الشيوعية: ج ج ... كم هى رؤيا مشوقة؟! لقد وردنا على محيط لا يوجد فيه أى أثر لكبار الملاكين وصغارهم ولا للاقطاعيين الجبابرة والطفيليين ولا للجنرالات الطغاة ولا للسياسيين ذوى النفوذ! الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۸۷ ليس هناك حرب ولا- نزاعات، لا دولة ولا محاكم ولا سجون ولا سجانين، فالجميع مؤدبون، رحماء، هادئون! .. الجميع يكدح، ويبذل قصارى جهده، ويوظف كل ما لديه من قدرة وطاقه من أجل تطور وتقدم أهداف المجتمع. كما أنّهم قانعون جداً، ولا يطمعون بالمزيد، ولا يستفيدون من المحصولات الصناعية والزراعية إلّابقدر احتياجهم، ويتركون الباقى للآخرين من الأخوة والأخوات لجميع المحتاجين والفقراء!. لا أثر بعد ذلك للطمع ولا للبخل والحسد، وليس هناك شخص يؤذى آخر، فهذه هى الجنّة بعينها، ذلك أنّ «الجنّة هى تلك التى لا أذى فيها ...» إنّ هذا الوصف لمستقبل المجتمع البشرى لا يحظى بالأهميّة إذا كان قد صدر من شاعر ينسج الخيال، أو كاتب يؤلف الأساطير، أو إنسان خيالى، ولكن العجيب أن يتبنى فيلسوف أو سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى هذه الفرضيات، التى تفيد الغربة المطلقة عن الحقائق، وعن البناء الجسمى والروحى للإنسان، ورغباته وميوله وغرائزه وأبعاده الروحية. و أفضل دليل على كونها فرضية خيالية مهملة، العلاقات العينية فى هذه القضية تعيش الحالة الذهنية والتصورية، هو أنّ حركة المجتمعات الاشتراكية الموجودة حالياً لا تتجه فى أى جانب نحو المجتمع الشيوعى، وإنّما العكس هو الصحيح، فإنّ أغلب الدول الاشتراكية قد بدأت حركة رجعية سريعة نحو الرأسمالية، وتقترب كل يوم المسافة بينها وبين المعسكر الرأسمالى الغربى، بل إنّ هذه الدول تتنافس فيما بينها وتتسابق نحو «التقرب إلى الغرب»! الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۸۸ هذا التراجع عن السير باتجاه الجنّة الخيالية، والعودة إلى جحيم الرأسمالية يدل على الفشل العملى لهذه الترعة، على أنّه لن يجد ضالته فى جحيم الرأسمالية. ففى الوقت الذى تبدو فيه الجنّة الشيوعية جميلة ومزهوة من بعيد تفقد عن قرب حيويتها ومضمونها، بل تفتقر أبعادها العملية والعينية. و من العجيب أنّهم يعتبرون «الاشتراكية» ممراً للشيوعية، ولكن بمجرّد دخولهم لإيوان هذه الجنّة ورؤيتهم لأُفقها الجميل والجذاب يبدأون التراجع قهقرياً. فهذه الفرضيات الحالمة ليست عاجزة عن حلّ أية مشكلة فى المجتمعات الإنسانية فحسب، بل تحمل معها آثاراً سلبية، لأنّها تبعد الإنسان عن الحلول الواقعية، وتجعل المجتمعات عاجزة عن الصمود أمام وفى المعضلات للحوادث والمواقف الصعبة. فالشيوعية بالمعادلة التى ذكرت سابقاً ليست ببعيدة فى شبهها عن الأفلام السينمائية أو قصص الأطفال. ففى هذه القصص يوجد رجال أبطال يركبون الغيوم ويقطعون مسافات شاسعة فى برهة قد تستغرق من الآخرين عدّة أسابيع بمشقاتها وعناءها. أو يحولون صحراء قاحلة إلى حدائق خضراء بعصا سحرية، أو يجعلون شجرة واحدة تنتج العديد من أنواع الفاكهة بقوّة العين المغناطيسية الخارقة للعادة. و نحن أيضاً نرغب كثيراً بتحويل صحراء قاحلة إلى حديقة غنّاء بإشارة واحدة، ونركب الغيوم ونذهب إلى كل أنحاء العالم. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۸۹ نحن أيضاً نحلم بدنيا يعمل فيها الجميع ما استطاعوا باخلاص وحبّ وعزم وجد، ويضعوا حاصل جهودهم- عدا ما يحتاجونه- تحت تصرّف الآخرين. ولكن المسألة ليست ما نريده، وإنّما المهم بحث «الحقائق العينية» و «الامكانات» و «الواقعيات» وهذه الحقائق تدل على أنّ العالم الشيوعى ليس إلّاأحلاماً وخيالات، ولو كان بناء مثل هذه

الجنان أمراً ممكناً فى هـذا العالم فانّه يتطلب مبادى غير المبادئ الشيوعية. فقد أثبتت الشيوعية ومبادئها أنّها تعيش لحدّ الآن فى عالم الـذهن والخيـال، وكما تشير القرائن الموجودة إلى أنّ مستقبلها ليس بأفضل من حاضرها، وحتى فى عهـد «لينين» عنـدما أرادوا قطع العلاقة بين «العمل» و «الدخل» بشكل مؤقت فى المزارع الاشتراكية واعطاء كل شخص ما يحتاجه فقط، أصيبت روسيا بركود وشلل زراعى كبير بحيث اضطروا لتعديل خطتهم والعودة إلى اعطاء الأجرة حسب مقدار العمل! و الآن احتفظوا بهذه العبارات لنخوض فى تفاصيلها فى الأبحاث القادمة. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۹۱

الشيوعية عالم من الأحلام تعطيل دافع الحركة فى المجتمع

إلغـاء الملكيـة الفرديـة تماماً ليس أمراً منطقياً ولا عملياً، وإذا كان عملياً فليس فى صالـح المجتمع. لأنّ هـذا النوع من الملكيـة بشكله المعتـدل يؤدّى إلى نشاط الاقتصاد وإزدهاره. لقـد ذكرنا أنّ الشيوعية استندت إلى ثلاثة مبادئ: ۱- إلغاء الملكيـة الفردية. ۲- إلغاء العلاقـة بين «العمل» و «الدخل». ۳- إلغاء الدولـة. و وجـدنا بعـد ذلك تلك الجنّة الخيالية وذلك الحلم الذى أوجدوه بإلغائهم لهذه الأشياء. و أساساً فإنّ «الشيوعية» هى عالم الأحلام، فأسسها وفروعها خياليـة، ولهذا السبب لم يرَ أحد تطبيق هذا المذهب إلّافى عالم الأحلام، ويتعزز الاحتمال بعدم رؤيته مستقبلًا إلّافى عالم الخيال وذلك لأنّ اشتراكيى العالم أخـذوا يتراجعون إلى الخلف بـدلًا من الاقتراب نحو الشيوعية التى تعتبر الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۹۲ هـدفهم النهائى، وأقاموا نوعاً جديداً من العلاقة مع البرجوازيـة والرأسمالية تقوم على أساس الصداقة والتعايش! لقد ألقينا نظرة عابرة على عالم الشيوعية فى البحوث السابقة، والآن حان الوقت لدراسة الأصول الثلاثة السابقة واحداً واحداً. ج‌ج لنأتِ أولًا إلى الأساس الأول أى إلغاء الملكية الفردية. فلو افترضنا أنّ هذا الأمر ممكن الحصول، غير أنّه قطعاً ليس منطقياً ولا ينفع المجتمع. و عنـدما نقول إنّه غير منطقى فإنّ دليل ذلك واضح، وهو أنّ ملكية أى فرد لجهده أمر ذاتى وفطرى، فقد قلنا مراراً أنّ أى حيوان يدافع عن عشّه لأنّه مالك له، وأى حيوان يعتبر نفسه مالكاً للصيد والفريسة التى حصل عليها وبالتالى فهو يدفع عنه أى حيوان يهاجمه. و الطفل الذى يلعب مع آخر فى صحراء أو بجانب غابة أو على ساحل بحر، إذا وجد وردة جميلة أو حصاة شفافة أو قطعة من الصدف الجميل، فإنّه يعتبر نفسه مالكاً لذلك الشيء الذى حصل عليه من الطبيعة بعد ذلك القدر من السعى والعمل البسيط الذى قام به دون أن يتعلم ذلك من أحد، ولا يجيز لأحد الاعتداء على ذلك الشيء، وإذا قصد الطفل الذى يلاعبه ذلك فانّه يدافع عنه بشدّة، مع أنّه لم يرَ مثل هذا المشهد من أحد قبل ذلك، كل ذلك يحكى عن ذاتية ملكية الفرد بالنسبة لما يبذله من جهد، ولا ينحصر هذا الأمر بالانسان وإنّما يتعداه ليشمل الحيوان أيضاً. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۹۳ و بغض النظر عمّا ذكر، فانّنا نمتلك عقولنا وأيدينا أساساً، وبلا شك لا يوجد لدينا أى سند يدل على هذه الملكية، ولم يتم تسجيل ذلك فى أى من مكاتب التمليك، لأنّ هذه الملكية طبيعية وليست تعاقدية لنحتاج فيها إلى سند، فالملكية الطبيعية سندها مرافق لها. فأنا مالك لذراعى، لأنّ هذا الذراع متصلة طبيعياً ببدنى، ولم تتصل ببدن إنسان آخر. و أنا مالك لدماغى، لأنّه موضوع فى جمجمتى وليس فى جمجمة إنسان آخر. فأى سند أهم من ذلك وأعلى؟! و على هذا الأساس فمن الطبيعى أنّنا مالكون لجهودنا «الفكرية» و «البدنية» ومحصلتهما. فعندما تتجسد أفكارى بشكل اختراع أو اكتشاف جديد أو محصول جيد فى مجالات الصناعة والزراعة وغير ذلك، فمن الطبيعى أننى سأكون مالكاً لهذا المحصول، لأنّه تبلور لعملى الفكرى. و عندما استخدم قوّة ساعدى من أجل إنتاج محصول صناعى أو زراعى، فكيف يمكن ألا أكون مالكاً لذلك المحصول، فهل من شيء يزول، وهل ذهبت طاقتى أدراج الرياح هل أنّ القوّة التى صرفها ساعداى قد قضى عليها؟ كلّا طبعاً، لأنّها كانت بشكل طاقة خاصّة موجودة فى أنسجة عضلاتى والآن أصبحت بشكل كمية من الحنطة أو الفاكهة أو زوج حذاء، فلماذا لا أكون مالكاً لها؟! أليس إلغاء هذه الملكية صراع مع طبيعة الإنسان، هذا الصراع الذى لا الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۹۴ ينتهى إلّابالهزيمة. ولو افترض جردنا الناس من هذه الملكية الطبيعية مؤقتاً بفعل بقوّة الحراب، والضغط الاجتماعى، وغسيل الدماغ ووسائل الأعلام فهل نستطيع فى خاتمة

المطاف تغيير طبيعة الإنسان. و هل يعتبر هؤلاء الناس أنفسهم غير مالكين لعقولهم وأذرعهم؟ هذه العقول الموجودة فى جماجمهم والأذرع الملتصقة بأبدانهم. ججج و لو افترضنا أننا تمكنا من محاربة هذه الخاصية الطبيعية وأبعدنا البشرية من هذه الملكية، ووضعنا ناتج عمل الجميع تحت تصرّف المجتمع، فهل تعتقدون أنّ ذلك سيكون عاملًا لتقدم المجتمع ونشاطه أم أنّه وسيلة للهزيمة والتراجع؟ إنّ الملكية الشخصية لكل شخص بالنسبة لجهده يعتبر دافعاً قوياً نحو العمل المتزايد والأفضل، وأنّ إنكار هذا الموضوع هو بمثابة إنكار الشمس فى رابعة النهار. إنّ مسألة تمّ تجربتها فى العالمين الرأسمالى أو ما يسمى بالحرّ والعالم الاشتراكى، وفى أى مكان آخر هى أنّ الملكية الطبيعية لمحصول عمل إنسان ما إذا سلبت منه فإنّ ناتج عمله سيهبط فوراً، وتنتهى جذوة نشاطه إلى الانطفاء، وسعيه وجهده إلى الأفول. و هنا نرى من اللازم أن نشير إلى نقطتين: ۱- قد توردون علىَّ إشكالًا هو أنّ ملكية المجتمع ستعود فى النهاية إلى الفرد وأن تقدم المجتمع لا ينفصل عن تقدم الفرد، فإذا كنت سبباً فى تقدم الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۹۵ المجتمع الذى أنتمى إليه، فإن ذلك يعنى أنّ هذا التقدم يشملنى كذلك، وعلى هذا الأساس فلا داعى لأن أرى نفسى منفصلًا عن محصول عملى فى مسألة الملكية الجماعية (المجتمع). ولكن هذا الكلام لا يعدو عن كونه سفسطة، ذلك أنّ عودة حصيلة عمل الفرد إليه عن طريق ملكية المجتمع هى مثل قيام شخص بصنع عصير فاكهة حلو المذاق ثم يلقيه فى خزّان ماء المدينة على أمل أن يشرب من هذا العصير لدى فتحه لصتيور الماء. بلا شك انّ الآخرين يعملون أيضاً، ولكن الحديث هو فيما إذا افترضنا أنّى أستطيع العمل أكثر من الآخرين، أخترع أكثر، وأبذل جهدى على أفضل وجه من أجل الاكتشاف، ويكون مقدار عملى وسعى معادل عشرة أشخاص أو مائة شخص، فإذا كان محصول عملى وجهدى هذا ليس ملكاً لى فلماذا إذن كل هذا الجهد والسعى؟ ۲- والعجيب فى الأمر أنّ البعض يقولون بإمكان تربية أفراد المجتمع تربية أخلاقية وتطويرهم فكرياً بحيث يعملون لحساب بعضهم، ويعيشون لمصلحة بعضهم، ويموتون لبعضهم! إنّه منطق عجيب، فالشخص الذى يعتبر «المادية» قاعدة لمذهبه، وهدفه النهائى توفير الماء والرغيف والسكن، لا يستطيع إدراك هذه المفاهيم المعنوية، نعم، إذا كنّا أتباع مذهب معنوى يعتبر الإيثار والتضحية والفداء والانفاق وسيلة للرقى والتكامل المعنوى للإنسان والتحلى بالمواهب العديدة فى حياته المستقبلية، ففى تلك الحالة يمكن لهذه الألفاظ أن تجد لها مفهوماً واضحاً، أى أن يعمل الإنسان للآخرين ويعيش من أجلهم أو يموت من أجلهم. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۹۶ و حتى فى مثل هذا المذهب فإنّ الإنسان هو كائن ذو بعدين مختلفين، بعد مادى، وبعد معنوى، ولا يوجد مبرر للنظر إلى هذا الإنسان من بعدٍ معنوى فقط والتغاضى عن دوافعه المادية. و حتى فى هذا المذهب بجميع مفاهيمه الإنسانية والمعنوية ينبغى احترام الدوافع المادية فى حدودها المتوازنة وبشكلها الإنسانى الكامل كى يتمكن المجتمع من السير إلى الأمام ولا يصاب بالركود والتخلّف. يقول البعض أننا رأينا بأم أعيننا العمال فى الحدود السوفياتية يساقون إلى مراكز العمل بقوّة الحراب وبرفقة القوات المسلحة، حيث إنّ هؤلاء- وحتى فى ظل النظام الاشتراكى- لا يعتبرون أنفسهم مالكين لمحصول عملهم، وإنّما هو بيد المتسلطين الذين يتعاملون معهم بكل عنف واضطهاد واستبداد ويقررون ما يشاؤون، كل ذلك باسم القيادة والدولة وزعامة الشعب، ولكن عندما يسير المجتمع فى مسيره الطبيعى بحيث ينهض العامل فيه بكل شوق ولهفة صباحاً ويذهب ليعمل، وهذا أمر غير ممكن إلّاإذا احترمنا ملكية الفرد لمحصوله، وعلى هذا الأساس فإنّ رؤيا إلغاء الملكية الفردية حتى لو تحققت فلا ينتج عنها سوى الركود والتخلف للمجتمع. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۹۷

خسائر الفصل بين العمل والدخل

ملاحظات مهمّة: توجد عدّة حقائق مسلّمة لا ينبغى تجاوزها وإلّاستختلط الاوراق وتاهت النتائج النهائية لهذه الأبحاث. ۱- هناك مشاكل اقتصادية عديدة فى المجتمع من قبيل شيوع الإفراط والتفريط، وإنعدام العدالة والتفرقة والظلم والجور فلا زال هناك أشخاص يعيشون فى بيوت فاخرة مساحتها آلاف بل عشرات الآلاف من الأمتار! بينما يعيش فى الوقت نفسه الكثير فى الأكواخ، بل هناك مَنْ

هو محروم من السكن. و لا زال الكثيرون يمسكون بالعديد من الأعمال، وهم غير مستعدين لاعطاء فرصة عمل واحدة للآخرين بينما نجد الاحصائيات تنبيء عن وجود ملايين العاطلين أو شبه العاطلين. و لا زال الكثير ممن يعيش العذاب بسبب تزايد الثروة التى لديه، وآخرون يعانون من الفقر المدقع. لا بدّ من وضع حدّ لهذا الوضع، ولا بدّ من ايجاد الحلول لهذه المشكلات الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۹۸ على أساس الموازين والضوابط الإسلامية وملء الفراغ، وإيجاد مجتمع لا يسوده الفقر والتمييز والظلم. هذا ما يعترف به كل ذى وجدان ولا يسع أى فرد مؤمن يقرّ بهذا الوضع ولا يؤيده. ج ج ۲- إنّ الفواصل بين النظام الاقتصادى فى الإسلام مع النظام الرأسمالى الغربى وبنفس المقدار مع الشيوعية الشرقية. و على هذا الأساس لا يمكن لأىشخص أن يتّهم الإسلام الحق، الإسلام الذى جاء فى القرآن والسنّة، الإسلام المتجسد فى نصوص كتبنا الفقهية، بأنّه يميل إلى الرأسمالية أو يقف بجانب الشيوعية. إنّ الإسلام يعتبر «المعايير» و «الموازين» الموجودة فى كل من هذه المذاهب ناقصة، بل غير صحيحة، وقد جاء بموازين جديدة فى المسائل الاقتصادية كما هو الحال فى المسائل الحياتية الأخرى. و بناءً على ذلك فإنّ أى توهّم فى مجال اتجاه المذهب الاقتصادى فى الإسلام نحو أحد قطبى الاقتصاد هو أمر لا يقوم على أساس من الصحة ودليل على عدم إطلاع المدّعى على مبادىء الإسلام الاقتصادية أو مبادىء المذاهب الشرقية أو الغربية. ۳- تقسم التعاليم والبرامج الاقتصادية الإسلامية إلى قسمين مختلفين: أ- التعاليم الملزمة، مثل «نفى الضرر والضرار» ومحاربة الاحتكار وأكل الربا والاسراف والتبذير والمعاملات المحرمة والغش والتزوير والحيل والاستغلال والغصب والاعتداء على حقوق الآخرين وعلى الأموال العامة وأمثال ذلك. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۹۹ ب- التعاليم الأخلاقية وتمّ التأكيد على رعايتها وكونها عامل مساعد على تطبيق الأحكام الإلزامية، دون أن تكون هذه التعاليم واجبة وعدم إمتثالها حرام، من قبيل ومن هذه التعاليم المواساة والمساواة فى كل شىء مع الآخرين، والإيثار والتنازل عن الحقوق للآخرين، وأنواع الانفاق المستحب، والعيش بزهد كما كان أئمّة الإسلام العظام الذين كانت ألبستهم وأطعمتهم من أقل الأنواع الموجودة فى وسطهم الاجتماعى آنذاك. و من المعلوم أنّ هناك سلسلة من الضوابط الفقهية والأصولية الدقيقة، تقوم بفصل هذه التعاليم عن بعضها بحيث يمكن بلحاظها تشخيص وضع كل من الأحكام والسنن الإسلامية، ومع الأسف فإنّ بعض الأفراد الجهلة غالباً ما يخلطون بين دلائل هذه الأحكام فيقعون فى أخطاء كبيرة من شأنها تغيير توجه إلى تغيير وجه الاقتصاد الإسلامى، وتضع الإنسان فى دوامة واضطراب كبيرين. و تبدو آثار هذا الخلط غير الصحيح فى كثير من المقالات التى تكتب فى مجال الاقتصاد الإسلامى والتى لا يمكن الاستهانة بآثارها المخرّبة. و أمّا أولئك الذين يحاولون عن علم أو جهل المزج بين هاتين الطائفتين من التعاليم الإسلامية وتبديل مواقعها، فانّهم يرتكبون أخطاءً فادحة لا يقلّ خطرها على الإسلام عن خطر الأعداء ودسائسهم. و بلحاظ ما تمّ ذكره أعلاه نستمر فى بحثنا السابق المتعلق بنقد أسس الشيوعية الثلاثة، فى مجالات «إلغاء الملكية» و «إلغاء العلاقة بين الدخل والعمل» و «الغاء الدولة». الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۰۱

هل أن قطع العلاقة بين الدخل والعمل أمر منطقى؟

قلنا أنّ ملكية الإنسان لقواه الفكرية والجسمية هى ملكية طبيعية لا حاجة لتثبيتها فى سند ووثيقة رسمية، ولا يحق لأىشخص سلب هذه الملكية من الإنسان، وهكذا الأمر بالنسبة لسائر ملازمات الإنسان الجسمية والروحية التى تأبى الانفصال. و نعلم أنّ «العمل» هو الناتج من هذه القوى، فإذا كان العمل «فكرياً» كالادارة والتعليم ورسم الخطط الإنتاجية والعمرانية والاختراع والابتكار والاكتشاف فانّه ناتج من القدرة الفكرية والإبداعية للإنسان، وإذا كان العمل «جسمياً» فهو وليد العضلات والسواعد. و على هذا الأساس فإنّ أى قانون يعمل على قطع العلاقة بين الإنسان وملكيته وبين عمله يعتبر قانوناً مضاداً لمسير الطبيعة والخلقة، وهو الشىء الذى نسميه فى لغة الدين ب «محاربة اللّه» حيث إنّ طبيعة أى شىء ليست إلّا جزءاً من إرادة اللّه تعالى، وهذه هى الحرب التى لا نصر فيها أبداً. إنّنا يجب أن نجعل قوانيننا منسجمة مع قوانين الخلقة ونستفيد منها فى نيل الأهداف المقدسة، وإلّا فإنّ معارضة هذه القوانين كالطرق على الحديد

البارد وضرب الرأس بالجدار! الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۰۲ و بغض النظر عن ذلك، إذا قطعنا هذا الإرتباط المنطقى، أى الإرتباط بين «الدخل» و «العمل» فكيف يمكن ضمان حركة اقتصادية نشطة للمجتمع؟ وكيف يمكن تعبئة الأفراد للعمل بشغف واندفاع ذاتى وتوظيف جميع طاقاتهم الفكرية والجسمية فى طريق الإزدهار الاقتصادى. إن أىّ شىء لا يمكنه أن يحل محل هذا الإرتباط الطبيعى والحيوى، فلا الإعلام ولا وسائل الدعاية ولا المفاهيم الذهنية والفكرية وغير ذلك يمكنه القيام بهذا الدور، وأفضل شاهد لدينا هو التجارب العينية التى أثبتت أنّ عجلة الاقتصاد تعجز عن الحركة بمجرّد القضاء على العلاقة بين الدخل والعمل، رغم جميع أساليب الدعاية والإعلام الكثيرة التى يقوم بها دعاة هذا المنهج. و كما قلنا- وبسبب هذا الأمر بالضبط- فإن هذا المذهب لم يطبق فى أى مكان من العالم، وجميع القرائن تدلّ على إزدياد الابتعاد عن هذا المذهب فى العالم! و نؤكد مرّة أخرى على ضرورة الاتجاه إلى الحقائق الخارجية فى هذه القضايا واجتناب الذهنية، وكمثال على ذلك: ۱- لا ننسى «الزراعة الاشتراكية فى روسيا» تلك التجربة المرة التى أجريت بعد ثورة الكتوبر والتى أدّى قطع العلاقة بين الدخل والعمل فيها إلى سقوط الزراعة، واتجاه المزارعين نحو قلّة العمل أو البطالة، الأمر الذى أجبر حكومة روسيا إلى إعادة نظرها فى خطتها الزراعية الاشتراكية، والأخذ بنظر الاعتبار نوعاً من العلاقة بين العمل الأكثر والدخل الأكبر. ۲- لقد شاهدنا أو سمعنا جميعاً بالمصير الذى آلت إليه المصانع التابعة الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۰۳ للقطاع الخاص والتى تمّ تحويلها إلى القطاع العام، وكيف تحولت من مصانع ذات عوائد كثيرة إلى مصانع خاسرة مرّة واحدة، دون أى زيادة أو نقصان فى مستخدميها! و لا نقول أنّ القطاع الخاص ينبغى أن يترك حراً كى يساعد على الاستغلال والطبقية فى المجتمع، وإنّما نقول أنّ العلاقة بين العمل الأكثر والإدارة الأفضل، والابداع المتزايد وبين إزدياد الدخل يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار مع إشراف دقيق من قبل الدولة، على هذا القطاع، وأن يعطى الإنسان ناتج جهده الأكثر (بشكل عادل) طبقاً لمقتضى «وَ أنْ لَيسَ لِلإنسانِ إلّامَا سَعى* وَأنَّ سَعْيَه سَوفَ يُرى». ۳- لماذا يقال أنّ الدولة ليست تاجراً جيداً، وأنّ التجارب تؤيد هذه الحقيقة أيضاً؟ السبب فى ذلك هو أنّ العلاقة بين العمل والدخل مقطوعة، وينتج عن ذلك تقلص النشاطات ويحلّ محلّ ذلك قلّة العمل والبطالة المرئية وغير المرئية. طبعاً لا- يوجد أى مانع من بقاء الصناعات الكبرى الأُم تحت إشراف الدولة رعاية للمصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكن لا يمكن مطلقاً اتخاذ هذا الإجراء مع جميع النشاطات الإنتاجية والتجارية، لأنّه عمل محفوف بالأخطار. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۰۵

إلغاء الدولة، الخطوة الأخيرة

اشارة

ذكرنا أنّ الماركسية تعتقد أنّ الدولة «وليدة» النظام الرأسمالى وحافظة على لمصالحها، والدول هى التى تدعم الرأسماليين فى النظام الطبقى وتحافظ على مصالحهم. و لهذا السبب عندما يتمّ القضاء كلياً على هذا النظام فانّ فلسفة وجود الدولة سوف تنتهى أيضاً، وعلى هذا الأساس فانّ هذه الزائدة التى لا فائدة منها يجب استئصالها من جسم المجتمع!! إنّ هذا المنطق- كسائر الطروحات الماركسية- ينطوى على ظاهر برّاق، وإلّا أنّ أدنى تأمل يكشف مدى خوائه وبطلان محتواه. فالدولة قبل أن تكون حافظة للمصالح الطبقية- على حدّ زعمهم- فانّها حافظة للنظام الاجتماعى ومنسّقة للحياة الجماعية، وأنّ إلغاء الدولة يكون ممكناً فى حالة إلغاء الحياة الجماعية تماماً وتكون حياة البشرية على شكل أزواج متفرقة (كالطيور الفاختة) كل منها يعيش فى وكر خاص به. و لتوضيح السبب فى جنوح الإنسان للحياة الجماعية نقول أنّ «اتساع دائرة احتياجات الإنسان» أو «حبّه للتكامل» أو «غريزة الاستخدام» أو أى الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۰۶ شىء آخر، أو أنّ حبّ الإنسان للحياة الجماعية أساساً يعتبر فطرة متجذرة فى ذاته ولا- فرق هنا أن تختلف الحياة الجماعية فى أصولها وضوابطها عن الحياة الفردية بشكل كامل. و أنّ الحياة الجماعية يجب أن تبنى على أساس توزيع

العمل، وتقسيم العمل يحتاج إلى ضابطة وقانون، وهنا يبرز أمامنا نوعنان من البنى الاجتماعية هما: «البنية التشريعية» و «البنية التنفيذية». و حتى فى المجتمعات التى تعتقد بالقوانين الإلهية فقط، فانّها تحتاج أيضاً إلى هاتين المجموعتين، مجموعة تقوم على معرفة الموضوعات وتطبيقها، وأخرى لتنظيم البرامج التنفيذية. و بغض النظر عن ذلك فإنّ الصراعات موجودة فى كل مجتمع شئنا أم أبينا حتى فى حالة عدم وجود النقد ورأس المال، فالصراعات ليست على المال فقط، وأنّ غرائز الإنسان ليست منحصرة فى غريزة واحدة، وإنّما رغبات الإنسان وحاجاته وطلباته ودوافعه تفوق كثيراً المسائل المالية وأنّ الصراعات والنزاعات التى تنشأ بسبب هذه الأشياء أمر محتم. و حتى لو صرفنا النظر عن النزاعات المتعمدة وأردنا أن نأخذ الأخطاء بنظر الاعتبار فقط، مع ذلك توجد أخطاء غير قليلة يرتكبها عدد من الأفراد تؤدّى إلى الاضرار بالآخرين، ولا بدّ من وجود مؤسسة تقوم بالحكم فى هذه الأخطاء وإلّا فانّ مصير المجتمع سيؤول إلى الفوضى والغوغاء والشغب. و هنا تبرز الحاجة الملحة إلى «جهاز قضائى»- بأى شكل كان- يقوم بأداء هذا الدور المهم. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۰۷ و عليه فانّ السلطات الثلاث التى تشكل عناصر الدولة الأساسية وهى السلطة التشريعية (المقننة) والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية موجودة فى أى مجتمعً. وأنّ التنوع الكبير فى أشكال هذه السلطات الثلاث لا يمنع من ضرورة وجودها فى المجتمعات كافة. نعم، فى المجتمعات التى تدار بواسطة محركات غريزية كخلايا النحل فانّ جميع الأمور يتمّ إنجازها تلقائياً دون الحاجة إلى وجود دولة، ولكننا نعلم أنّ كلّ من المجتمعات الإنسانية ليس كذلك، وإنّما الشعور والإرادة والتصميم هو الحاكم بمصير الإنسان فى كل مكان وليست الأعمال الطائشة والغريزية.

هيكلية الدولة فى المجتمعات المتقدمة:

نعود إلى المجتمعات الصناعية المتقدمة: إنّ القضية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة أكثر وضوحاً للأسباب التالية: ۱- إنّ معدلات الإنتاج فى كل نوع من أنواع البضائع يجب أن يتناسب ومقدار حاجة المجتمع، وأن تتمكن المراكز الإنتاجية التى تعمل بشكل سلسلة مترابطة، كل حلقة منها تعمل بالتنسيق مع الحلقات الأخرى، والمؤسسات التى تقوم بتوفير المواد الأولية للمراكز الإنتاجية من تأمين حاجاتها بشكل تام، وهذه المراكز والمؤسسات بحاجة إلى أجهزة إدارية واعية وقوية يحتوى كل قسم منها على موظفين أكفّاء وخبراء، وهذا هو ما الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۰۸ نسميه بوزارات «الاقتصاد والصناعة والمناجم ...». فهل إلغاء النظام الطبقى يؤدّى إلى إلغاء مثل هذه الوزارات؟ ۲- من أجل تربية الكادر الماهر وتعليم الأفراد المتخصصين فى كل الفروع العلمية والصناعية، وفى مثل هذا المجتمع الواسع، فانّ هناك حاجة ماسة لمؤسسة ثقافية قوية تشرف على المشروع التعليمى ابتداءً من المرحلة الابتدائية وحتى أعلى مراحل الدراسة الجامعية ويصاحب ذلك خطّة دقيقة، وذلك من أجل تأمين حاجات المجتمع فى هذه المجالات. و المؤسسة المذكورة ليست سوى وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى، فهل أنّ الحاجة إلى مثل هذه التشكيلات الواسعة متعلق بالمجتمع الرأسمالى بحيث تنتفى الحاجة لها بانتفاء هذا المجتمع؟ ۳- أنّ الإنسان قد يتعرض للأمراض فى أى مرحلة من عمره، وأنّ الحاجة للأمور الصحية والوقاية اللازمة لا ربط له بالرأسمالية أو الشيوعية، ولا بدّ من مؤسسة ترعى الأمور الصحية والعلاجية وإنتاج الأدوية وتؤسس المستشفيات المجهزة. وهذه المؤسسة هى ما نسميه ب «وزارة الصحة». ۴- أنّ الحاجة إلى السكن أمرٌ بديهى فى جميع المجتمعات، وكل إنسان بحاجة ماسة إلى السكن مهما كان نظامه ودينه، فهل يمكن طرح مشاريع السكن الحديثة دون الحاجة إلى تشكيلات منظمة تسمى من قبيل «وزارة الاسكان» والتعمير؟ ۵- كما لابدّ من توظيف وسائل الإعلام- بغض النظر عن صيغة النظام رأسمالية كانت أم شيوعية- بغية تغطية الاحداث وإيصال الأخبار ذات الصلة بمصير المجتمع؛ الامر الذى لا ينهض بعبئه سوى وزارة الثقافة والإعلام. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۰۹ ۶- من أجل توطيد النظام فى المجتمع، بمدنه وقراه، وتنظيم المرور وتوجيه وسائل النقل وأمثال ذلك، لابدّ من وجود مؤسسات أخرى تقوم بهذا الدور الأمر الذى تتولى القيام به وزارة الداخلية. ۷- والأهم من ذلك كلّه، وجود حاجة ملحة لكادر واسع ومجهّز يقرر فى المشاريع والخطط البنّاءة للمجتمع

ككل، كالمشاريع الزراعية والصناعية والثقافية وغيرها، ويبلغ بالمجتمع أهدافه- مهما كانت- مستعيناً بأساليب التحقيق والاستثارة، ويقوم بوضع الأنظمة والتعليمات والقوانين والمقررات وتنفيذها. و هل هذه الامور سوى الدولة؟ و إذا لم نطلق اسم الدولة على هذه المؤسسات، ولا نصطلح عليها بالوزارات فقد خدعنا أنفسنا، وتلاعبنا بالألفاظ، وهذا الشيء يشبه القصة المعروفة: آتِ به ولا تأتِ بإسمه. و نستنتج من هذا البحث بمجموعه أنّ إلغاء الدولة أمرٌ محالٌ فى أى مجتمع أو نظام، وأنّ مثل هذا الإدعاء هو من قبيل الأحلام التى رآها الشيوعيون لجنّتهم الخيالية المزعومة فى هذا العالم. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۱۱

مميزات خصائص الاقتصاد الإسلامى

اشارة

لا زال هناك الكثير ممن يعتقد أنّ الاقتصاد الإسلامى يشبه أحد المذهبين الاقتصاديين الشرقى والغربى. ما هو الشبه بين الاقتصاد الإسلامى وبين كل من الاقتصاديين الشرقى (الشيوعى) والغربى (الرأسمالى)؟ ولأى منهما أقرب؟ و كأنّ الاقتصاد خلاصة العالم، وتفسيره الاقتصادى يقتصر على المدرستين المذكورتين التين لا ثالث لهما. و الطريف هناك مَنْ يتّهم الاقتصاد الإسلامى بتأييد النظام الرأسمالى، بينما نجد البعض يحاول جاهداً إضفاء لون الشيوعية والاشتراكية عليه بتصورهم أنّ الاقتصاديين الإسلامى والشيوعى يشتركان فى جذورهما وكأنّ هذا النظام يعمل على دعم العدالة الاجتماعية التى تعتبر الهدف النهائى للاقتصاد الإسلامى أكثر من المذهب المنافس. ولكن من خلال ملاحظة خصائص الاقتصاد الإسلامى نجد عدم وجود أى شبه أو قرب بهذا المذهب أو ذاك. و من جانب آخر فإنّ نظرة إلى طبيعة النظام الاقتصادى الشرقى أو الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۱۲ الغربى بيّن حقيقة تجاهد هذين النظامين للعدالة الاجتماعية وإلغاء المجتمع الموحّد وإيجاد المجتمع الطبقى والملحد ومكافحة الحريات ومناهفته كرامة الإنسان (و قد تمّ شرح ذلك فى البحوث السابقة). و بالالتفات لما ذكر نتناول شرح خصائص الاقتصاد الإسلامى، كى يتضح لدينا التفاوت الموجود بين هذا المذهب والمذاهب الأخرى بشكل عام. ج‌ج إنّ الاقتصاد الإسلامى يحتوى إجمالًا على أربع خصائص رئيسية، كلٌّ منها يكفى لوحده فى تميزه عن سائر المذاهب الأخرى على ما يبدو فضلًا عن مجموعها:

۱- الاستفادة من عنصر الإيمان والأخلاق فى الإنتاج والاستهلاك والخدمات

يعتقد الكثيرون بوجود حدود صماء بين المسائل الأخلاقية والإيمانية وبين المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولكننا نعتقد أنّ الثورة الإسلامية الإيرانية التى حطمت اسطورة جيش الشاه القوى والقوى العظمى التى كانت تقف وراءه أمرٌ لا يصدق، قد استطاعت من تحطيم هذه الحدود الخيالية، وسلطت الأضواء كاملة على الاستفادة القصوى من الامور الأخلاقية والدينية فى المجالات السياسية والاجتماعية، كما أثبتت كيفية تفوق صيحات التكبير على الرصاص، والشعارات المستمدة من الإيمان الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۱۳ على الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وكيف أعطت الأسس العقائدية للأمّة وعياً شاملًا تجسّد التضحية بأعلى مراحلها! و قد تمّ الاستفاده من عامل العقيدة والإيمان والأخلاق المستندة إليه فى الاقتصاد الإسلامى وفى جميع أركانه وبشكل كبير، وهذه المفاهيم لها دور فى طريقة الإنتاج والاستهلاك، فمثلًا عندما نسمع أنّ قائد الثورة يصدر بياناً يدعو فيه إلى زراعة الحنطة، نجد أراضٍ واسعة تزرع بالحنطة وعندما يحين موعد حصادها تهرع أعداد كبيرة من الشباب المثقف وطلبة المدارس وأطباء ومهندسين إلى القرى ليساعدوا المزارعين فى الحصاد معتبرين ذلك خدمة دينية مقدسة. و يبدأ جهاد البناء عمله مستفيداً من مشاعر الحبّ للدين، ويقوم بتقديم الخدمات الصحية والثقافية وينفذ المشاريع العمرانية الكثيرة فى أقصى نقاط البلاد. و بكلمة تشجيع واحدة تخرج من المساجد والحسينيات، تنطلق جموع غفيرة من المتطوعين إلى المستشفيات للتبرع بالدم، وتقف صفاً من أجل تقديم هذه الخدمة المقدسة

وتملأ أروقة المستشفيات بالمواد والحاجات بمجرّد الإعلان عن الحاجة إليها، إلى الحدّ الذى ترتفع فيه أصوات مسؤولى المستشفيات «كفى»! ... و نحن نعقد أنّه لم يتمّ الاستفادة لحدّ الآن من هذه الجوانب المعنوية وبشكل صحيح فى المسائل الاقتصادية، وإلّا فإنّها ستترك آثاراً مدهشة وخارقة للعادة.

۲- الملكية بصورة خلافة اللّه

فى الوقت الذى تعتمد الاشتراكية والشيوعية على الملكية العامة والملكية المشاعية والرأسمالية على ملكية الفرد، يرى الإسلام أنّ الملكية بمعناها الحقيقى هى للّه، وبذلك بمقدم الإسلام طرحاً جديداً فى هذا المجال فيقول: «وَ انْفِقُوا ممّا جَعَلَكُم مُستَخلِفِينَ فِيهِ». «۱» و هذا الاحساس (أنّ المالك الحقيقى هو اللّه تعالى، وانّ هذه الملكية هى أمانة بيدنا لفترة من الزمن) يعطى الإنسان نظرة وفهماً جديداً فى المسائل المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك، ويجعله «أميناً» فى جميع المجالات، هذه الأمانة التى تتطلب مراعاة رأى صاحب الأمانة فى جميع المجالات، ولا يمكنه أن يكون فعالًا لما يشاء مطلقاً، وليس بمقدوره أن يفعل ما يراه مناسباً وما تتطلبه رغباته وأهواؤه. هذا الاحساس المعنوى النبيل فى مسألة الملكية يعد مصدراً للكثير من التغييرات التى لو أمكن دمجها مع العامل السابق لكان أثرها مضاعفاً.

۳- المراقبة الدقيقة للإنتاج والاستهلاك

و الميزة الأخرى التى تعتبر ثمرة الميزتين السابقتين من جانب وذات عامل استقلالى وأصيل من جانب آخر، هى أنّ الفرد المؤمن بالعقيدة الإسلامية لا يرى نفسه حرّاً فى مسألة نوع الإنتاج أو فى كيفية الاستهلاك. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۱۵ فهناك سلسلة من أحكام الحلال والحرام- دون أن ينتظر بشأنها إصدار قانون مقرن بغرامة مادية- مطروحة أمامه، يرى نفسه ملزماً براعيتها دون أن يتقيّد بفلسفة مادية لهذه التعاليم: فهو يقول:- يجب علىَّ أن لا آكل الربا لأنّه حرب للّه! - أنا أعتبر أنّ الكسب الحلال من أعظم العبادات لأنّ «الكاسب حبيب اللّه» و «الكاد على عياله كالمجاهد فى سبيل اللّه». - أنا أعتقد أنّ أى معاملة تؤدّى إلى الاضرار بالآخرين أو بالمجتمع الإسلامى حرام شرعاً فبيع المخدرات والمشروبات الكحولية، وبيع الأسلحة لأعداء اللّه وأعداء خلقه- وإن كانت معاملات ذات ربح كثير وغير ذلك حرام علىٍّ جميعاً. - وفضلًا عن ذلك فأنّ أى نوع من «الاسراف» و «التبذير» فى مجال الاستهلاك حرام علىَّ، كما أنّ الاسراف والتبذير فى الإنتاج وتوظيف رؤوس الأموال بشكل جنونى ومهووس حرام أيضاً. إنّ لهذه الحالات من الحلال والحرام دور مؤثر فى المسيرة الاقتصادية للمجتمع، وإن استخدامها يعود بالنفع أكثر من المواد القانونية ومعاقبة المخالفين، وتعطى المسيرة الاقتصادية حركة تلقائية.

۴- الهدف من الملكية

من المميزات الأخرى للمذهب الاقتصادى فى الإسلام والتى تميزه منذ البداية عن المذاهب الشرقية والغربية التى تستند جميعها إلى دوافع وجذور مادية، هو الهدف من الملكية. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۱۶ ففى المذاهب الأخرى لا يشكل هدف الملكية سوى سلسلة من المفاهيم المادية المحدودة التى يعتبر استخدامها محدوداً أيضاً وذا بُعدٍ واحدٍ، ولا تسير فى خدمة المفاهيم الأكثر سموّاً وعلوّاً. و أمّا فى المذهب الاقتصادى الإسلامى فإنّ مسألة الملكية وأهدافها ذات نظرة جديدة كاملة وتتحكم بها أسس جديدة كما يلى: «مَنْ أبصر بها بصّرته، ومن أبصر إليها أعمته». «۱» «الدنيا متجر أولياء اللّه ... دار غنى لمن تزود منها ... «۲» الدنيا مزرعة الآخرة». «۳» و هذه الاسس تسوق الإنسان إلى السير فى حياة أكثر تعالياً. خاصة إذا طالعنا سير الماضين وقرأنا الكلام الذى قاله الواعون من بنى‌اسرائيل لقارون المستغل الأكبر فى عصرهم، ذلك الإنسان الضال والمتبختر والفاقد للعقل، حيث أشار القرآن إلى

ذلك، نجد أنّ هذا الهدف أكثر تشخصاً. فقد ذكّر هؤلاء قارون بأربعة أسس رئيسية فى قضية الهدف وإبعاد الملكية: الأوّل: البحث عن الدار الآخرة من خلال ما وهب لك البارى من عطاء، فانّ ضالتك ليست هى المال والثروة، وإنّما الشيء الذى تتمكن بالمال من الوصول إليه، ابحث فانّه ضالتك الحقيقة «و ابْتَغِ فِيما آتاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرةِ». «۴» الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۱۷ الثانى: لكل فرد نصيب فى الهبات الإلهية، ولا تنسَ نصيبك أيضاً ولا تأخذ أسهم الآخرين بدلًا من سهمك «وَ لا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنيا». «۱» الثالث: أنّ قاعدة هذا العالم تقوم على أساس «الإحسان المتبادل»، فكما أحسن اللَّه لك أحسن للآخرين، فلولا إحسان اللَّه لم تكن تملك شيئاً، ولا تنسَ كذلك أنّ الحصول على الثروة لا يمكن من خلال السعى الفردى وإنّما من خلال النشاطات الاجتماعية المترابطة والمتضامنة: فأنت تستفيد من الطرق وتنعم بالأمن، وتستفيد من نشاطات السوق، وتستعين بأعمال الآخرين، وتستفيد من الآفكار والأساليب التى طرحها العلماء فى الماضى والحاضر، ومن ثقافة المجتمع ونموّه الفكرى، ومن جهود الجنود ومن جميع المساعى التى تحدث فى المجتمع حتى تتمكن من الحصول على المال، وعلى هذا الأساس فانّك إذا فكرت جيداً تجد أنّ هذه الفئات التى مارست النشاطات المباشرة أو غير المباشرة حتى تصل هذه الثروة بيدك لها الحق جميعاً فى هذه الثروة، وإن كان القانون يعتبر هذه الثروة اليوم ملكاً لك وحدك. و على هذا الأساس «فانّك مدين للمجتمع بالقدر الذى أعانك وأحسن إليك» «وَ أَحسِن كَما أحسنَ اللَّهُ إليكَ». «۲» الرابع: إذا تمركزت الملكية بشكل غير متوازن، وشكلت ثروة متزايدة كالغدة السرطانية، فانّها ستكون سبباً للفساد والضياع، وهذا الأمر سينسحب على الفرد بسبب الغرور والغفلة والأهواء والتمسك بالرأى الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۱۸ والاستثمار وإعانة الظلمة من أجل الحفاظ على المقام هذا من جانب، ويؤدّى إلى فساد المجتمع وضياعه بسبب بروز الفوارق الطبقية وانهيار النظام التوحيدى من جانب آخر. و على هذا الأساس لا تنسَ أنّ ادخار هذه الثروة وهذا الكنز الذى تنوء بحمل مفاتحه العصبة أولوا القوّة أمر صعب ويبعث على الفساد «و لا تبغِ الفَسادَ فِى الأرضِ إنّ اللَّهَ لا يُحبُّ المُفسِدِينَ». «۱» ج‌ج إنّ هذه الوصايا الأربعة التى نرى اليوم ردود فعلها الشديدة فى المجتمعات الرأسمالية الغربية، والرأسمالية الشرقية، تمثل المحاور الرئيسية لأهداف الملكية وأبعادها فى الإسلام. اليوم، لا يوجد شخص فى الغرب يبحث عن المفاهيم المعنوية وسعادة البشرية بمعناها الحقيقى فى ملكيته، ولا يوجد شخص يقنع بنصيبه الواقعى. و لا يوجد شخص يعتقد أنّ المجتمع برمته شريكه فى أمواله بواسطة «الاحسان المتبادل»، ولو لم تضغط الدولة على استيفاء الضرائب منه فانّه لا يعتقد بأنّه مدين للمجتمع. و لهذا السبب كانت ملكيتهم مدعاة لضياع مجتمعاتهم، الضياع فى الأخلاق، الضياع على أثر الحروب، والضياع بسبب أشكال الاعتداء والسرقات والظلم والفساد والضغط على المستضعفين فى العالم. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۱۹ و من الجدير بالذكر أنّ منطق هؤلاء فى الملكية شبيه تماماً بمنطق قارون. فهو يقول: لقد حصلت على هذه الثروة بفضل علمى وتدبيرى قال: «إنّما أوتيتُهُ على علم عِندى» «۱». و لهذا فإنّ إرادتى هى الوحيدة التى تتحكم بمصير هذه الثروة. و هكذا الأمر بالنسبة لأثرياء الغرب حيث يعتقدون أنّ الدخل السنوى الفردى لبلدانهم وكذلك ثرواتهم الشخصية الكبيرة مدينة لتفوقهم فى التكنولوجيا والصناعة والعلم والذكاء، وينسون بذلك دور الطبقات المستضعفة الواسعة التى ساهمت بطرق مختلفة فى إنتاج هذه الصناعات، أو ساهمت فى الاستهلاك الذى يعتبر تمهيداً للتكامل فى الانتاج. و فى النظام الاقتصادى للمعسكر الشرقى، طوى النسيان هذه الأسس الأربعة، فقد نسى زعماء هذه الدول الذين يهيمنون على القدرة الاقتصادية إضافة للقدرات السياسية والعسكرية، وأصبحت دكتاتوريتهم تعيش أعلى مراحلها، نسى هؤلاء نصيبهم الأصلى من الثروة، كما تناسوا نصيب الشعوب المكافحة فى خضم سعيهم لايجاد هذه القدرات الثلاث. و لهذا السبب فانّ هؤلاء أيضاً ليسوا أقلّ من منافسيهم الغربيين فى السير بمجتمعاتهم نحو الفساد والضياع. و هكذا يتضح لدينا المذهب- الإسلامى- الجديد المناوىء للمذهبين المعروفين وبالاستناد إلى المبادىء الأربعة التى تشكل الميزات الأساسية للاقتصاد الإسلامى. ج‌ج

منابع الملكية فى الإسلام جذور الملكية وسيرها التاريخى

وطرق الملكية فى الإسلام

اشارة

عند دراسة الملكية فى الإسلام، ينبغى أولًا أن نتتبع جذورها فيما يتعلق مسيرتها التأريخية ونبحث أساساً، من أين جاءت الملكية؟ وكيف نمت فى المجتمعات الإنسانية؟ ثم تنوعها خلال سيرها التاريخى، ثم نرى ما هى طرق الملكية فى الإسلام، وما هى الخصائص التى تمتاز بها مقارنة بالمذاهب الأخرى؟ و بناءً على ذلك يوجد عدّة بحوث أساسية مطروحة أمامنا:

جذور الملكية:

توجد فرضيات مختلفة عن أصول الملكية: ۱- يصرّ الماركسيون على افتراض أنّ جذور الملكية تعود إلى مرحلة الرعى (المرحلة الثانية من المراحل الخمسة التى يتخيلها الماركسيون» لأنّه لم تكن الملكية موجودة فى المرحلة الأولى، أو كانت بتعبير آخر ملكية الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۲۲ جماعية، ولكن بظهور وسائل جديد كالقوس والنشاب، وقدرة الإنسان لحقل الرعى، ومن ثم ظهور الأدوات المعدنية، كالمنجل والمحراث، وقدرة الإنسان لحقل الزراعة، ظهرت ملكية (الأرباب) على وسائل الإنتاج والأرض وحتى الإنسان وتكاملت هذه الملكية فى مرحلة الرأسمالية والبرجوازية. ۲- والفرضية الأخرى تقول إنّ الملكية وليدة الجوانب السلبية فى وجود الإنسان، إضافة إلى جوانب الضعف الموجودة فى الطبيعة. و للتوضيح نقول: إنّ الإنسان كائن «ضعيف» ومعرّض للضرر أكثر من الكثير من الحيوانات وحتى الطيور لأنّه زود بأدنى درجة من الاعضاء، ولا تتوفر حاجاته فى كل مكان ولا فى كل وقت، كما أنّها غير موجودة بوفرة ولا بشكل مجانى. و هو من جانب آخر كائن يبحث عن المزيد حيث إنّ الإرادة والحرية التى يتمتع بها تجعله لا يقنع بأى شىء إلى حدّ الضرورة ويزداد وَلَعُه بشكل مطّرد. و هاتان الخصلتان بالإضافة إلى كونهما من خصائص البشر التى لا تنكر، فانّهما لا ترتبطان بأىٍّ من المراحل التاريخية للإنتاج التى تمّ تعيينها من قبل ماركس. و علاوة على أنّ هاتين الخصلتين «الضعف وحب الزيادة» تجعلان الإنسان يسعى ويفكر بشكل أكثر من الحيوانات، فانّهما يربيان فيه خصلة ثالثة هى، «الميل نحو التطفل والاعتداء»، الاعتداء على المكان أو الشخص الذى يجد حاجته المطلوبة عنده. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۲۳ و عندما نضع هذه الخصال الثلاث إلى جانب حقيقة أنّ بعض المواد التى يحتاجها الإنسان والموجودة فى الطبيعة قد تنتج فى فصل واحد فقط، ولا وجود لها فى باقى الفصول، فضلًا عن حالات الجفاف التى تحصل بكثرة والتى تؤدّى إلى حرمان الإنسان من هذه المواد مدة من الزمن فيكون العلاج الوحيد لهذا النقص هو تخزين هذه المواد. و هذه الأمور الأربعة فى مسألة الملكية هى التى علّمت الإنسان على تجميع نتاجات جهوده وسعيه وخزنها والاستفادة منها بأكبر قدر ممكن والدفاع عنها فى مقابل المعتدين. «۱» إنّ كُلًّا من هاتين الفرضيتين- باعتقادنا- لا تنطبقان مع الواقع. ذلك أنّ فرضية المراحلِ الخمسة كما رأينا ذلك فى البحوث السابقة لا تعدو عن كونها فرضيات خيالية، ويبدو من خلال تصنيفها أنّ منظميها قد جعلوها بتلك الصورة للحصول على النتائج التى يحلمون بها. و على أى حال، وفضلًا عن فقدان الدليل على هذه الفرضيات، فانّ هناك نقاط ضعف واضحة فيها جاء الحديث عنها فى السابق. و «الفرضية الثانية» التى بنيت- باعتقادنا- على أساس ضعف الإنسان والطبيعة غير مقبولة أيضاً، فاننا سنرى من خلال البحث أنّ نقاط القوّة الكامنة فى وجود «الإنسان» و «الطبيعة» هى التى أدّت إلى ظهور الملكية وهى من أسرار تكامل المجتمع الإنسانى، علم الرغم من انحراف مسارها بنّاء ومدمّر. ج‌ج الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۲۴ و الفرضية الأكثر منطقية هى تلك التى تستند إلى حقيقة لا يمكن تجاهلها وهى أنّ الإنسان لا يمكن مقارنته بسائر الكائنات الحيّة من حيث «الإدراك» و «الشعور» و «الابداع» فالانسان يدعو للتكامل، وفى نفس الوقت يرغب بالتنوع، ولكون الإنسان كائناً أكثر تطوراً فى بعض الجوانب من سائر الكائنات الحيّة من ناحية البناء الروحى والجسمى، فانّه أكثر حاجة إلى المسائل «النفسية» و «الجسمية» حيث إنّنا نعلم أنّ أى كائن أكثر تطوراً فانّ حاجاته

ستكون أكثر تبعاً لـذلك، لأنّ الأجهزة الموجودة فيه أكثر تنوعاً وتعقيـداً. و إذا أردنا بحث المسألـة من جهـة أخرى فيمكن القول أنّ الاحتياجات فى الطبيعة ليست جميعها متوفرة بيد الإنسان كما هو الحال بالنسـبة للهواء وضياء الشمس كيلا يتحول الإنسان إلى موجودٍ كسولٍ وعاطلٍ وغير مبدع، وإنّما جُعلت احتياجاته بشـكل يضـطره للعمل والسـعى وبذل الجهد والابداع بشـكلٍ كبير. و لا ينبغى اعتبار رغبـة الإنسان فى الحياة المرفهـة والمتنوعـة والاسـتفادة المتزايـدة من المواهب الطبيعيـة على أنّها ضـعف فى هـذا الإنسان. هذه الأمور تكـاملت فيمـا بينها لتـدفع الإنسان نحو العمل والابـداع من جهـة وتجعله يعمل على الاحتفاظ بالمكتسـبات التى يحصل عليها من جهة أخرى، وهـذا الشـىء هو الملكيـة ولا شـىء غير ذلك. و قـد لا نحتاج إلى التذكير بأنّ عوامل التحريف فى مسألة الملكية قد امتزجت بالعوامل الطبيعية والمنطقية، وجعلت الملكية فى الكثير من الحالات بعيدة عن جذورها الأصـلية غير أنّه لا ينبغى احتساب هذا الأمر من جذور الملكية الأصـلية. الخطوط الاساسـية للاقتصاد الاسـلامى، ص: ۱۲۵ الجـدير بالـذكر أيضاً حالة التملك الطبيعى فى أفراد البشـر الـذين لم يتعلموا بعـد احتساب ملكيـة آبائهم وأمهاتهم متجسـدة بوضوع فيما يكتسـبونه بأنفسـهم، فالطفل الـذى يصـنع لعبة لنفسه أو يقتطف زهرة من الأرض يرى نفسه مالكاً لها، ويـدافع عن هـذه الملكية بشدّة. و حتى فى الكثير من الحيوانات تشاهد الحركة الغريزية تجاه نوع من الملكيـة، فهى تنظر إلى أو كارها وصـيدها وطعامها نظرة امتلاك، بل يلاحظ أحياناً قيام هـذه الحيوانات باحاطـة مناطق رعيهـا أو صـيدها ببعض الأشـياء وتقوم بما يسـمى اليوم ب «حيازتها» وطرد المعتـدين منها! و يسـتنتج من ذلك أنّ الملكيـة من حيث الدوافع والجذور لها «بُعد فطرى» و «بُعد طبيعى» و «بُعد اجتماعى». و «البعد الفطرى» لها هو أنّ الإنسان وبسـبب تميزه بالذكاء والابداع الكبيرين ليس مسـتعداً للاكتفاء بحياة محدودة وبسـيطة وثابتة كالحيوانات، وحتى النحل المعروف بالذكاء والفطنة يعيش حياة بسـيطة ثابتة لا تغير فيها منذ مئات الآلاف من السنين دون أى إحساس بعدم الرضا، أمّا الإنسان فلا يقنع بمثل هذه الحياة، ليس فى هذه المدّة، وإنّما خلال سـنة واحدة، بل شهر واحد فقط. إنّه يتطلع دائماً إلى «التطور» و «التكامل» فى حياته المادية والمعنوية والاستفادة فأكثر من المواهب الطبيعيـة والسـير إلى الأمام بخطوات سـريعة وواسـعة. و ما أورده القرآن الكريم فى الحـديث عن بنى اسـرائيل بشأن المائـدة الخطوط الاساسـية للاقتصاد الاسـلامى، ص: ۱۲۶ والطعـام السـماوى: «لَن نَصْبِرَ عَلى طَعامٍ واحـدٍ ...» «۱» يوضـح روح حبّ التنوع فى الإنسان، وأمّا «البعد الطبيعى» للملكية فهو عدم توفر جميع الأشياء فى الطبيعة وبالشكل الذى يرغب به الإنسان. و كأنّ الظروف القاسية أرادت تربيـة الإنسان على الكفاح والخلّاقيـة والإبـداع. و لهـذا السـبب لم تضع بين يدى الإنسان أى شـىء كامل تقريباً سواء من ناحية الكم أو الكيف، لينهض ويعمل، وما قصـة مريم عليهم السـلام حينما أمرت أن تهزّ النخلـة: «وَ هزّى إليكِ بِجـذع النَخْلَةِ» «۲» وهى فى أصـعب لحظات حياتها كى تسـتطيع أن تأكل من ثمرها إلّامثال على أبسط عمل يمكن أن يقوم به الإنسان. و خلاصة المسألة أنّ عدم جعل الإنسان فى كفايـة من جميع الجوانب لا يعتبر بخلًا فى الخلقـة، وإنّما وسـيلة لتشـغيل طاقاته وابـداعه ونبوغه ومن ثم الوصول إلى التكامل. و «البعد الاجتماعى» هو أنّ الإنسان ومن أجل البقاء على قيد الحياة والاسـتمرار فى تكامله مضطرٌ للاشتراك فى مباراة كبرى مع الجماعـة البشـرية، ولهـذا عليه أن يحتفـظ بمـا اكتسـبه من جهـده ويقـايضه مع الآخرين حسب متطلباتهم، وكـذلك يجب عليه أن ينهض لمواجهة الأشـخاص الذين الخطوط الاساسـية للاقتصاد الاسـلامى، ص: ۱۲۷ يريـدون سـلب رأس ماله الحياتى. و هـذا النقاط الثلاثة بمجموعها قد أوجدت للإنسان شـيئاً إسـمه «الملكية الفردية» التى تنبع من العمل، وهذا الشىء يبدو أمراً منطقياً تماماً فى سلسلة العلة والمعلول. إلى جانب الدوافع الفطرية والطبيعية والاجتماعية هناك عامل محرّف هو الملكية التى تستند إلى المنطق الغاشم. و هذا العامل الذى ظهر طوال التاريخ بأشكال مختلفة، والذى اختلفت أبعاد الملكية فيه باختلاف أبعاد الاعتداء الغطرسته يعتبر مصدراً لجميع أنواع الاسـتغلال والتفرقـة والحروب وأشـكال الأزمات الاجتماعية، وهذا بحدّ ذاته يشـكّل موضوعاً مسـتقلًا سنشـير إليه خلال البحوث المقبلـة. إنّ هـذا النوع من الملكيـة يعتبر بـدون أدنى شك ملكيـة غير مشـروعة ومنحرفـة وتنبع من جذور غير مشـروعة أى الإمتلاك بالقوّة.

العمل، المصدر الأساسى لأنواع الملكية

بعد البحث الإجمالى بشأن جذور الملكية من الناحية الطبيعية وسيرها التاريخى، نتناول بحث أصول الملكية من الناحية الحقوقية فى الإسلام: لقد ذكرنا أنّ القرآن المجيد يرى أنّ العالم بأجمعه ملك للّه تعالى: «وَلِلَّهِ مُلكُ السَّمواتِ وَالأرضِ وَمَا بَينهما». «۱» و كما صرّحت سائر الآيات القرآنية بهذه الحقيقة مثل: «مالُ اللَّهِ» «۲» و «أرضُ اللَّهِ» «۳» «مُستَخلِفينَ». «۴» الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۲۸ و على هذا الأساس وعليه فأذن المالك- اللّه- معتبرة فى كل مكان ولكل شىء من الناحية الحقوقية، حيث إنّ جميع أصول الملكية تنتهى إليه سبحانه وتعالى. و الشىء الذى يستفاد من مجموعة الآيات والروايات التى جاءت بشأن «الحيازة» و «المباحاة» و «إحياء الموات» و «أحكام الأجير» تصب فى خلافة اللّه فى مسألة الملكية أو بتعبير آخر الملكية القانونية الفقهية إنّما تتأتى من خلال العمل. و هذا العمل يمكن أن يبدو بشكلين: مباشر وغير مباشر. ۱- العمل بشكل مباشر. ويكون بالأشكال التالية: أ- الأعمال الإنتاجية، كالصناعية والزراعية وتربية المواشى والخدمات. ب- الأعمال التى تعتبر مقدمات للإنتاج كإحياء الموات وحيازة المباحاة. و يقصد من إحياء الموات أن يقوم شخص بالعمل فى أرض غير صالحة للزراعة وتهيئتها للاستفادة منها فى الزراعة أو البستنة أو أشكال أخرى من الاستفادة كأن يقوم بشق قناة ماء أو حفر بئر عميقة وغير عميقة ليوفر الماء للأرض، وإذا كانت الأرض صخرية يقوم بإزالة الصخور منها. و إذا كان العشب قد نبت فيها يقوم بقلع العشب والدغل غير المفيدين، وإذا كانت الأرض مالحة يحولها إلى أرض خصبة، أو أن يقوم بحفر منجم الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۲۹ فيها. ففى هذه الحالة، وطبقاً للمبدأ الصحيح المستلهم من الروايات الصحيحة والمعتبرة والمتظافرة التى تقول (مَنْ أحيا أرضاً ميتة فى له)، يعتبر الشخص المستثمر لهذه الأرض مالكاً لها (طبعاً مع الشروط التى جاءت فى الكتب الفقهية). و (حيازة المباحاة) بالمفهوم الفقهى لها هو أن يستفيد الإنسان من المباحاة والثروات الطبيعية ويجعلها تحت تصرفه كصيد الأسماك، واستثمار المناجم الظاهرة التى لا حاجة لاحيائها، وسحب الماء من النهر، وأمثال ذلك ممّا يؤدّى إلى الملكية طبقاً لمبدأ «مَنْ حاز ملك»، طبعاً بالشروط التى جاءت فى الكتب الفقهية). و أمّا (التحجير» وهو حصر قطعة من الأرض أو الاقدام على تهيئة مقدمات إحياء الأرض فلا يمكن أن يكون سبباً للملكية، ولكن إذا كان ذلك مقترناً بالشروط اللازمة فانّه يولّد حقاً فى الأولوية فى الإنتاج، أى أنّه له الحق فى التقدم على الآخرين بالنسبة لإحياء هذه الأرض ويمكنه إحياء هذه الأرض أو أن يصرف نظره عنها. ۲- العمل بشكل غير مباشر، وهو أن يفوض إنسان حصيلة عمله لآخر كأن ينقل إليه الأجرة التى حصل عليها أو المحصول الذى أنتجه أو الأرض التى أحياها أو المواد التى حازها عن طريق المصالحة بلاعوض أو الوصية، أو أن يوقف الأموال التى حصل عليها بهذا الطريق إلى مجموعة من الأشخاص وهذا حق طبيعى، أو عن طريق الإرث الذى يعتبر نوعاً من الانتقال القهرى بالنسبة للأشخاص الذين يعتبرون أقرب الناس إليه ووجودهم فى إطار وجوده واستمرار حياته. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۳۰ و العمل فى جميع هذه الحالات يمثل قاعدة الملكية وأنّ السعى والجهد يولّدان الملكية، غير أنّ الشخص الذى ينبغى أن يستفيد منها يجب أن يجعلها تحت تصرف الآخرين بميلٍ منه ورغبة (إلّا فى حالة الإرث التى لها فلسفة منفصلة ومستقلة بذاتها). طبعاً هناك بحوث كثيرة حول فلسفة الإرث والوصية والوقف وكيفية مشروعيتها، وسنطرح كل منها للبحث فى حينه إن شاءاللّه. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۳۱

الملكية فى الإسلام أنواعها ومصادرها وحدودها

اشارة

لا يعترف الإسلام بما تقوله «الرأسمالية» أنّ أساس الملكية هى الملكية الخاصة، ولا بما تعتقد به «الماركسية» أنّ الملكية هى الملكية العامة، ذلك لأنّ كلًّا من هاتين العقيدتين تنظران إلى وجود الإنسان من زاوية وحدة، والحال أنّ وجود الإنسان- كما نعلم- ذو أبعاد مختلفة. و لهذا السبب نرى فى الإسلام أنواعاً مختلفة من الملكية، يقوم كل منها بتأمين واحدة من حاجات المجتمع الإنسانى، ويمكن

تلخيص تتنوع الملكية هذا والذى يكون موازياً لتنوع حاجات ومطالب الإنسان بثلاثة محاور:

۱- الملكية العامة

و يشمل هذا المحور من الملكية جميع المصادر الطبيعية البكر كالمناجم والغابات والمراعى والأراضى غير المعمورة (الموات)، والمياه الطبيعية وأمثال ذلك، وهذه المصادر تنقسم هى الأخرى إلى ثلاثة أقسام: الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۳۲ أ- «المباحاة الأصلية» كالمياه الطبيعية والحيوانات القابلة للاستفادة والتى تعيش فى البحار وعلى اليابسة. ب- «الأنفال» التى تشمل الأراضى غير المعمورة، والغابات والمراعى وأمثالها ويتمّ استثمارها باشراف الدولة الإسلامية وفى مجال تأمين حاجات المجتمع وتسيير عجلة اقتصاده. ولهذا تلاحظون الملكية فى البداية عامة وشاملة لجميع الثروات والمصادر الطبيعية والتى تعتبر أرضية وقاعدة لكل أنواع الملكية. ج- الأراضى المعمورة «المفتوحة عنوة» التى وقعت بيد المسلمين أثناء الفتوحات الإسلامية.

۲- الملكية الخاصة

التى تتمّ بواسطة «العمل» على المصادر الطبيعية والمواد الحاصلة منها. و هذه الملكية فى الإسلام تشمل جميع المكتسبات التى يحصل عليها الإنسان عن طريق الإنتاج الصناعى أو الزراعى، أو تربية الماشية أو «حيازة المباحاة الطبيعية» ومصادرها والمناجم (بالشروط التى سيأتى الحديث عنها).

۳- الملكية الجماعية

و هى الملكية الحاصلة من العمل الجماعى لمجموعة من الأفراد الذين يشتركون بعمل إنتاجى صناعى أو زراعى أو فى تربية الماشية أو حيازة المباحاة، أو استخراج المعادن من المناجم، وينتج عن ذلك «ملكية الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۳۳ مشتركة» لهذه المجموعة. طبعاً الملكية الجماعية هى شكل آخر للملكية الخاصّة، ولكننا قمنا بفصلها لأنّها تقوم على أساس العمل الجماعى وأحكامه الخاصّة. إنّ تنوع الملكية يسمح للإنسان أن يبذل جهده وسعيه المتواصل فى الإنتاج وزيادته والاستفادة من جميع قدراته وإمكاناته وتمام نبوغه وقابلياته وذوقه فى هذا السبيل، سواء كان هذا السعى بشكله الفردى أو بشكله الجماعى إذا تطلّب الأمر عملًا جماعياً. كما يمنع هذا التنوع فى الملكية من جانب آخر حالة الاحتكار وانحصار المصادر الطبيعية بيد فرد أو مجموعة خاصة لكيلا تزال الملكية التى هى حق عام على المصادر الطبيعية البكر. و من الواضح أنّ إلغاء كل من أنواع الملكية الثلاثة التى مرّ ذكرها يؤدّى إلى حدوث شلل فى قسم من النشاطات الاقتصادية. كما لا يمكن إغفال حقيقة أنّ الإنسان علاوة على كونه مالكاً لنفسه فانّه ملك للمجتمع وضمن إرتباطه بالمجتمع الإنسانى ككل فانّه يحتوى على مشتركات جماعية تدعوه للنشاط الجماعى. و لهذا السبب يظهر الإنسان فى حياته اليومية بأشكال ثلاثة تمثل الأبعاد الثلاثة لوجوده وهى الحضور فى المجتمع ككل، وخلال المجموعة، ومع نفسه.

مصادر الملكية الخاصة وحدودها

اشارة

إنّ الحصول على الملكية الخاصة يستلزم ثلاثة شروط أساسية: ۱- استثمار المصادر الطبيعية، سواءً عن طريق إحياء الأراضى الموات، وحفر الآبار وغرس البذور أو عن طريق حيازة المباحاة واستخراج المعادن وتحويل المواد الأولية اى صورها المختلفة لسد الحاجة. و

عليه فالملكية تكون حيث العمل والجهد. ۲- مراعاة حقوق الآخرين فى المصادر الطبيعية، بحيث يمكن منع الاستفادة الفردية من هذه المصادر إذا كانت موجبة لاحداث ضرر وخسارة فى المجتمع ولقاعدة «لا ضرر» التى تعتبر من القواعد المسلمة فى الإسلام، وعلى هذا الأسس فإنّ استثمار المصادر الطبيعية بالنسبة للأفراد مقيد. فللحكومة الإسلامية حق وضع حدود وضوابط لتملك المواد الطبيعية وحتى حيازة المباحاة والتصرف فى الأنفال مع الأخذ بنظر الاعتبار حاجات الأمّة فى كل زمان ومكان، وذلك من أجل الحيلولة دون بروز حالة الفوضى والإرباك وبالتالى عدم جرّ النظام الاقتصادى للمجتمع إلى الدمار. ۳- إزالة كافة أنواع الاستغلال ومصادرة جهود الآخرين وهو ما يطلق الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۳۶ عليه فى الإسلام بأكل المال بالباطل وقد خاطب القرآن المؤمنين بصراحة فى هذا الشأن: «يَا أيّها الَّذِينَ آمَنُوا لَاتَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَينَكُم بِالبَاطِلِ إِلّا أن تَكُونَ تِجارَةً عَنْ تراضٍ مِنكُم». «۱»

التحديد فى الكيفية لا فى الكمية:

و أمّا حول حدود الملكية الخاصّة فى السلام التى تدور حولها تساؤلات كثيرة، فمن البديهى أنّ الحدود فى العدد أى من الناحية الكمية أى لا معنى له على مستوى الكمية التى تتغير تبعاً للزمان والمكان، فانّ أى عدد نأخذه بنظر الاعتبار فى التحديد اليوم وفى هذه المنطقة ينبغى أنْ نغيّره غداً وفى مناطق أخرى. أمّا «تحديد الملكية من الناحية الكيفية» والشروط المرتبطة بها، فإنّها تلغى عملياً أىَّ نوع من التمركز، وهو ما سنتناوله بالشرح والتفصيل بعد ذلك.

دور وسائل الإنتاج فى نظام الاقتصاد الإسلامى

اشارة

للحكومة الإسلامية الحق فى تقسيم قيمة الدخل بين «العمل» و «وسائل الإنتاج» طبقاً الموازين الحق والعدالة، مستفيدة فى ذلك من صلاحيات «ولاية الفقيه».

العمل المنتج والعمل المتراكم:

إنتهينا فى البحث السابق من أنّ الملكية تابعة للعمل غاية الأمر أنّ الإنسان أحياناً يقوم بالعمل بنفسه وبالتالى يكون مالكاً، وأحياناً أخرى يضع القائم بالعمل محصول عمله وجهده تحت تصرف شخص آخر دون عوض وبرغبة وإرادة منه وحتى بدون أى نوع من أنواع الأجبار الناشئة من النظام المحيط به. أو يبادل محصوله بشىء آخر يحتاج إليه على أساس الحق والعدالة، أو يمنحه إلى أقرب الناس منه عن طريق انتقال قهرى ولكنه طبيعى كما هو الحال بالنسبة للإرث. إنّنا لا بدّ أن نعترف بالحق القانونى لأىشخص فى أن يتعامل مع حصيلة الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۳۸ جهده بالشكل الذى يريده، وإذا قلنا بعدم أحقيّته فى ذلك فإنّه يعنى أنّنا لا نعترف بملكيته لجهوده فى الحقيقة، لأنّ هذا المعنى يسقط من مفهوم الملكية. ج ج و الآن يأتى الحديث هنا عن نقطة أخرى هى هل يحق للإنسان تحويل محصول عمله إلى «وسيلة» ويضع هذه الوسيلة تحت تصرّف شخص آخر كى يستطيع بواسطة هذه الوسيلة زيادة القدرة على العمل ومن ثم يكون شريكاً له فى محصول عمله؟ أم لا؟ الماركسيون وحتى المجموعات الآخرى المجموعات الأخرى التى لا تعتقد بأصول الفلسفة الماركسية لكنها تتفق معهم فى النتائج، يجيبون بالسلب على هذا السؤال ويقولون إنّ وسائل العمل مهما كانت، ومهما بلغت قدرتها على زيادة الإنتاج، لا تولد أى حق لمالك وسائل الإنتاج، سواء كانت هذه الوسائل بسيطة كالمسحاة للزراعة أو مصنعاً ضخماً. طبعاً الأمر محسوم بالنسبة للماركسية التى لاترى من ملكية لوسائل الإنتاج حيث يقولون إنّ هذه الوسائل ليست ملكاً شخصياً، وإنّما هى عائدة للمجتمع، ولا يعترفون أساساً بملكية شخص لمحصول عمله. ولكن أولئك الذين

يعتقدون بالملكية الشخصية ولا ينفون الملكية الشخصية لوسائل الإنتاج (إذا كانت حصيلة جهده) ويؤمنون باستحقاق وسائل الإنتاج نسبة من الأرباح والمحصول. ولكن يقولون أنّ المالك له الحق فى استيفاء قيمة استهلاك هذه الوسائل فقط ولا شىء غير ذلك. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۳۹ و بتعبير آخر أنّ لوسائل الإنتاج «حق البقاء» فقط وليس حق الزيادة. ولكن الحق هو عدم وجود أى مانع من الاعتراف بنصيب عادل للوسائل لا يؤدّى إلى الضرر والخسران للعامل، وهذا الأمر يعتبر عاملًا مهماً من عوامل التنمية الاقتصادية والتوسعة وزيادة الدخل وعامل مؤثر فى «الادخار» فى الاستهلاك. ج‌ج و الآن لابدّ من النظر إلى دلائل كل من الطرفين، ثم نبحث رأى الإسلام فى هذا الأمر: دلائل الطرف الأول: فيما يلى مجموعة من الدلائل التى جمعناها من مقالاتهم وكلماتهم: ۱- أنّ القبول بالأرباح المترتبة على وسائل الإنتاج يؤدّى إلى ظهور مجتمعٍ رأسمالى وبالتالى تظهر حالات استثمار العامل واستغلاله. «كان رأس المال فى البداية نتاجاً للاستعمار والتسلط على المصادر الطبيعية أو استثمار الفلاحين، أمّا الآن فيقوم بسلب القيمة الإضافية للإنتاج بواسطة المنتجين». «۱» و بتعبير آخر «أنّ وسائل العمل ليست إلّامحصول تركيب مواد خام بواسطة عمل وجهد إنسانى، والفرق بينهما وبين البضاعة الاستهلاكية هو أنّها تدوم أكثر من البضاعة الاستهلاكية». «۲» ۲- أنّ تخصيص فائدة من مجموع الدخل لوسائل العمل يعتبر نوعاً من الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۴۰ الربا، لأنّ الربا فى مفهومه الواقعى هو أن يجلس الإنسان فى زاوية ويأخذ أرباح رأس ماله، سواءً كانت بشكل ربا، أو بإعطاء وسائل إنتاجه لشخص آخر، ولهذا جابه القرآن الكريم ليس لكم أكثر من رأس المال الربا «فلكم رؤوس أموالكم ...». «أنّ تحريم الربا يعنى إلغاء الاستثمار والعلاقة الرأسمالية، حيث إنّ أساس العلاقات الرأسمالية تستند على تخصيص حصة من قيمة الإنتاج لرأس المال، وأنّ القرضة أو تظيف رأس المال لا يمكنه من تصحيح هذه العلاقة». ۳- أنّ القبول بهذا الحق بالإضافة إلى أنه يسوق المجتمع نحو الانقسام إلى قطبين «رأسمالى» و «عمالى» فانه يؤدّى إلى بروز البطالة وقلّة العمل بين عدد من أفراد المجتمع. ۴- إنّ الإنسان يستغل آلاته ورأس ماله بعد سلسلة من الخدمات العامة، كتعبيد الطرق، والأمن، ووسائل الاتصال والمراكز القضائية وحتى المراكز التعليمية والثقافية، وهذه الحقيقة تجعلنا ندرك أنّ العائد من هذه الوسائل ورأس المال لا يتحقق إلّافى إطار عمل جماعى وعام يقوم به المجتمع وبدون ذلك لا يمكنها القيام بأى دور مطلقاً وهذا بحدّ ذاته دليل على مساهمة المجتمع بأكمله فى إخراج المحصول. ۵- إنّ وسائل الإنتاج هى وليدة تسخير الإنسان للطبيعة، ولهذا فانّ وجودها هو فرع من العمل نفسه ولا يمكن للفرع أن يكون مضافاً للأصل أبداً، وبلحاظ أنّ اجرة العامل جاءت نتيجة لاستهلاك فى قدرته الجسدية والفكرية، لهذا نجد أنّ هذا العامل يتقاعد بعد مدّة معيّنة (۳۰ سنة مثلًا)، الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۴۱ وسهم وسائل الإنتاج أيضاً يجب أن يرتبط بالاستهلاك، وإلّا فانّ الفرع سيكون مضافاً للأصل. (لاحظوا هذه النقطة بدقّة).

بحث دلائل الطرف الثانى:

هناك إشكالات ترد على جميع الأدلة السابقة: ۱- هل ظاهرة «المستغَل» و «المستغِل» معلولة للعدالة فى وسائل الإنتاج أم للتوزيع غير العادل للعمل بين العامل ووسائل الإنتاج؟! و لتوضيح ذلك نقول: لنفترض أنّ إنساناً يقوم بحرث مقدار من الأرض بيد خالية أو بواسطة مسحاة بسيطة خلال يومين ثم يأتى صاحبه فيعطيه محراثاً ليتمكن به من حرث أضعاف ذلك، فمما لا شك فيه أنّ هذه الوسيلة قد رفعت من عائد عمل هذا الإنسان، فاذا اعتبرنا «الوسيلة» هى الأساس و «العمل» عاملًا ثانوياً، كما يرى ذلك النظام الرأسمالى، فانّ النتيجة هى أنّنا سنقسم العائد الناتج من المعامل الصغيرة أو الكبيرة بشكل تكون نسبة سهم الوسيلة ورأس المال ۸۰٪ مثلًا وسهم العمل والجهود البشرية ۲۰٪ فقط، وهنا تبرز القطبية فى المجتمع، ولكن إذا نظرنا للمسألة نظرة معكوسة وخصصنا النسبة الكبرى للعمل، ونسبة عادلة أخرى للوسائل ورأس المال فإن المجتمع لن يتحول إلى قطبين أبداً ولن يستغل العامل. أمّا أن يقال إنّ حق الوسائل هو حق استهلاكها فقط أو بتعبير آخر حق بقائها ودوامها، فاذا تعرّض مصنع للتلف بعد عشر سنوات يمكننا دفع عُشر قيمة كل سنة لأصحابه ليس أكثر، إنّ هذا الأمر لا يبدو منطقياً. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۴۲ طبعاً يمكن إعطاء

الاستهلاك معنى أوسع يشمل استهلاك الكمية (تلف الآلات) واستهلاك الكيفية (التخلّف التقنى) حيث إنّ اختراع آلات أكثر تكاملًا يؤدّى إلى انعدام الاستفادة من الآلات القديمة لعدم اقتصاديتها، وهكذا الأمر بالنسبة لاستهلاك قيمة المال (أى احتمال نزول قدرة شرائها بمرور الزمان). ولكن لنا الحق على أى حال فى مطالبتهم بالدليل على كلامهم هذا فنقول إنّه محض إدّعاء، فلماذا؟ وما هو الدليل على عدم استحقاق الوسيلة لأكثر من استهلاكها مع أنّها ترفع من مستوى العمل، بل تضاعفه ألف مرّة فى بعض الأحيان؟ وبتعبير أكثر وضوحاً أنّنا يجب أن نأخذ تقسيم العائد بسبب إزدياد حاصل العمل بنظر الاعتبار سواء كان استهلاكياً أولم يكن كذلك. و على هذا الأساس عندما يزداد حاصل العمل. فانّ استحقاق الوسيلة لسهم ما أمرٌ لا يمكن غض النظر عنه. و فضلًا عن ذلك لو أخذت الوسيلة حق استهلاكها فقط، فانّ الدافع نحو توظيف الأموال فى مجال الانتاج سيكون صفراً، وهذا الكلام يعنى إطفاء الجذوة التى تدفع نحو التقدم الاقتصادى وهى فى نفس الوقت ضربة موجهة لحقوق العامل. فهل هناك شخص مستعد للإتيان بما ادّخره لمدّة عشر سنوات ووضعه احتياطاً لليوم الذى يحتاج إليه لكى يوظفه فى مجال صناعى ثم يأخذ عشر المبلغ سنوياً، وبعد عشر سنوات يعود إلى النقطة التى بدأمنها. إنّ هذا العمل لا ينسجم مع أى من الحسابات الاقتصادية (الدوافع المعنوية خارج موضوع بحثنا).

الفرق بين أكل الربا والعمل الانتاجى:

۲- وأمّا القول بأنّ دفع جزء من الأرباح للوسيلة يعتبر نوعاً من أكل الربا فهو خطأ جسيم، فلم يذكر أى من فقهاء الإسلام مثل هذا المفهوم للربا، فضلًا عن عدم وجود آية أو رواية تشير إلى ذلك. وهذا الموضوع لا ينسجم أساساً مع فلسفة تحريم الربا، حيث إنّ الشخص المرابى يجلس جانباً ويستفيد من أمواله دون أى ضرر، أى أنّ أى ضرر وخسارة يتحملها الشخص المقترض، بينما نجد أنّ الشخص الذى يستثمر أمواله فى أحد المجالات الصناعية أو الزراعية أو فى الماشية يتحمل الخسارة بنفس النسبة التى يتحملها شركاؤه ومعاونوه. فمثلًا قد لا يحصل المستثمر على المحصول الكافى أو تعترض المواشى للتلف لسبب من الأسباب أو لا يجد مَنْ يشترى إنتاج مصنعه، والمرابى على أى حال لا يعرّض رأس ماله للمخاطرة، ولكن أموال المنتجين عرضة بشكل دائم للخطر (لاحظوا بدقّة). و أمّا الاستدلال بالآية «فَلَكُم رُؤُوسُ أموالِكُم» «۱» فلا يوجد أى دليل فيها يثبت ما يرومون إليه خاصة إذا لاحظنا المقاطع التى قبل الآية المذكورة وبعدها، ويبدو أنّهم قد اقتطعوا هذه القسم من الآية ممّا قبله وما يليه عمداً، لأنّ الآية التى تلى تصدر أمراً لامهال المطالبين بالدين، وهذا يعنى أنّ الحديث هو عن الديون الربوية، وليس أى شكل من أشكال توظيف الأموال. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۴۴ و الربا أساساً لا يشمل توظيف الأموال، لا من ناحية المفهوم، ولا من ناحية التحريم، ولا من ناحية ما نزل من آيات وما جاء من روايات، ولكن للأسف- اولئك الذين يريدون فرض تأويلاتهم على القرآن يخرجون بمثل هذه الاستدلالات ولو كانت خاطئة ومصداقا بيّناً ل «التفسير بالرأى»، قد يرد إشكالٌ هنا فحواه كيف يمكننا تقسيم عائد العمل بشكل عادل، لا يوجب ظهور القطبين فى المجتمع ويؤخذ فيه بنظر الاعتبار الموازين الإسلامية. و جواباً على ذلك نقول إنّ الحكومة الإسلامية باستفادتها من صلاحيات ولا ية الفقية لها الحق فى تقسيم قيمة العائد بين «العمل» و «الوسائل» مثلما يحق لها تعيين أسعار المواد المختلفة. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۴۵

ما حقوق وسائل الإنتاج؟

اشارة

تعالوا نعمل معاً للحيلولة دون التضحية بالحقائق فى مقابل شعارات اليساريين الخدّاعة. كان البحث: هل هناك حق تقتضيه العدالة لوسائل الإنتاج من الدخل أم لا؟ رفض البعض مثل هذا الحق لأربعة أدلة فرغنا من خطأ إثنين منها ونتاول الآن الدليلين الآخرين: ۳-

والـدليل الثـالث هو أنّ هـذا العمل يؤدّى إلى بطالـة وقلّـة فرص عمل الأفراد فى المجتمع، لأنّ بعض الأفراد سيتركون العمل لأموالهم ويجلسون جانباً. إنّ هولاء ينظرون إلى هـذا الأمر من زاويـة واحـدة غـافلين عن نقطـة هى أننـا إذا أنكرنا حق الوسائل (حتى بشـكله العادل) فإنّ البطالـة وقلّة العمل سـتطال مساحة أوسع، فهناك الكثير من الأشـخاص اسـتطاعوا جمع مبلغ من المال بواسـطة الادخار فى المصـروفات واسـتثمروا هـذا المال فى مؤسـسة إنتاجيـة بشـكل جماعى. فعلى سبيل المثال يوجد عدد كبير من الأشـخاص يعملون فى القطاعـات الخطوط الاساسـية للاقتصاد الاسـلامى، ص: ۱۴۶ تعليميـة والإداريـة المختلفـة (معلمون- أساتـذة جامعات- موظفون- ...) ومشـغولين بتمـام أوقـاتهم فى هـذه الأعمال، يمكنهم من خلال الادخار تخصـيص نسـبة معيّنـة من مرتباتهم وتوظيفها فى المؤسـسات الإنتاجيـة، فلماذا نحول دون هـذه النشاطات الإنتاجيـة؟ بالإضافـة إلى أنّ العمل ينبغى أن يكون عمومياً ولا يتعلق بالحاجـة وبالضـرورة التى تقتضـيها الحالة المعاشية، وهذا الأمرِ يرتبط بنوع ثقافة المجتمع، فى كيفية تعاملها مع العمل وتجعله واجباً وجهاداً، أو وسيلة لتوفير الخبز والمـاء وعلى أى حـال فان إنكار سـهم وسائل الإنتاج يعتبر من عوامل الركود الاقتصادى وموجباً للتهرب من أى عمليـة لتوظيف رؤوس الأموال فى القطاع الخاص، وهذا الأمر بذاته يعتبر عاملًا للبطالة والتضخم وإزدياد الاستهلاك.

استقلالية حساب الضريبة عن حق الوسيلة:

۴- والدليل الآخر الذى يذكرونه هو عدم إمكان الاسـتفادة من وسائل الإنتاج واسـتثمار رأس المال دون الاستفادة من الخدمات العامة (الأمنيـة، التعليميـة، الصـحية والعلاجيـة، العمرانيـة وغيرها)، وإن ما نـدفعه إزاء هـذه الخـدمات ليس إلّاتعويضاً عن الاسـتهلاك يُـدفع لصاحب الوسـيلة. و هو اسـتدلال عجيب، فانّ من وظائف أية دولة صالحة اسـتلام ضرائب عادلة من الشعب تتناسب وإمكاناته، وذلك لاسـتخدام هذه الضـرائب فى مثل هذه الخدمات العامة. فلو افترضـنا أن يدفع مصنع أو أية مؤسسة إنتاجية أخرى مبلغاً بعنوان الخطوط الاساسـية للاقتصاد الاسـلامى، ص: ۱۴۷ ضـريبة عادلـة ومع ذلـك يحقق هـذا المصـنع أو المؤسـسة أرباحـاً، والبحث هنـا هو لماذا لا نخصـص جزءاً يسـيراً من هـذه الأرباح للوسـيلة ورأس المال؟ إلّا أنّهم يطرحون مسألة الضـريبة التى تعتبر كسائر المصـروفات الخاصّـة والعامّة الموجودة فى الإنتاج وهذا الأمر ليس مورداً للبحث، وهو دليل على ضعف منطقهم. (لابدّ من تأمل هذه المسألة)

أليست أجرة العامل قيمة جهوده

۵- يقول هؤلاء فى اسـتدلالهم الأخير، أنّ أجرة العامل هى فى مقابل اسـتهلاك قواه، فكيف يمكن أن يكون لوسائل الإنتاج التى هى محصول عمل حق أكثر من الاسـتهلاك، ألا يعنى ذلك زيادة الفرع على الأصل؟ و هـذا الكلام خطأ من جانبين: الأوّل: لا يوجـد أى شخص، بمـا فى ذلـك الماركسـيون يأخـذ بنظر الاعتبـار إرتبـاط أجرة العامـل باسـتهلاك وجوده، وإنّما يرون إرتباطها بايجاد القيمة وعائـد المحصول، أو بتعبير آخر أنّ العامل يتقاضـى القيمـة التى أنتجها، لا قيمـة القوة التى اسـتهلكها. و لهذا السـبب فانّ أجرة العامل تزداد بازدياد مقدار القيمة الحاصـلة، ولو بذل طاقة أقل من الناحية البدنية، كما أنّ أجرة العامل تنقص كلما قلّ مقدار القيمة الحاصلة، مهما بـذل العامل من طاقته بدنية. الثانى: أنّ قيمة الاسـتهلاك البدنى يمكن تشبيهها بحق التقاعد. و لا حديث لنا عن حق التقاعد، لأنّه يُعـدّ جزءاً من حقوق العامـل، وليس تمامها. الخطوط الاساسـية للاقتصاد الاسـلامى، ص: ۱۴۸ فالعامـل يسـتخدم جزءاً من حقوقه عند العمل، وجزءاً آخر يشبه حق الاستهلاك عند التقاعد، ونحن نقول ما هو المانع من القبول بكلا الجزأين معاً وبشكل عادل؟ وفى نفس الوقت نضع لوسائـل الإنتـاج أرباحـاً عادلـة أيضـاً، من أجـل تحريـك عجلـة الاقتصـاد، وتهيئـة فرص العمـل، وبالتالى تتكامل الصورة المنشودة لمصـلحة العمال. ج‌ج إنّ ما يبـدو من مجموعـة الدلائل التى يذكرها أولئك الذين ينكرون حق وسائل الإنتاج أنّهم يتجهون فى تفكيرهم نحو مجموعـة من المفردات الاجتماعيـة والشـعارات الحماسـية الـتى يكـثر فيهـا عنصـر الخيـال والخطابـة، التى تفتقر إلى المنطق والواقع، ويحاولون من خلال هذه المفردات انكار حق وسائل الانتاج بتصورهم أنّهم بذلك يقدمون خدمة للعامل أو للمجتمع

أو لتحقيق الأهداف الاقتصادية. و الحال أنّنا إذا أمعنا فى التفكير نجد أنّ هذه الاستنتاجات المتسرعة تؤدّى إلى إزدياد البطالة، ونزول دخل العامل، وركود والاقتصاد وتخلفه. أمّا إذا قيّمنا عائد العمل بشكل عادل وعلى أساس الأولوية وأصالة العمل وتبعية الوسيلة ودون أن يؤدّى هذا التقسيم إلى تحوّل المجتمع إلى مجتمع ذى قطبين، وأن يعود أكثر نسبة من أسهم المحصول للعمل، فانّ الإنتاج سيزداد، ويرتفع دخل العامل، وتتصاعد وتيرة النمو الاقتصادى وبالتالى ستجتث جذور الاستغلال.

التشبث باستدلال منحرف

و هنا يأتى البعض باستدلال منحرف فيقولون نحن نؤمن بجميع ذلك، ولكن ما يمنع من قيام الدولة بهذا العمل وهى التى تمثل عموم الشعب؟ أى أنّ تكون جميع وسائل الإنتاج تحت تصرّف الدولة، وتقوم الدولة باعطاء العمال جزءاً من حاصل العمل، وجزءاً آخر تضعه لمشاريع التنمية الصناعية التى يعود نفعها بالنتيجة على العمال أنفسهم. ولكن من الذى لا يعلم أنّ الدولة لا يمكنها أبداً أن ترفع من مستوى مراقبتها وحرصها أكثر من المؤسسات الخاصة، أى أن تسعى لزيادة الانتاج بمقدار السعى الذى تقوم به مجموعة من أصحاب وسائل الانتاج. إنّ الاحصاءات الاقتصادية تقول إنّ المؤسسات الإنتاجية بمجرّد وقوعها بيد الدول فانّ معدل إنتاجها سينخفض فوراً، وتتحول هذه المؤسسة من عامل لتحقيق الفوائد والأرباح إلى جر الأضرار والخسائر. و كما أشرنا سابقاً أنّ الأراضى الزراعية فى روسيا قد انخفض إنتاجها عندما تحوّلت إلى أراضٍ حكومية وإشتراكية، أمّا حينما تحوّلت إلى نوع من الملكية الخاصة (القروية) عاد مستوى الإنتاج إلى الارتفاع! و بغض النظر عن ذلك، فهل أنّ المسؤولين فى الدولة أناسٌ نموذجيون دائماً ولا يفكرون سوى بمصالح الشعب؟ أم أنّهم ملائكة نزلوا وينزلون من السماء ليقدموا الخدمة للشعب؟! وهل تعتبر خدمة للعامل إذا حرر من أسر الاستغلال الذى يمارسه رب العمل بحقّه وتفويضه للدولة التى قد تعيش الفردية والدكتاتورية من جراء تمركز السلطات الثلاث، الاقتصادية والسياسية والعسكرية؟ إنّ المهم هو أن نتمكن من تهيئة الأرضة اللازمة للعمل ورفع معدل النمو الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۵۰ الاقتصادى مستفيدين فى ذلك من مختلف الدوافع ونعمل فى نفس الوقت على ضمان حق العامل بكامله. و المهم أيضاً أن نعمل على تشجيع جميع الناس على إيجاد المؤسسات الإنتاجية، وأن نقلل من معدل الاستهلاك ... جميع هذه الأمور ممكنة إذا ما جعلنا العمل أساساً وخصصنا النصيب الأكبر له، مع تخصيص نصيب مناسب من العائد فى نفس الوقت للوسيلة بحيث يكون هذا التخصيص دافعاً للتوظيف السليم لرأس المال. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۵۱

الأفكار المستوردة ودور وسائل الانتاج

إنّ أولئك الذين ينكرون حق وسائل الإنتاج تماماً يتمسكون بسلسلة من الاستدلالات التى تبدو إسلامية فى ظاهرها! ويحتمل أن منشأ هذه الاستدلالات نفوذ الأفكار المستوردة والشعور بالرعب من احتمال هجوم الأفكار الشيوعية. الملفت للنظر هو أنّ هؤلاء يحاولون التمسك بدلائل هى أوهن من خيط العنكبوت من أجل إثبات إسلامية الفرضية القائلة بإلغاء حق وسائل الإنتاج، وتُعرض هذه الدلائل بصورٍ مختلفة: ۱- أنّ تملّك المؤسسات الصناعية اليوم عن طريق الحلال أمر غير ممكن. ۲- أنّنا نقرأ فى بعض الأحاديث أنّه لا يمكن لانسان جمع مبلغ يزيد عن عشرة آلاف در هم عن طريق الحلال! ۳- ولو افترضنا أنّه جمع مبلغاً من المال فانّه مصداق ل «الاكتناز»، والاكتناز فى الإسلام حرام، والانفاق واجب على المسلم. ۴- مثلما يحرّم على الإنسان استخدام أمواله فى الأعمال المحرّمة كبيع الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۵۲ المشروبات الكحولية وغيرها، فانّه لا يستطيع جعل هذه الأموال وسيلة لسلب العامل حقّه، خاصّة وأنّ «الوسائل» تعتبر عملًا ميتاً، والعمل الميت لا يستحق الأجرة. ج ج إنّ هذه الاستدلالات ونظائرها تعتبر دليلًا جيداً على أنّ هؤلاء قد أصدروا قرارهم من قبل ويعملون حالياً ما بوسعهم للعثور على ما يسند أفكارهم، فمثلًا يقومون بالبحث فى آلاف الأحاديث لعلهم يجدون الحديث الذى يتناسب وذوقهم وميولهم (ولو كان حديثاً ضعيفاً). و عند الامعان فى الجواب على هذه

الاستدلالات يتبيّن أنّ أصحاب هذه الاستدلالات أنفسهم لا يغفلون عن هذا الجواب لو لم يتسرعوا فى الحكم: ١- نحن أيضاً واثقون من أنّ المؤسسات الإنتاجية الكبرى لا- يمتلكها شخص عن طريق الحلال غالباً، ولكن هل أنّ قيام مجموعة من الأشخاص بتوظيف أموالهم كقطاع مختلط لكل من هؤلاء الأشخاص سهم أو أكثر فيها أمرٌ محالٌ أيضاً؟ و ماذا تقولون بشأن المؤسسات الصغيرة؟ فهل هناك مانع من قيام مجموعة من موظفى الدوائر مثلًا بتأسيس شركة دواجن وذلك بالأموال التى يدخرونها من مرتباتهم، ويعمل فى هذه الشركة عشرة عمال وتكون النسبة الكبرى من العائد للعمال وسهم منه كذلك للمستثمرين؟ فهل أنّ هذا الاستثمار محال عن طريق الحلال أيضاً؟ الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ١٥٣ ٢- الحديث المذكور بشأن محدودية المال الحلال بمقدار معين- وبغض النظر عن صحة سنده- ليس دليلًا على صحة أقوالهم، بل إنّه مخالف تماماً لما يدّعون، وهنا قاموا- للأسف- مرّة أخرى بالإتيان بالجزء الذى يبدو لصالحهم ونسوا الباقى. و نص الحديث هو كالآتى: «عن إبراهيم بن محمد عن أبى عبداللّه عليهم السلام: «ما أعطى اللّهُ عبداً ثلاثين ألفاً وهو يريد به خيراً، وقال ما جمع رجل قط عشرة آلاف من حلٍّ وقد يجمعها لأقوام، إذا أعطى القوت ورزق العمل فقد جمع اللّه له الدنيا والآخرة». «١» إنّ الكلام فى بداية الحديث- كما تلاحظون- هو عن ثلاثين ألفاً، ثم عن عشرة آلاف، وفى نهايته يقول: إنّ هناك من أعطاهم اللّه هذا المقدار عن طريق الحلال. و نفهم من هذه التعابير الثلاثة أنّ هذا ليس قانوناً عاماً، وإنّما يشبه تماماً ما نقوله فى أيامنا أنّ الطعام السليم والطاهر لا يحصل هذه الأيام، والمقصود أنّه قليل وليس مفقوداً كلياً. و إذا افترضنا وجود قانون عام بهذه المسألة فانّه حتماً مختص بظروف وزمان معينين ولا يمكن تطبيقه فى جميع الظروف، فما هو الأثر الذى يمكن للعشرة آلاف درهم أن تفعله فى حياتنا هذه الآيام؟ فهل يمكن بناء غرفة صغيرة بها؟ أو شراء وسيلة نقلية بسيطة وعدد من الأدوات المنزلية الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ١٥۴ الأخرى؟ لا- يمكن ذلك حتماً. ٣- لاحظوا بدقّة أنّ الحديث هنا ليس عن الكنز وإنّما بعكس ذلك، فالحديث هو عن الدعوة إلى عدم اكتناز المال بل استثماره فى وحدة إنتاجية صغيرة أو كبيرة، وهذا الأمر فى الواقع نوع من الانفاق فى سبيل اللّه حيث إنّنا قمنا بانتاج مؤسساتى يخصص أغلب عائده للعمال ويعود بالنفع على المجتمع. ۴- وهذه النقطة تعتبر مصداقاً واضحاً للمثل القائل «طى الخيط وسط مشاجرة» فنحن أيضاً نعترف أنّ الإنسان لا يمكنه جعل أمواله وسيلة للسرقة وأمثالها، ولكن من قال لكم أنّ أى نوع من الاستفادة من وسائل الإنتاج سرقة لحقوق الآخرين؟! ليس لكم من دليل بهذا الشأن، بل لدينا من الدلائل ما يخالف دعواكم. إنّ سلب وسرقة حق الآخرين ممكن فى حالة تخصيص سهم لوسائل الإنتاج أكبر ممّا تستحقه، أمّا إذا كانت الوسائل تأخذ ما تستحقه فقط فمن غير الصحيح إطلاق كلمة السرقة على ذلك. (طبعاً المقصود من الاستحقاق هو السهم الذى يخصص للوسائل بعد استيفاء حق الاستهلاك). و يقولون كذلك (إنّ وسائل العمل ميتة ولا تستحق أكثر من استهلاكها) وهذه المسألة أيضاً طى الخيط وسط الشجار، فمن قال لكم أنّ هذه الوسيلة ميتة؟ والحال أنّها مصدر للإنتاج، وفى بعض الأحيان تقوم بزيادة الإنتاج إلى مائة ضعف، فهل لعمل ميت مثل هذه القدرة؟! الأفضل أن يقال له «العمل المولد» أو «العمل المتراكم»، صحيح أنّه يقع الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ١۵۵ فى مرحلة تخلف العمل المباشر، وأنّ دورها ثانوى، ولكن لا- يعنى ذلك أنّه عمل ميت. ج ج و سنرى فى البحوث المقبلة إن شاء اللّه أنّ لنا فى الإسلام أربعة أنواع من الاستثمارات الإنتاجية للاموال هى أنواع معتبرة ومسلّم بها فى السنّة النبوية والفقه الإسلامى ولا علاقة لها بالنظام الرأسمالى والسوقى وهى: «المضاربة» و «المزارعة» و «المساقاة» و «الاجارة». الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ١۵٧

الاشتراک فى الانتاج الصناعى والزراعى والتجارى

اشارة

«لا ينبغى أبداً وضع الإشكالات الناشئة من سوء تنفيذ «القانون» على عاتق أصل القانون. المزارعة فى شكلها الصحيح تؤدّى إلى زيارة

«الإنتاج» و «العمل» ولا تؤدّى أبداً إلى الإقطاعية». يوجد فى الفقه الإسلامى ثلاثة أبواب هى: «المضاربة» و «المزارعة» و «المساقاة» تتحدث عن توظيف الأموال فى الأمور الإنتاجية والزراعية وكذلك فى الأمور التجارية. و «المزارعة» كما يبدو من إسمها مسألة تعاقدية بين شخصين أو مجموعتين، الأولى تقوم بالعمل والنشاط والأخرى تقدم الأرض والوسائل والبذور وما شابه، والمحصول يتم تقسيمه بين الطرفين بعدالة.

فلسفة هذه النشاطات:

١- يخرج المزارع من إطار العامل البسيط الذى يتلقى فيه اجرة ليتحوّل الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ١٥٨ إلى شريك فى الأرباح ورأس المال، وإذا إلتفتنا إلى الحقيقة القائلة أنّ بإمكان الحكومة الإسلامية الاشراف على العلاقة بين «العمل» و «رأس المال» وكيفية تقسيم «العائد» الحاصل، يتضح أن يد الحكومة مفتوحة فى مجال تقوية المزارع بحيث لا يصبح إستغلال رؤوس الأموال بشكل عبثى وفاقد للدافع، كما يتبيّن كيف أن مثل هذه المعاملة لا تؤدّى إلى استغلال الفلاح أو إلى ظهور الإقطاع. ٢- إنّ أغلب المزارعين الطاعنين فى السن غير قادرين على القيام بالأعمال الزراعية وكلّ ما استطاعوا القيام به خلال حياتهم هو إحياء قطعة من الأرض أو شراؤها من الآخرين، كما يوجد مزارعون يفارقون الدنيا ويتركون وراءهم زوجة وأطفالًا صغاراً غير قادرين على الزارعة فى الأرض التى كان يزرعها أبوهم وغير ذلك. ففى مثل هذه الحالات، سُمح لأصحاب هذه الأراضى اعطاؤها للآخرين بصورة «مزارعة» ويحصلون من جرّاء هذه العمل على نصيب من محصول الأرض، وبذلك يستفيدون من سنين طويلة من الجهد قضوها أو قضاها آباؤهم فمنع هؤلاء من هذا العمل هو ظلم كبير. ٣- كثيراً ما يقوم أفراد ذوو نشاطات اقتصادية أخرى أو موظفون فى الإدارات أو أساتذة ومعلمون أو قضاة وغيرهم بادخار مقدار من المال عن طريق الاقتصاد فى مصرفهم، ثم يستثمرون المال المدّخر فى مؤسسة زراعية، ويتلقون مقابل ذلك نصيباً عادلًا من الحاصل، يعطى المزارع النسبة الكبرى من الحاصل، ونسبة عادلة أخرى لأصحاب الوسائل وذلك باشراف الحكومة الإسلامية. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ١٥٩ إنّ السماح لهذا النوع من الاستثمار يعتبر عاملًا مهماً فى التنمية الزراعية من جانب، وفى تقليل الاستهلاك من جانب آخر، وهنا لا بدّ من التأكيد أنّ على ولى الأمر (الحكومة الإسلامية) أن يشرف على هذه العملية بحيث لا يدع أى مجال لاستغلال المزارعين. جدير بالذكر بالنظر إلى الدور المتزايد الأهميّة لرأس المال والوسائل فى المكننة الزراعية والدور الذى يتجه نحو الضمور والقلة للأفراد بحيث إنّه يمكن لمزارع واحد بواسطة جهاز آلى حصد منطقة زراعية واسعة وتصفيتها وتكييس المحصول وخياطة فوهة الكيس، ويمكن بهذه الوسيلة أيضاً أو بوسائل مشابهة القيام بجميع الأعمال المتعلقة بحرث الأرض ونثر البذور فيها، كما أنّ مضخات المياه القوية تقوم بارواء الأرض بسهولة. إنّ إغفال دور توظيف الأموال العظيمة فى مثل هذه الحالة دليلٌ على الابتعاد عن الحقائق أو النظر إلى مسألة النمو الاقتصادى نظرة لا أبالية وعدم اهتمام. و لو أنّنا نجلس بانتظار قيام عدد من المزارعين الذين يعملون فى الأرض بتهيئة جميع هذه الوسائل، فانّه انتظار غير مُجدٍ، فضلًا عن أنّ قيام شخص أو عدد من الأشخاص بتخصيص أموال هائلة لهذا العمل يعتبر نوعاً من التمركز الذى لا يخلو من الخطر، وسرعان ما يتحول هذا العدد من المزارعين إلى عدد من الرأسماليين الكبار. جج و هنا يطرح هؤلاء أنواعاً من الإشكالات هى أشبه ما تكون بالذرائع الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ١۶٠ منها للإشكالات من جملتها: ١- ما هو الفرق بين هذا وبين الربا؟ و الحال أنّ الفرق بين هذا العمل وبين الربا واضح جدّاً، فالربا هو استلام أرباح معيّنة على الدوام بصورة مقطوعة بينما نجد أنّ أصحاب الأموال فى «المزارعة» لا يتسلمون أرباحاً معيّنة مطلقاً، بل إنّهم قد يفقدوا فى هذه العملية أصل المال الذى استثمروه. فقد تتعرض الزراعة إلى الآفات، أو إلى نقص فى الوسائل الميكانيكية، أو إلى عدم اقبال على شراء المحصول فى السوق. و من البديهى أنّ المزارع فى هذه الحالة يتضرر أيضاً، لأنّه فقد عمله، وأن أصحاب الأموال فقدوا أموالهم أيضاً (و أنّ مسألة الضمان لا تمثّل حلًا لهذه المشكلة). و لهذا فانّ استثمار الأموال فى مثل هذه المشاريع يواجه خطراً دائماً، وأنّ استقبال هذا الخطر بذاته يؤدّى إلى

تخصيص سهم من الأرباح المترتبة، بينما لا نجد مثل هذا الأمر فى الربا. ۲- أنّ القبول بهذا الاتفاق والمعاملة يؤدّى إلى إيجاد مجتمع طبقى ذى قطبين، وإلى تقوية الاقطاع ونظام السادة والعبيد. و لكننا قلنا مراراً أنّه ينبغى التفريق بين الإشكالات الأساسية التى تطرح بشأن قانونٍ ما، وبين الإشكالات التى تنشأ من جرّاء سوء تطبيق القانون، فما أكثر القوانين التى هى مفيدة فى ذاتها وبنّاءة، ولكن تتحول إلى قوانين مخرّبة ومضرة عندما يُساءُ تنفيذها الأمر الذى يؤدّى إلى المزيد من التخلف. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۶۱ أما إذا تمّ تنظيم اتفاق المزارعة بصورة عادلة وصحيحة كما مرّ ذكره فإنّ ذلك سيؤدّى إلى زيادة المحاصيل الزراعية ووصول المجتمع إلى مستوى الاكتفاء الذاتى، بل إلى ما يفوق ذلك، هذا بالاضافة إلى إزدياد فرص‌العمل وإزالة ظاهرة البطالة من المجتمع، كما ينتج عن ذلك تحوّل رؤوس الأموال الراكدة إلى رؤوس أموال فعّالة. إنّ من وظائف الحكومة الإسلامية هى الاشراف الدقيق على مثل هذه المعاملات والاتفاقيات من أجل الحيلولة دون تحوّل المجتمع إلى الحالة القطبية، وكذلك الحيلولة دون ضمور الدوافع نحو النمو الاقتصادى، وهكذا يُمنع تحوّل العلاقة بين أصحاب وسائل الإنتاج والمزارعين إلى علاقة بين سادة وعبيد، وهذا الموضوع شىء عملى تماماً. جج و الحقيقة هى أنّ هناك جمعاً من الناس عندما يأتى الحديث عن المزارعة يدور فى أذهانهم فوراً وبحكم تداعى المعانى، الوضع السابق لأرباب العمل والرعية ومظالم الاقطاع ومظلومية الرعية، ثم يلقون جميع ما لديهم من خواطر مؤسفة على هذا المفهوم ويعتقدون بذلك أنّ ما كان يتمّ العمل به هو القانون الإسلامى للمزارعة. و الحال، وكما ذُكر سابقاً أنّ هذا الشىء هو نوع من أنواع استغلال هذا القانون الإسلامى والعمل به محرّفاً وممسوخاً بحيث يسلبون منه المحتوى المفيد والبنّاء ويصفون عليه شكلًا مخرّباً وغير إنسانى. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۶۳

إحياء الزراعة من أهم واجبات الدولة الإسلامية

«إنّه لمن المؤسف أن نكون من عمدة مستوردى المحصولات الزراعية، مع أنّ لدينا ما يقرب من ۵۰ مليون هكتار من الأراضى الصالحة للزراعة». من أجل إكمال البحث السابق فيما يتعلق بالانتاج الصناعى والزراعى، نرى من الضرورى تقديم تحليل أوضاع الزراعة فى بلادنا فى الوقت الحاضر: الكل يعلم أنّ الزراعة فى بلادنا، على عهد النظام البائد قد أصابها الدمار، شأنها فى ذلك شأن الكثير من الدول الإسلامية، وهذا الدمار لم يكن بسبب سوء الإدارة فحسب، وإنّما بسبب الخطط المدروسة بدقّة والتى يراد منها أن نكون مستهلكين دائماً وفى مختلف المجالات. حتى أنّ المحصولات الزراعية فى بلادنا لم تكن تكفى سوى لشهرٍ واحد رغم الإمكانات المختلفة للإنتاج، وعلينا أن نمدّ أيدينا إلى الأجانب لتهيئة قوت أشهر السنة الباقية!! و قد وصل الأمر إلى حدّ أنّ النظام الطاغوتى السابق وضمن اعترافه بهذه الحقيقة المرّة كان يُلقى أحياناً بتبعة هذا الوضع على التنمية الصناعية الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۶۴ السريعة فى البلاد، وهجوم القرويين على المدن بأملِ حياة أفضل وأجور أكثر، وأحياناً أخرى كان يعتبر عدم وجود وسائل الرفاهية فى القرى ووجودها فى المدن سبباً فى حدوث هذه الأوضاع البائسة. و لم تكن هناك آذان صاغية آنذاك للأفراد الواعين والحريصين الذين كانوا يعترضون بصوت عالٍ على استيراد المحصولات الزراعية من الخارج بأسعار باهظة، وفى نفس الوقت فانّ النظام غير مستعدٍ لصرف هذا المبلغ أو أقل منه على القرويين الإيرانيين تشجيعاً لهم على أعمالهم، ومنعاً من نزوحهم نحو المدن وبالتالى إفراغ القرى من سكنتها ومن ثم دمارها. كما لم يكن هناك من يصغى للكلام القائل: لماذا لا تعملون على تأمين الإمكانات الرفاهية فى القرى، مع وجود أموال النفط الضخمة (كان إنتاج النفط آنذاك ستة ملايين برميل يومياً، وهو إنتاج يأتى علينا بأموال طائلة) والعائدات الضخمة الأخرى! لماذا تصرف أموال عظيمة من جزيرة كيش وغيرها فى أحياء أماكن الفجور والدعارة والفحشاء، وتترك قرى البلاد- هذه المراكز البناءة والثرّة- تودع أبناءَها بسبب عدم وجود أبسط وسائل الحياة كالماء والكهرباء والمدرسة والمستوصف وغير ذلك؟ كل ذلك يحكى عن وجود تيار آنذاك لا يمكن اطلاق كلمة المؤامرة عليه، لأنّ المؤامرة لها ستار، وهذا التيار يقوم بتنفيذ خطة تدمير الزراعة دون أى ستار!! و فى النهاية- وكما كان متوقعاً- تحوّل البلد إلى مستهلك خالص

وذى محصول واحد، وكان مضطراً للاعتماد على النفط فقط فى عائداته، الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۶۵ ويشترى من الأجانب ما يحتاجه من منتوجات صناعية ومحصولات زراعية وماشية منتظراً ذلك اليوم الذى تنضب فيه آبار النفط وينتهى بها كل شىء!! ج‌ج و قد تمكنت الأمة بعد الاتكال على اللّه وبتضحيات أبنائها من إزالة العار المتمثّل بالنظام الطاغوتى، وأصبح مصير الأمّة بيدها، وتهيأت ظروف لا يبقى معها أى عذر أو إهمال فى العودة إلى نظام اقتصادى سليم، وهنا لابدّ من الالتفات إلى بعض الأمور الضرورية: : ۱- الالتفات إلى الحقيقة القائلة أنّ القاعدة الأساسية للاقتصاد حتى فى عالمنا اليوم تعتمد على الزراعة والمحاصيل الزراعية، لأنّها الثروة الطبيعية الوحيدة التى لا تفنى والتى يمكن التعويل عليها دائماً، فانّ جميع المناجم والمصادر الموجودة تحت الأرض معرّضة للنفاذ يوماً ما، ولكن الزراعة ليست كذلك، بالاضافة إلى أنّ الزراعة تؤمّن أهم وسائل الحياة أى غذاء الإنسان بينما ليس الأمر كذلك بالنسبة للمصادر الأخرى. و لذلك فانّ انعاش الزراعة من الاولويات، وهذه الأولوية يجب أن تشمل حتى تلك الصناعات التى ترتبط بالزراعة بشكل من الأشكال. كما أنّ على وسائل الاعلام تشجيع الشباب وترغيبهم على التوجّه نحو الزراعة، وابلاغهم المسؤولية الإسلامية الكبرى التى تؤكد على إحياء الزراعة بشقّيها التقليدى والمتطوّر إلى حدِّ الاكتفاء الذاتى وفى جميع المجالات. ج‌ج الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۶۶ ۲- أنّ إشارات التشجيع والترغيب التى ورد ذكرها فى المصادر الإسلامية بشأن الزراعة لتدلّ على الأهميّة القصوى التى أبداها الاقتصاد الإسلامى لحقل الزراعة. فقد جاء فى حديث عن النبى الأكرم صلى الله عليه و آله أنّه سُئل: «أىّ الأعمال خير؟ فقال: زرع يزرعه صاحبه وأصلحه وأدى حقّه يوم حصاده». «۱» و نقرأ فى حديث آخر عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال بشأن المزارعين: «كنوز اللّه فى أرضه يزرعون طيباً أخرجه اللّه وهم يوم القيامة أحسن الناس مقاماً وأقربهم منزلة يدعون (المباركون)». «۲» كما يروى عن النبى صلى الله عليه و آله قوله: «الكيمياء الأكبر الزراعة». «۳» بل يستفاد من الروايات الإسلامية أنّ قيام شخص بالزراعة ليس عملًا مندوباً فحسبت، بل حث ائمّة الهدى عليه السلام على الاستثمار فى هذا المجال «۴» ۳- والنقطة الأخرى المهمّة أنّ بلادنا- وعلى العكس ممّا كان يدعيه النظام الطاغوتى- تعتبر واحدة من أكثر بلدان العالم استعداداً وقابلية للزراعة، ويمكنها أن تصبح واحدة من كبار المصدرين للمحاصيل الزراعية، فضلًا عن توفير هذه المحاصيل داخلياً، حيث يقول الخبراء أنّ لدينا أكثر من أربعة عشر مليون هكتار من الأراضى المزروعة، وأكثر من ضعف هذا العدد الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۶۷ من الأراضى الموات القابلة للإصلاح! إنّ أرضاً زراعية سعتها ۵۰ مليون هكتار تعتبر ثروة عظيمة بأيدينا وما ينتج من زراعة غنية وكثيرة، أليس من المخجل أن نكون والحالة هذه من مستوردى المحاصيل الزراعية الأساسيين؟ ۴- أنّ احياء الزراعة يتطلب برنامجين شاملين، فانّ فالمشكلة لا تحل بالشعارات والكلمات الرنانة التى اعتاد على القائها الخطباء الذين خلدوا إلى الراحة والدعة. البرنامج الأوّل، هو تهيئة الأجواء المناسبة للزراعة، كبناء المنازل فى القرى، وتأمين وسائل الرفاهية وجميع الاحتياجات الضرورية فيها، وضمان شراء المحصولات الزراعية بأسعار جيدة تؤدّى إلى تشجيع المزارعين وتجعلهم فى كفاف المؤونة، وكذلك تنظيم خطة توزيع سليمة يتمّ فيها إعطاء المزارعين الأموال باعتبارهم منتجين وعدم اعطائها للوسطاء والدلالين الذين لا عمل لهم. و البرنامج الثانى، محاربة الشعارات المخرّبة والأفراد المخربين والخطط المخرّبة التى أخذت تُفرض حالياً بشكل مشبوه على مشاريعنا الزراعية من قبل بعضى العناصر غير المسؤولة والمناؤة للثورة، بحيث لو استمر هذا الوضع على ما هو عليه فانّ وضع زراعتنا سيكون أكثر بؤساً وأشدّ سوءاً. فلا بدّ من الوقوف بشدّة بوجه قطع أشجار الفاكهة وغيرها بواسطة بعض الجهّال أو بعض المضادين للثورة فى الكثير من المناطق، وإصدار العقوبات الصارمة بحقّهم. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۶۸ كما يجب الحيلولة دون الاعتداء على البساتين والأرضى الزراعية ونهب جهود الآخرين، فانّ ذلك سيسبب إنعدام الأمن والتطلع إلى المستقبل الزاهر، وبالتالى فلا يوجد أى شخص مستعدٍ لاحياء الأراضى وزراعة الأشجار، ولا يوجد شخص مستعد لاستثمار أمواله فى هذا المجال. لا بدّ من العمل على منع تخريب الأراضى المشاريع الزراعية الفنية، وذلك مع الاحتفاظ بحقوق المزارعين الكاملة، إلى جانب الحفاظ على الحقوق العادلة للراغبين فى العمل والسعى فى هذا المجال. يجب أن يكون إزدياد عائد المزارع من خلال «انتاج

أفضل وأكثر» وليس عن طريق اعطائه قطعة أرض ثم تركه لحاله وعدم تجهيزه بالوسائل اللازمة. لا بدّ من تشجيع الناس على استثمار أموالهم- بتنوع أشكالها- فى مجال الزراعة وبطرقها الصحيحة. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۶۹

أسلوب الرقابة الذاتية

هل للملكية الفردية حدود فى الإسلام؟

«إنّ أسلوب الرقابة الذاتية طريقة إسلامية متقنة تقف بوجه تضخّم الثروة دون حساب ولا روية». و السؤال المطروح للجميع فيما يتعلق بالاقتصاد الإسلامى، وخاصّة بالنسبة للقضايا التى طرأت بعد الثورة، هو كيف يمكن السيطرة على الملكية الفردية بعد أن تمّ الاعتراف بها فى الإسلام وعدم انحصار الملكية ب «الملكية العامة» و «ملكية الدولة»، وما هى ضوابط هذه السيطرة- التى لا تحتوى على أى نوع من الأفكار المستوردة والميول الشرقية أو الغربية- فى هذا الصدد؟ لقد برز هذا السؤال إلى الأذهان فى الحقيقة بلحاظ الملكيات الفردية التى كنّا نشاهدها فى عهد النظام البائد (و أقصد النظام الشاهنشاهى وأمثاله) والتى اتسعت أبعادها بشكل رهيب. فالقصور العجيبة ذات المساحات الشاسعة، والسجاد الفاخر ذو الأثمان الباهظة ووسائل الزينة التى لا نظير لها وذات المظاهر الخلابة فى نفس الوقت وغير ذلك ممّا لم يكن ظاهراً أمام الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۷۰ أعين الناس إلّا بعد انتصار الثورة الإسلامية ودخول أبناء الشعب هذه القصور، ناهيك عمّا ادّخروه من أموال طائلة فى البنوك، والبساتين والأراضى التى تقاس بالكيلومترات وليس بالهكتارات، إلى جانب ماكنزوه من جواهر وتحفيات. يعتقد البعض أنّ اطلاق العنان للحرية الفردية وعدم تعيين سقف معين من الناحية الكمية يجعل أمر السيطرة عليها من المحال وقد يؤدّى الأمر إلى أن يعيش هؤلاء حياة أسطورية لا تتناسب مع أى منطق أو دين أو قانون. ولكن بالنظر إلى أنّ الملكية الفردية فى الإسلام تتطلب عدّة شروط أساسية، يتبيّن أنّ مثل هذه الملكيات ليست متوقعة فى الإسلام بل إنّ للإسلام أنواعاً من «الرقابة الذاتية» لكيفية الملكية وأبعادها هى كالتالى:

مصادر الملكية الخاصة وحدودها:

إنّ اكتساب الملكية الخاصّة فى الإسلام يستلزم شروطاً ثلاثة: ۱- استثمار الثروات الطبيعية سواء عن طريق إحياء الأرض البائرة، وحفر الآبار وغرس البذور أو بحيازة المباحاة كاستخراج المعادن، وتطوير المواد الأولية واخراجها بالشكل الذى يحتاجه العموم، ومن الطبيعى ألا- يحصل أى نوع من الملكية ما لم يتم العمل والنشاط (إلّا أن يهب شخص برغبة منه محصول عمله لآخر، أو ينتقل إلى شخص عن طريق الإرث). ۲- رعاية حقوق الآخرين فى الثروات الطبيعية، أى إذا أدّت الاستفادة الفردية من هذه الثروات إلى الاضرار بالعامة، فانّه يمكن منع هذه الاستفادة لقاعدة «لا- ضرر» التى تعتبر من القواعد الإسلامية المسلمة، وعلى هذا الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۷۱ الأساس لا- تعتبر الاستفادة من الثروات الطبيعية المباحة من قبل الأفراد أمراً غير محدود. «۱» بل إنّ الحكومة الإسلامية لها الحق فى وضع ضوابط وحدود لتملك المواد الطبيعية وحيازة المباحاة والتصرف فى الأنفال، على ضوء حاجات الأمة فى كل زمان وفى أية منطقة، وذلك للحيلولة دون انحراف النظام الاقتصادى للمجتمع. ۳- إزالة كل أنواع الاستثمار والاستغلال ومصادرة جهود الآخرين ممّا جاء فى الإسلام بعنوان «أكل المال بالباطل» فقد خاطب القرآن المؤمنين قائلًا: «يَا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أموَالَكُم بَينكُم بِالبَاطِلِ إلّاأنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَراضٍ مِنكُم» «۲». و لا بدّ من ملاحظة أنّ الحالة العددية والكمية للملكية الخاصة فى الإسلام والذى جرى الاستفسار عنها كثيراً تتغيّر دائماً بتغيّر الزمان والمكان، ولذلك لا معنى للحدود العددية والكمية، لأنّ أى عدد نأخذه بنظر الاعتبار هذا اليوم وفى منطقة ما، سنضطر إلى تغييره غداً وفى مناطق أخرى. أمّا تحديد الملكية «كيفاً» فانّ الشروط الموجودة تجعله بشكل لا- يمكن من الناحية العملية أى تمركز أو تكاثر، فهناك بعض المتاجر المحظورة. فى الإسلام،

والحديث المعروف الذى نقله كتاب تحف العقول يلخص هذه الأنواع بشكل رائع: الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۷۲ «كل أمرٍ يكون فيه الفساد ممّا هو منهيٌّ عنه من جهة أكله وشربه أو كسبه أو نكاحه أو ملكه أو إمساكه أو هبة أو شيء يكون فيه وجه من وجوه الفساد نظير البيع بالربا ... فهذا كله حرام محرّم» والمقصود من الفساد هو فساد الاقتصاد والمجتمع والنظام والفرد. و جاء فى حديث آخر ما مضمونه: «و كل ما أمر اللّه به وما يقوم به أمر الناس، ولا يصلح المجتمع إلّابه، فالمعاملة به حلال». إن اتساع نطاق المعاملات المحرمة وغير المشروعة فى الإسلام (كالربا)، والغش والتزوير والرشوة وغصب حقوق الآخرين، وإنتاج المبيدات كالمخدرات والمشروبات الكحولية ووسائل القمار والأسلحة المخرّبة وبيعها لأعداء اللّه وخلقه والوسائل والأدوات ذات جوانب تبذيرية وإسراف فى المال والثروة وايجاد السوق السوداء، والاحتكار بأنواعه، وغير ذلك من الحالات التى لا تتراكم الثروة بدونها، بشكلٍ يواجه فيه الإنسان محدوديات شديدة فى كل خطوة يخطوها، الأمر الذى يحول دون تمركز الثروة. إنّ السيطرة المحدودة على المصادر الطبيعية التى أشير إليها سابقاً، وخاصة بلحاظ الصلاحيات التى تتمتع بها الحكومة الإسلامية، يعتبر قيداً جديداً للسيطرة على الملكية الخاصة فى الإسلام. و خلاصة القول أنّنا إذا أخذنا بنظر الاعتبار الواجبات والمحرمات فى الإسلام ولوحدها (فضلًا عن المستحبات والمكروهات) فانّ الملكية ستحدد من كل جانب، ولن تتكاثر أبداً. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۷۳ إنّ مطالعة النصوص الفقهية والتمعّن فى الشروط التى وضعها الشارع للملكية والكسب والنشاطات الإنتاجية المشروعة تدل بوضوح أنّ أى فرد منتج أو تاجر أو كاسب لا يمكنه العمل بحرية مطلقة لا حدود لها. فهل أنّ الثروات الطائلة التى حصل عليها رموز النظام السابق جاءت بمراعاة لجميع هذه التعاليم الإسلامية بحيث يعتبرها البعض دليلًا على إمكان وجود مثل هذه النماذج من الملكية الفردية فى الإسلام؟ أعتقد أنّ جواب هذا السؤال قد أصبح واضحاً للجميع.

السيطرة على الاستهلاك:

أضف إلى ذلك أنّ السيطرة التى يفرضها الإسلام على كيفية الاستهلاك هى بذاتها وسيلة للسيطرة على تضخم الثروة، ذلك أنّ التضخم المطلق للثروة إنّما يكون مفيداً للشخص الذى يرى نفسه حرّاً من جميع الجهات أمام أى قيد أو شرط بشأن صرف هذه الثروة، لا المحيط الذى تتحكم التعاليم الإسلامية فيه وتقف بوجه البذخ والاسراف فى بناء البيت اختيار المناسبة وكيفية التغذية ونوع الألبسة! «و لو أمكن وضع التهذيب الإسلامى الصحيح للاستهلاك وبلحاظ منع الاسراف والتبذير، فانّ أصحاب الأموال سوف لن يجدوا حلًا سوى استثمار عوائدهم الإضافية فى توسيع فعالياتهم الاقتصادية، أى أنّهم سيضطرون للعمل بما يخدم مصلحة المجتمع والأمّة، ولا يتحمل أصحاب هذه الأموال سوى الجهود التى تبذل للحفاظ على هذه الأموال وإدارتها».

الأنشطة الاقتصادية المحظورة فى الإسلام

اشارة

«إنّ نظرة إلى أنواع الفعاليات الإنتاجية والتجارية العشرة أدناه التى يحرمها الإسلام، تدل على مدى الدقة وسعة الأفق التى يتحلّى بها هذا الدين فى تنظيم «خطة اقتصادية سليمة» و «السيطرة على نمو رأس المال». من المهم جدّاً أنْ نعلم أنّ «القضايا الإنسانية والأخلاقية» غير منفصلة عن «القضايا الاقتصادية» فى المذهب الاقتصادى الإسلامى، بخلاف المذاهب الاقتصادية الشرقية والغربية التى تنظر إلى الاقتصاد بصفته أمراً أصيلًا ونهائياً، وبذلك يضعون جداراً عالياً بين الاقتصاد والمسائل الإنسانية والمعنوية. و لهذا السبب نجد اختلاف نظرة الإسلام فى جميع المراحل مع نظرة المذهبين الشرقى والغربى وبالتالى فانّ الكثير من الفعاليات الاقتصادية والعوائد التى يجيزها هذان المذهبان ممنوعة فى الإسلام. و تبدو هذه الحقيقة جلية عندما ننظر إلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية المجازة وغير المجازة فى

الإسلام، كما تبدو الحدود الكثيرة التى أقرّها الإسلام فى هذا المجال والتى لها أثر مباشر فى الوقوف بوجه تضخم الثروة وتمركزها. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۷۶ و من خلال ملاحظة المعاملات الأساسية العشرة التى حرمها الإسلام يتبيّن بوضوح هذه الحقيقة:

۱- بيع وشراء الأشياء المضرّة

يخطر الإسلام بيع ما فيه الضرى (سواء كان ضررها جسمياً أو أخلاقياً أو اجتماعياً) ومن أمثال ذلك بيع وشراء المخدرات والأشياء النجسة والملوّثة، وكل شيء يسبب تلوثاً وفساداً فى المجتمع.

۲- بيع وشراء الآلات المحرمة

يحظر بيع آلات الحرام كأدوات القمار، وكذلك المسكوكات وأوراق النقد المزوّرة واستيرادها إلى الاسواق. و إنّ جميع الوسائل التى ينحصر دورها فى الأعمال غير المشروعة يحرم إنتاجها كما يحرم بيعها وشراؤها.

۳- بيع وشراء البضائع المحللة التى نعلم بالاستفادة منها فى إلحاق الاضرار بالمجتمع

(سواء كان الضرر جسمياً أو اخلاقياً) كبيع العنب وما شابهه من الفاكهة لمعامل المشروبات الكحولية، وإجارة القطار والباخرة والسيارة من أجل نقل المخدرات والمشروبات الكحولية والأشياء المضرّة الأخرى، سواء قصد البائع تقديم العون لمثل هذه الأعمال أم لم يقصد، ولكن من المسلّم به أنّه يستفاد من هذه الوسائل المباحة فى الافساد وإرتكاب الذنوب، أنّ هذه الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۷۷ المعاملات والإجارات محرمة، أى أنّ حكم العلم والإرادة واحد.

۴- بيع وشراء الأشياء التى تؤدّى إلى تقوية شوكة أعداء اللّه

كبيع الأسلحة لمثل هؤلاء الأفراد وحتى بيع الأسلحة لقطاع الطرق واللصوص، وهكذا الأدوات الغير قتالية التى تعينهم على نيل مقاصدهم. و رغم أنّ الفقهاء قد ذكروا «السلاح» فى هذه النقطة، إلّاأن بعض كبار الفقهاء لم يحصروا هذا الأمر ببيع الأسلحة فقط، وإنّما جعلوه عاماً بشكلٍ يشمل كل نوع من أنواع تقوية هؤلاء الأشخاص وإعانتهم بشكل مؤثّر (أسلحة كانت أو غيرها).

۵- التعاون مع الظلمة ومساعدتهم

بشكلِ معاون، موظف، عامل، كاتب، مدير أعمال، مأمور مشتريات، سائق وأمثال ذلك، وبصورة عامة «العضوية فى جهازهم وتشكيلاتهم» ولو لم يتضمن عمله الظلم مباشرة. و فى هذا الاتجاه لا تشمل حرمة هذا العمل واستلام المرتب الشخصى الذى يؤمر من قبل جهاز ظالم وجبار بتعذيب الأبرياء والتنكيل بهم فحسب وإنّما يتعداه ليشمل الكاتب الخاص والمحامى وحتى الطباخ والطبيب الخاص بالظلمة، فانّ أعمال هؤلاء ممنوعة فى الفقه الإسلامى أيضاً كما تحرم الاجور التى يتقاضونها.

۶- جميع أشكال الأعلام المضر

(سواء كان ضرراً جسمياً أو أخلاقياً)، وهكذا جميع الوسائل المختصة الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۷۸ بهذا العمل ممنوعة ويحرم بيعها وشراؤها، ومنها ما يطلق عليه اسم «كتب الضلال» أو لا ينطبق عليه ذلك ولكنه مضرٌ ومفسد على كل حال وأنّ

أعمال جميع الأشخاص الذين يعملون فى مثل هذه الأجهزة والمؤسسات حرام ويحرم أيضاً ما يستلمونه من مرتبات. و يتجسّد عمق هذا التعليم الإسلامى تماماً من خلال التوسع الشديد فى وسائل الإعلام فى عالمنا اليوم والدور الذى تقوم به هذه الوسائل فى فساد المجتمع والمساعدة فى توسيع رقعة هذا الفساد أو الدور المعاكس الذى يمكن أن نقول به فى بناء المجتمع وإصلاحه.

۷- جميع أشكال التزوير وصنع البضاعة المزوّرة

كما يخطر بيعها وشراؤها، وإنّ الأجور التى يستلمها الأشخاص الذين يعملون فى أجهزة يكون عملها إنتاج مثل هذه البضائع غير مباحة عمالًا كانوا أو موظفين.

۸- استلام أجور فى مقابل القيام بمهمة واجبة

تعتبر واجباً على الإنسان ممنوع فلا يمكن لأىشخص أن يأخذ أجوراً وهدايا مقابل جهاد الاعداء أو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر أو القضاء أو التعليم والتربية وغير ذلك ممّا يتضمن وجوباً، لأنّ جميع هذه الأعمال تعتبر واجبات شرعية يتحمل كل مسلم أداءها، ولا يمكن استلام شىء مقابل تنفيذ عملٍ واجب، وأمّا الأشخاص الذين يؤدّون خدمة بوقت كامل أو بشكل مؤقت فى هذه الأمور يتمّ تلبية تأمين احتياجاتهم عن طريق بيت المال. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۷۹ و هكذا الأمر بالنسبة للموظفين والعمّال الذين تستخدمهم الحكومة الإسلامية ويقومون بوظائف وظائف يقدمون من خلالها الخدمة لأبناء الشعب لا يحق لهم استلام أىّ أجرة أو هدايا مقابل هذه الخدمة وعليهم أن يؤدّوها بشكل مجانى، إلّاأن تخصص الحكومة الإسلامية نفسها وفى بعض الحالات رواتب للأفراد مقابل إداء هذه الخدمات.

۹- أخذ الرشوة

لابطال حق أو إحقاق حق، وحتى الدليل الذى دلّ على هذه المظلمة فإنّ أعمال جميع هؤلاء حرام وتحرم أيضاً الأموال التى يستلمونها من هذا الطريق. و كذلك أخذ الرشوة من أجل أداء الحق، كأن يدفع المراجع مبلغاً من المال لإدارة من أجل التسريع فى الوصول إلى حقه وانجاز عمله، فانّ جميع هذه الأعمال محرّمة وممنوعة ولا تعتبر هذه الأموال ملكاً لطرفٍ معين.

۱۰- الاحتكار

و خزن المواد الغذائية وقت اشتداد الحاجة إليها من قبل الناس وكذلك ندرة وجودها فى السوق، فهذا العمل ممنوع وبإمكان الحكومة الإسلامية إجبار المحتكرين على بيع هذه المواد، وإذا أراد هؤلاء وضع أسعار مجحفة لهذه المواد فيمكن للحكومة الإسلامية إجبارهم على تخفيض قيمتها، وإذا امتنع هؤلاء عن القيام بهذا العمل فللحكومة الإسلامية أن تعمل على تعيين قيمة هذه المواد آخذة بنظر الاعتبار مصالح الجميع. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۸۰ و أمّا بالنسبة للمواد غير الغذائية، فإذا كانت هناك حاجة شديدة وماسة لبضاعة محتكرة وأن استمرار احتكارها يؤدّى إلى اخلال فى نظم المجتمع الإسلامى، فان الحكومة الإسلامية يمكنها التعامل مع هذه المواد كما هو الحال بالنسبة للمواد الغذائية. إنّ الكثير من الفعاليات الاقتصادية التى مرّ ذكرها مسموح بها فى جميع المذاهب الاقتصادية الشرقية والغربية، ولا يوجد أى تحريم أو منع تجاهها، وإذا يوجد جزء من هذه الفعاليات يمنع ممارسته فى هذه المذاهب فهو منع غير جادّ فى كثير من الحالات، إلّاأن الإسلام قد حرمها جميعاً. إنّ كلًا من الحالات العشر المذكورة سابقاً التى قد بحثت بشكل تفصيلى فى كتبنا الفقهية لا يمكن استيعابها جميعاً فى هذا البحث المختصر.

آفاق الأنشطة الاقتصادية المحظورة فى الإسلام

لا بدَّ فى البداية من الفات نظر القارىء إلى قضية أساسية: إنّ النظم «الرأسمالية» و «الاشتراكية» رغم كونها تحكى عن قطبين متضادين إلّا أنّ هناك قواسم مشتركة بينهما تدلّ على أنّ مواكبة أحد هذين النظامين للآخر فى مستوى واسع هو أكثر من مستوى التضاد الظاهرى بينهما: ١- أنّ الصفة المادية هى الغالبة فى كلا النظامين الاقتصاديين، حيث تتفق الايديولوجيتان فى إعطائهما الأصالة للمادة. ٢- يعتبر كلا النظامين «الاقتصاد» أساساً وقاعدة لجميع النشاطات الاجتماعية والسياسية وحتى بالنسبة للأحداث والوقائع، غاية الأمر أنّ الاشتراكية تطرح هذا الأمر بشكل صريح وبصفته أحد الأسس الأيديولوجية أمّا الرأسمالية فانّها تؤمن بصحة ذلك عملياً ولكنها لا تصرّح به. فعلى سبيل المثال نرى الحرب والسلام، والثقافة والتعليم والتحقيق العلمى والاعلام وحتى المسائل الفنية والرياضية فى النظام الاقتصادى لأمريكا ناهية العالم تسير فى خدمة المصالح الاقتصادية، وحتى الكثير من الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ١٨٢ الفلاسفة المعروفين فى مثل هذه الدول يعملون على تبرير هذا النظام، ولو لم يكونوا فى هذا المسير لم يبلغوا هذه الدرجة من الشهرة. ٣- أنّ كلا النظامين يعترف بالمجتمع الطبقى، أحدهما يؤمن به فى كلّ وجزء المجتمع (النظام الرأسمالى) والآخر يؤمن به لكل المجتمع الإنسانى، وإن قاموا بإلغاء هذا الشيء فى حدود خاصّة كما هو الحال فى روسيا والصين وغيرهما على الظاهر (النظام الاشتراكى) ولهذا لم نرَ أبداً هذه الدول تنظر إلى الدول الاشتراكية الأخرى كما تنظر إلى بلادها، ولا تهتم إلّا بمصالحها الخاصّة. ۴- أنّ الروح القومية والوطنية هى الغالبة فى النظامين، على الرغم من مناواتهما با لمجتمع العالمى، ولهذا السبب ينظرون إلى الأحداث فى العالم من زاوية مصالحهم الشخصية، ويتخذون المواقف تجاه هذه الأحداث على أساس الموازين التى تتحكم بمصير بلادهم والمقاييس القومية. ۵- أنّ كلا النظامين يبحث عن مناطق لنفوذه، ويستخدم الاثنان أساليب متشابهة لهذا الغرض: كالتخطيط لانقلاب عسكرى (أحدهما فى اليمن والآخر فى شيلى و ...)، والتشبث بالأساليب العسكرية (أحدهما فى أفغانستان وغيرها والأخرى فى فيتنام وغيرها)، وزرع العملاء والأقمار عن طريق اعطاء الأسلحة والمساعدات الاقتصادية وإيجاد العلاقات الثقافية وارسال المستشارين أحدهما باسم انقاذ الشعوب المكافحة والآخر باسم إنقاذ الشعوب من مخالب الشيوعية الملحدة والمعادية للحرية والبشرية! و بناءاً على ذلك لا يوجد فرق يذكر بين النظامين عملياً فى الكثير من القضايا الأساسية وفى البُنى التحتية، على أنّ هناك فرقاً ملحوظاً هو أنّ الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ١٨٣ أحدهما يلغى الملكية الخاصّة فى إطار حدوده السياسية والآخر يدعمها بكل قوة وقدرة. ج ج و لنعد الآن إلى جوهر البحث، أى نتاجات الأنشطة الاقتصادية غير المجازة فى الإسلام وننظر إلى آفاقها بالقياس إلى النظامين الاقتصاديين المذكورين سابقاً. إنّ بحث المسائل العشر التى أشرنا إليها فى الفصل السابق يبيّن الموقف الاقتصادى الخاص الذى يتخذه الإسلام فى القضايا الإنسانية، فقد طالعنا فى هذه المسائل مثلًا أنّ إنتاج أى محصول يؤدّى إلى الاضرار وإشاعة الفساد فى المجتمع الإنسانى ممنوع. وهكذا الأمر بالنسبة لبيع وشراء هذا المحصول والخدمات الأخرى المتعلقة بهذا الأمر. كما رأينا أن بيع أى وسيلة تؤدّى إلى تقوية أعداء اللّه، سواء كانت أسلحة أو غيرها ممنوع أيضاً. و قرأنا أيضاً أنّ مدَّ يد العون للظلمة والمستكبرين، والانتماء لتشكيلاتهم حرام، وإنّ لم يقم الإنسان بعمل ليس فيه ظلم مباشر (هذا الحكم لا يختص بالبلدان الإسلامية وإنّما له وجهة عالمية). إنّ هذا المنطق بالنسبة للأنظمة الاقتصادية المادية بشرقيها وغربيها أمرٌ غير مفهوم أساساً، فهؤلاء لا يحرّمون أبداً بيع الأسلحة للأطراف المتنازعة فى بلدٍ ما ولا المساعدات الأخرى إن لم نقل أنّهم يعملون على تأجيج النزاعات والصراعات بغية تأمين أسواق داعمة لبضائعهم. نعم، قد يستخدمون هذا التحريم كحربة دولية فى قمع الأمم الضعيفة كما الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ١٨۴ هو الحال فى تحريم استخدام الأسلحة النووية من قبل الآخرين وليس من قبلهم. إنّنا نرى بأمَّ أعيننا قيام الغرب بتقوية إسرائيل المعتدية بجميع الوسائل والسبل وقيام الشرق بدعم الحكم العميل والظالم فى أفغانستان، بينما نجد أنّ المنطق الاقتصادى الإسلامى يمنع أى شكل من أشكال العون لمثل هؤلاء المعتدين والظلمة، وفى أية نقطة من نقاط العالم منعاً باتاً. ج ج و أمّا بالنسبة لوسائل الاعلام والدعاية والكتب والصحافة الأخرى التى نشاهدها فى الشرق والغرب، فيوجد نظامان مختلفان: فالغربيون يعتقدون

بحريـة مطلقة لا قيد فيها ولا تطرح فيها مسائل من قبيل الحق والباطل أو الصـحيح وغير الصـحيح: فهم يتمسـكون بمنطقٍ خاطىء يقول بوجوب نشر أى شيء يحدث فى المجتمع، وكل شيء يطلبه الناس، فالناس هم الذين يميزون بين الحسن والسيّيء، وعلى هذا الأساس فـانّهم لاـ يفهمون معنى لمسائـل الإرشـاد والتوجيه والقيـادة التى يمكن لوسائـل الاعلام القيـام بها وكـذلك عـدم إشاعـة الفحشاء أو الحيلولة دون عرض الأفلام الجنسـية والبوليسـية والإجرامية المضـرّة ذلك أنّهم يعتمدون رغبة الشـعب كمعيار على جواز هذه الأشياء، وبهذا الشـكل فانّهم يعتقدون بجواز أى نوع من الأنشـطة الاقتصادية فى هذا المجال. (طبعاً لا يفوتنا أن نذكر أنّ الغرب يقوم بنوع من التعتيم والتوجيه المخفى لهـذه الوسائل بما ينسـجم ومصالح الرأسـماليين وناهبى الثروات الخطوط الاساسـية للاقتصاد الاسـلامى، ص: ۱۸۵ وهـذا موضوع منفصل ومسـتقل بـذاته. أمّا فى الشـرق فعلى العكس من ذلك، فانّ التعتيم والرقابة تتحكم بالوسائل الاعلامية إلى حـدّ أنّها لا تتحـدث إلّاعمّا يجول فى الخواطر الشخصـية لرؤساء هذه البلدان، ولهذا نجد أنّ هذه الوسائل تغيّر من اتجاهها ۱۸۰ درجة بمجرّد تغيّر زعيم هذه الدولة أو تلك مثل سـتالين أو ماو. أمّا فى الإسـلام فلا وجود لتلك الحرية المطلقة ولا تلك الدرجة من الرقابة والتعتيم، فانّ الاسـتفادة من وسائل الاعلام بهـذين الشـكلين حرام ومشـمول بقانون نشـر كتب الضـلال، بل يجب أن تسـير جميع هـذا الوسائل وهـذه المؤسـسات الكبيرة وفق برنامج صـحيح من أجل خدمة التكامل الإنسانى. كما أنّ اسـتلام الاجور مقابل القيام بوظائف واجبـة أمرٌ غير جائز فى الاقتصاد الإسـلامى، لأنّ معنى وجوب عمل ما هو أن يؤدّى هـذا العمل بصـفته ديناً إلهياً أو ديناً اجتماعياً وهو يعود بالنهايـة إلى الدين الإلهى. فهل يمكن أن يسـتلم الإنسان أجراً مقابل أدائه لدَين معين؟ إنّ هذه المسألة التى تبيّن بُعداً جديداً فى الاقتصـاد الإسـلامى لا مفهوم لها فى الأنظمـة الاقتصاديـة الغربيـة والشـرقية. و من الجـدير بالـذكر أنّ من المسائل التى تطرح فى الفقه الإسـلامى هى وجوب السير بالمجتمع نحو الاكتفاء الذاتى اقتصادياً على جميع أعضاء هذا المجتمع فرداً فرداً، ولهذا يجب على جميع الأفراد وجوباً كفائياً العمل على تأمين حاجات المجتمع فى مجالات الصـناعة والزراعـة وتربيـة الماشـية والخـدمات والعلوم والثقافة (و الحال أنّ هـذه المسؤوليـة فى الاقتصاد الغربى الخطوط الاساسـية للاقتصاد الاسـلامى، ص: ۱۸۶ والشـرقى ملقاة على عاتق الحكومات فقط). طبعاً من الواضـح أنّه إذا لم يسـتلم أى فرد أجرة مقابل أدائه لوظيفـة واجبة فإنّ نظام المجتمع سـيتعرض إلى الاضـطراب، ولهذا فقـد اسـتثنى هـذا الأـمر من القانون المـذكور سابقاً (تحريم أخـذ الأجور على الواجبات) (لاحظوا بدقّـة). الخطوط الاساسـية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۸۷

السبل الكفيلة بتحديد الثروة

اشارة

إنّ الخطوة الأولى هى مكافحة الربا بجميع أشـكاله. ما دامت البنوك الربوية موجودة فى البلدان الإسلامية، لا يمكننا الادعاء أن نظامنا الاقتصـادى اسـلامى، ولاـ ثورى! هنـاك حقيقـة مسـلمة حتى لطلاـب الابتدائيـة هى أنّ مـارد الثروة إذا أطلق له العنان فى المجتمعات الإنسانية دون أى ضابطة أو رقابة فانّه سيبتلع كل شـيء بما فى ذلك الثروة نفسها! فكيف يرتجى الأمن والطمأنينة فى مجتمع فيه أقلية مرضـها تخمتهـا وقلقهـا إزديـاد ثروتها، وأكثريـة تعانى من الجوع والفقر، فهـذا هو «الإلقاء فى التهلكـة» الـذى أخبر به القرآن الكريم، والـذى يتحقق بعد ترك الانفاق، والحديث فى هذا الشأن كثير فى المصادر الإسـلامية. غير أنّ هناك سؤالًا يتبادر إلى الأذهان هو: ما هى الطرق العمليـة التى يقترحها الإسـلام لتحديـد وترشـيد الثروة، دون اللجوء إلى الاتجاهات الشـرقية أو الغربية ودون أن نفقد أصالة الإسـلام التوحيديـة؟ قلنا إنّ دراسـة للفقه الإسـلامى تدلّ على أنّ الإسـلام قد وضع مجموعة متقنة ومترابطة من الأحكام والقوانين من أجل تحقيق هذا الهدف وسـنقوم الخطوط الاساسـية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۸۸ ببحث هـذه الأحكام والقوانين فى هذا الفصل من بحثنا (المتعلق بالمحاور الأساسية للاقتصاد فى الإسلام)، وقد أشير إلى جزء منه سابقاً.

أ- مكافحة الربا بجميع أشكاله

من أهم وسائل تحديد وترشيد الثروة، مكافحة الربا التى تعتبر عاملًا مهماً من عوامل «الاقتصاد العالمى المريض» سابقاً وحالياً. أنّ الربا هو أحد الجذور الأساسية للتقسيم غير العادل للثروة فى المجتمعات الإنسانية وهو الآن يشكّل غدّة سرطانية قاتلة فى النظام الرأسمالى والسوقى. إنّ المشكلة الكبرى التى يعانى منها هذا النظام المعادى للبشرية تكمن فى تشابك نسيجه مع الربا بشكلٍ أصبح إمكان فصله أمراً مستحيلًا. و هذا هو ما يجب أن يكون، لأنّ النظام الرأسمالى لا ينفصل عن الاستعمار، والاستعمار فى جانبه الاقتصادى لا يمكنه أن ينفكّ عن الربا أساساً، وهذا الأمر بحدِّ ذاته كمين كبير لاستعمار الإنسان ولرؤوس الأموال! و لهذا السبب نجد فى النظام البائد (الشاهنشاهى) الذى كان اقتصاده يسير فى ركاب الاقتصاد الغربى، وأحد زوائده وذيوله، كلما نتناول فى الحديث موضوع حذف الربا، كانوا يقولون إنّ هذه الأحاديث أصبحت قديمة! لأنّ الاقتصاد المتقدم فى عالمنا يوم لا يدور إلّابالربا، وإنّ حذف الربا والبنوك الربوية يعنى تزلزل أركان الاقتصاد العالمى (حيث إنّ هؤلاء لا يعرفون غير عالمهم).

الذرائع التى يتمسك بها دعاة النظام الربوى:

إنّ «فلاسفة الاقتصاد الاستعمارى الغربى» لا يرون من عيب للربا فى نظامهم الاقتصادى فحسب، وإنّما يصفونه أحد عوامل النمو الاقتصادى! ولهذا السبب بالضبط يقولون ان التغييرات التى تحدث فى الظروف الاقتصادية فى عالمنا الحاضر تستوجب إباحة الربا، لأنّ الناس سيمتلكون الأموال والمنزل والسيارة والمعمل ووسائل الزراعة وغير ذلك بواسطة الاعتبارات والقروض الربوية المصرفية، وبدون ذلك ستتعرض عجلة الاقتصاد للركود. فيقولون: إنّ الربا المحرّم هو المأخوذ من المستهلك المسكين، وهو الذى يطلق على القرض الذى يأخذه الإنسان لتأمين حاجاته اليومية، أمّا إذا كان هذا القرض لأمورٍ إنتاجية وتجارية وتدرّ بالأرباح على الإنسان فما هو المانع من اشتراك المقرض فى هذه الارباح، وأساساً إذا لم يكن شريكاً فلا معنى لاعطائه القرض! وبالتالى يستنتجون أنّ اختصاص مقدار من الفائدة للمدخرات الثابتة وغيرها دافعاً مؤثراً فى جذب استقطاب الأموال نحو البنوك ومنها إلى الانتاج. فإذا حذفنا الفائدة بشكل مطلق فذلك يعنى أننا أخرجنا هذه الأموال من حيّز المعاملات. أضف إلى ذلك، أنّنا لو لم نسحب رؤوس الأموال الصغيرة إلى البنوك الربوية وذلك عن طريق اعطائها فائدة معيّنة، فانّها ستستخدم فى جوانب استهلاكية (و قد تكون على الأعم الأغلب مصارف كمالية أو شبه كمالية) وهو أمرٌ معلوم خطره وأضراره، فانّه سيؤدّى إلى فناء رأس المال من جهة، وإلى زيادة التضخم وغلاء الأسعار من جهة أخرى. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۹۰ إذن فالظروف الحالية فى عالمنا المعاصر ليست غير مؤاتية لحذف الفائدة فحسب، بل إننا لو افترضنا إمكانية هذا الأمر فانه لا يسير فى مصلحة المجتمع. ج‌ج هذا هو منطق العلماء الذين يلتمسون الذرائع للأنظمة الاقتصادية الربوية التى لها ظاهراً خدّاعاً، وباطناً كالسم القاتل. أمّا الباحث المتحرر من وساوس القوى الاقتصادية الشيطانية المهيمنة على العالم وأبواقها الدعائية، يمكنه من خلال البحث والمطالعة العميقة التوصل إلى حقيقة أنّ الربا فى الماضى والحاضر وحتى فى المستقبل لا ينتج عنه سوى التراكم الرهيب للثروة بيد عدّة من الأفراد، هذا التراكم الذى يعود على أكثرية المجتمع المطلقة بالبؤس والمسكنة. «أنّ أيّاً من المجتمعات لا يمكنه ادّعاء الحرية والخروج من هيمنة القوى الاستعمارية ما لم يحذف «الربا» كلياً وجزئياً من نظامه الاقتصادى، وأساساً أى مكان يوجد فيه الربا فإنّ التبعية أمرٌ لا مفرّ منه». إنّ أوضاع الربا فى عالم اليوم ليست بأفضل من أوضاعها فى السابق، بل إنّها برزت بأشكال تُعدّ أكثر خطورة، ذلك أنّ الأفراد فى السابق كانوا يعطون أموالهم الشخصية للآخرين ويحصلون على الفائدة منها، أمّا اليوم فانّ البنوك الربوية تأخذ أموال الناس ثم تعطيها للآخرين وترفع من الفوائد على هذه الأموال، وهذا أسوأ أنواع الربا! حتى أنّ هذه البنوك تقوم أحياناً باستحصال الكثير من الفوائد من مبلغ الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۹۱ معين من المال دون أن يكون أصل هذا المبلغ ملكاً لها، فعلى سبيل المثال يودع شخص مبلغاً قدره ألف دينار

بصفة حساب جارى فى البنك، ويقوم البنك باقراض هذا المبلغ لشخص آخر ويأخذ فوائده، ويقوم الشخص الآخر بشراء بضاعة معيّنة بهذا المبلغ، ويأخذ البائع هذا المبلغ ليضعه فى حساب توفيره فى البنك ويأخذ البنك هذا المبلغ مرة أخرى ليعطيه لشخصٍ آخر ويأخذ فوائده للمرة الثانية، وهكذا ثالثة ورابعة و ... و من هنا تبدو البنوك الربوية وكأنّها طفيليات تنمو فى كل طريق وزقاق، وتنتشر بسرعة مثل الغدة السرطانية. و سنقوم بإذن اللّه فى البحوث القادمة بدراسة النظرية الإسلامية فى الربا والفلسفات السبع لتحريمه التى وجدناها فى المصادر الإسلامية وهكذا حدود مفهوم الربا، والطرق المصطنعة للتهرب من الربا. و فى ختام هذا البحث نرى من الازم الاشارة إلى أنّ البنوك الربوية ما دامت موجودة فى بلدنا (تحت أى عنوان أو اسم) لا يمكننا الادّعاء بأنّ النظام الاقتصادى الموجود فى البلاد نظام إسلامى لاربوى وثورى بالكامل. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۹۳

الربا، محاربة اللّه

كان الحديث عن طرق تحديد الشبح المخيف للثروة فى المجتمع الإنسانى من وجهة نظر الإسلام، وقد بدأنا فى الحديث عن الخطوة الأولى أى مكافحة الربا، والفائدة التى تنخر جسد الاقتصاد السليم كالارضة وبالتالى تجعل هذا الاقتصاد منهاراً، وتوجد مكانه إقتصاداً غير متوازن ومقرون بالاستغلال والظلم والفساد. و الآن ومن أجل فهم النظرية الإسلامية نلقى نظرة على مجموعة من الآيات والروايات الملهمة التى جاءت فى هذا المجال، كى نستخرج رأى الإسلام مع بيان فلسفة هذا الحكم من خلالها. و قبل ذلك لا بدّ من الاشارة إلى نقطة مهمّة هى أنّ الناس فى عصر انبثاق الدعوة الإسلامية كانوا قد انغمسوا فى الجاهلية فى مستنقع الربا وما ينشأ عنه من آثار وخيمة بحيث لم يكن من السهل تحريم الربا دفعة واحدة كما هو الحال فى الحالات التى بلغ الفساد والانحراف فيها حداً غير عادى حيث بدأ الإسلام بالانذار أولًا ثم إنذار آخر أشدّ من الأول، وثالثٍ أشدّ، وبعد ذلك جاء النهى الصريح والتحريم المطلق، كل ذلك من أجل ترسيخ حكم اللّه أكثر فأكثر وتحكيم جذوره. فقد جاء فى سورة الروم الآية ۳۹ أول انذار بشأن أكل الربا: «وَ مَا آتَيتُم الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۹۴ مِنْ رباً لِيَربُوا فِى أموالِ النّاس فَلا يَربُوا عِندَ اللّهِ وَمَا آتَيتُم مِنْ زَكاةٍ تُرِيدُونَ وَجَهَ اللّهِ فَأُولئِكَ هُم المُضعِفُونَ». و فى سورة النساء آية ۱۶۰- ۱۶۱ يذكر القرآن أربعة أشياء كانت سبباً لتحريم الطيبات من قوم اليهود وهى الظلم وصدّ الناس عن سبيل اللّه وأخذ الربا وأكل أموال الناس بالباطل. «فَبِظُلمٍ مِنَ الّذِينَ هَادُوا حَرّمنا عَلَيهم طَيّباتٍ أُحِلَّتْ لَهُم وَبِصَدِّهِم عَنْ سَبيلِ اللّهِ كَثيراً* وَأخْذِهُم الرِّبَوا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأكْلِهِم أموالَ النّاسِ بِالبَاطِلِ ...». و يبدو أنّ الظاهر من «الطيبات» هو بعض أنواع اللحوم الحلال التى حُرّمت على اليهود عقاباً لهم، أمّا الباطن فقد يكون ذا معنى أوسع، كالحياة الطيبة والاقتصاد السليم، وبالتالى مجتمع طيب مع اقتصاد سليم. أمّا فى سورة آل‌عمران الآية ۱۳۰ فقد جاءت نبرة الحديث أكثر شدّة، وقد جاء النهى الصريح فى هذه الآية عن نوع من الربا الشائع آنذاك وهو «الربا المضاعف» (الربا فى الأصل والفرع). «يَا أَيّها الّذِينَ آمنُوا لا تَأْكُلوا الرِّبَوا أضعَافاً مُضَاعَفَةً وَاتّقُوا اللّهَ لَعَلَّكُم تُفْلِحُونَ». و بهذا الشكل اعتبر ترك هذا النوع من الربا سبيلًا من سبل فلاح الإنسان والمجتمع. و أخيراً جاء التحريم القاطع والنهى الصريح فى الآيتين ۲۷۸ و ۲۷۹ من سورة البقرة وبعبارات حاسمة. «يَا أَيُّها الّذِينَ آمنُوا اتَّقوا اللّهَ وَذَرُوا مَا بَقى مِنَ الرّبا إنّ كُنتُم مُؤمِنِينَ* الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۹۵ فإنْ لَم تَفْعَلُوا فَأذَنُوا بِحَربٍ مِنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ «۱» وَإنْ تُبتُم فَلَكُم رُؤُوسُ أموالِكُم لا تَظلِمُونَ وَلا تُظلَمُونَ». لقد جاء تعبير «الاذن بالحرب» فى القرآن المجيد فقط فى شأن هذا الذنب الكبير، وهو دليل على ما يتميّز به هذا الذنب عن سائر الذنوب، ذلك أنّ الربا هو محاربة عباد اللّه والمستضعفين، ومحاربة هؤلاء تعنى فى الحقيقة حرب اللّه سبحانه وتعالى! و العجيب أنّ الآيات التى سبقت هاتين الآيتين من سورة البقرة قد وصفت المرابين على أنّهم مرضى نفس لا يقومون إلّاكما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس. و هذا المعنى أو الاشارة إلى أوضاع هؤلاء فى الحياة الدنيا أو فى يوم البعث، الذى هو نتيجة وانعكاسٌ لأعمال تلك الحياة، إنّما يدلّ على أنّ هؤلاء هم كالأشخاص الذين لا يتمكّنون من الاحتفاظ بتوازنهم، فيقومون بامتصاص دماء الآخرين كالطفيليات وسرقة جهودهم وبالتالى ضرب التوازن الاقتصادى بجنون الثورة الذى يتولّد لديهم،

الأمر الـذى يؤدّى بالنهايـة إلى شـمول هـذه الحالـة هؤلاء الأفراد أنفسـهم لتسوقهم إلى دار الفناء. و من الجـدير ذكره أيضاً ما جاء فى نهايـة هـذه الآيـة من العقـاب الـذى وعـد به البـارى جلّ وعلا الكافرين: «وَ مَنْ عادَ فَأُولَئِکَ أَصـحابُ النّارِ هُم فِيها الخطوط الاساسـية للاقتصاد الاسـلامى، ص: ۱۹۶ خالِـدُونَ». أليس فى ذلک دليل على أنّ الربا ينخر إيمان الإنسان تـدريجياً كالارضـة، وبالنتيجـة يخرج الإنسان المرابى من هـذه الدنيا ولا إيمان له!!. ج ج كما ورد فى الأحاديث الشـريفة بحوث عديدة بشأن الربا نشـير إلى نماذج منها: ۱- جاء فى حديث عن رسول اللّه وهو من ألفاظه الموجزة التى لم يُسـبق إليها: «شـرّ المكاسب كسب الربا». «۱» أى أنّ الربا فى نظر النبى الأكرم صـلى الله عليه و آله أشـرّ من جميع الأعمال والمكاسب الغير مشـروعة وأسوأها وأكثرها قبحاً وتلوثاً، وإذا نأخـذ كلمـة (جميع) بنظر الاعتبار فى هذا المكسب يتبيّن مدى سوئه ونفرته. ۲- عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «إذا أراد اللّه بقوم هلاكاً ظهر فيهم الربا». «۲» و المقصود من هذا الحديث هو أنّ القدرة التخريبية للربا بدرجة يمكنها جرّ مجتمع كاملٍ نحو الدمار والهلاک. و فى رواية أخرى نقرأ «لم يزل فى لعنـة اللّه والملائكـة ما كان منه عنده قيراط». و خلاصة القول أنّ موقف الإسـلام تجاه مسألة الربا جاء صـريحاً وحاسـماً وواضـحاً بحيث لا يدع مجالًا لأىشكٍ وشبهةٍ لدى أى شخص، فى أنّ المجتمع لا يمكنه أن يكون إسلامياً بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة ما لم يطهّر من الربا بشقيه الفردى والجماعى. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۱۹۷

سبع نقاط فى فلسفة تحريم الربا

اشارة

إنّ المال يمكنه فقط أن يكون وسيلة لانتقال القيمة وليس بضاعة مربحة لأنّ هذا الأمر يُعدّ تحريفاً فى فلسفة وجود المال وقد أجمعت الأديان على حرمـة الربا. لقد أشـرنا فى البحوث السابقة إلى حقيقة أنّ أى شـىء يتمتع بالقداسة بين الأمم والشـعوب المختلفة هو دليل على تميزه بجـذور فطريـة، وهذا ما يصدق على الربا تقريباً (لندع جانباً الأفكار الشائعة فى عالمنا اليوم والتى غيبت الكثير من الجوانب الفطريـة ونظرت إليها بعين الاسـتهزاء والسـخرية وهـذا الفقـدان للذات المتولّد لدى الإنسان المعاصـر حديث ذو شـجون). و على هذا الأساس لا يقتصـر تحريم الربا على الإسـلام وإنّما له جـذور فى الشـرائع والملل السابقـة أيضاً. فانّ مطالعـة لكتب العهـد القديم (كتب التوراة) تدل على أنّ هذا العمل يُعتبر قبيحاً وسـيئاً فى الديانتين اليهودية والمسـيحية (حيث إنّ المسـيحيين يعترفون بالتوراة أيضاً): فقد جـاء فى الفصل ۲۵ من سـفر لاوى أحـد أسـفار التوراة: الخطوط الاساسـية للاقتصاد الاسـلامى، ص: ۱۹۸ «إذا أُصـيب أخوک بالفقر وجاءک وهو معـدم، فخـذ بيده، غريباً كان أم ضـيفاً، حتى يعيش معک، ولا تعطه مالًا بالربا ولا طعامک له بالمرابحة». وجاء فى سـفر الخروج الفصل ۲۲: «إذا أردت أن تقرض مالًا لأحد من قومى جاءک فقيراً فلا تكن مثل الطالب ولا تأخذ عليه رباً». و جاء فى التاريخ العام «لويل دورانت» أنّ الربا لم يكن شائعاً بين الإيرانيين القـدماء، وإنّ الوفاء بالـدَّين يعتبرونه واجباً مقـدساً. «۱» و هكذا الأمر بالنسبة للهنود، حيث تدل النصوص التاريخية على عدم ممارسـتهم للربا. «۲» كما يسـتفاد ذم الربا فى الصـين القديمة على ضوء المثل الصينى المعروف «أنّ اللصوص الكبار يمارسون الصيرفة» «۳» و ليس من العجب هذا الاتفاق فى الآراء بين الأمم والأديان المختلفة تجاه الربا، لأنّ الربا هو فى الحقيقـة لصوصـية مخزيـة بمظهر المعاملـة بل تأتى أحياناً تحت سـتار «المساعـدة»! و ليس هناک إنسان لا يـدين هذه «السرقة» بتمام وجوده وأحاسيسه ولا يبرأ منها!

فلسفة تحريم الربا:

اشارة

و من خلال البحوث التى أجريناها لحدّ الآن نجد أمامنا سبعة نقاط فى فلسفة تحريم الربا:

۱- تناقض الربا مع فلسفة إيجاد النقود

لا بـدّ قبل كل شـيء من ملاحظـة نقطـة مهمّة هى أنّ الربا يتناقض وأصل فلسـفة وجود النقود التى جاء اختراعها كوسـيلة بنّاءة للبشـر، فالربا يحوّل النقود من (واسـطة سـليمة لنقل القيمـة) إلى «بضاعة كاذبة». و توضـيحاً لذلك نقول أنّ قصة ظهور النقود فى المجتمعات البشـرية قصة طويلة ومفصـلة، فالدلائل تشير إلى أنّه فى البداية لم تكن هناك نقود، وإنّما كانت المعاملات تتمّ بشكل تهاترى وتبادل بضاعـة بأخرى، ولا زال هـذا التبادل فى البضائع سارياً فى الكثير من القرى النائيـة والتى يقلّ فيها تبادل النقد، حيث يقوم كل شـخص بالسـعى لإنتاج نوع من البضاعـة ثم يشترى من الآخرين ما يحتاجه من البضائع الأخرى، مثلًا يعطى حنطـة، ويأخذ مكانها أرزاً، أو ألباناً أو حتى أحذيـة أو طاقيـة أو ملابس، وهـذه المعاملات كـانت موجودة فى البدايـة. إلّا أنّ اتسـاع المجتمعات الإنسانيـة قـد نتج عنه مشـكلات كثيرة واجهتها هذه المعاملات للأسباب التالية: أوّلًا: صـعوبة انتقال جميع البضائع إلى السوق لشـراء بضائع أخرى بدلًا منها. ثانياً: كثيراً ما كان يـذهب الإنسان ليبادل ما لديه بشـيء يحتاجه، ولكنّه يواجه بعدم حاجة الطرف الآخر لبضاعته ولهذا لا تتم المعاملة. ثالثاً: كـان الاحتفـاظ وخزن البضائع المختلفـة يحتاج إلى وسائل وإمكانات كبيرة. رابعاً: أنّ هـذا النوع من المعاملة إذا كان عملياً فى تأمين الحاجة اليومية الخطوط الاساسـية للاقتصاد الاسـلامى، ص: ۲۰۰ فـإنّه غير ممكن بشـكل تجارى واسع وفى كل مكان. و لهـذه الأسـباب صار التفكير بالبحث عن وسـيلة أخرى لانتقال القيمـة تكون صـغيرة الحجم وقابلة للحمل والانتقال والحفظ فى نفس الوقت، وكذلك دائمة ولا تتلف، ومقبولة من الجميع كى يتمكن الجميع من تبديل بضائعهم بها، وفى المقابل يمكن تبديل هذه الوسـيلة بأية بضاعـة كـانت. فاتخـذت التجربـة البشـرية فى البدايـة بضـائع أخرى، وفى النهايـة تم الاعتراف ب «الـذهب» و «الفضـة» كنقود بسـبب مزاياهمـا الواضـحة والمقبولـة بين جميع أمم العـالم، وبعـد اتساع المبادلات بين المـدن والبلـدان، بل بين القارات وإزدياد حجم هـذه المبادلات رأوا أنّ المسكوكات الذهبية والفضية أيضاً لا يمكنها تأمين الحاجات المطلوبة، وأصبحت شيئاً يعيق الحركة، إضافة إلى أن الحصول على هـذا الحجم من الـذهب والفضـة لا يبـدو أمراً هيّناً، ولـذلك ظهرت الأوراق النقديـة التى كانت فى البدايـة غطاءً لكمية معينة من الذهب والفضة والمجوهرات الموجودة فى خزائن البلدان، ولكن من الناحية العملية قد لا ترى العديد من الدول نفسها ملزمة بايجاد مثل هذه الكمية من الذهب وغيره، وإنّما الغطاء الأساسـى لها هو قدرة الحكومات ونوع من العهود العامة والجماعية للشعب فى بلدٍ ما. و يمكن الاستنتاج من قصة «النقود» المعقدة التى تخفى بين طياتها أسراراً كثيرة، أنّ فلسفة ظهور النقود واستمرارها كانت دائماً تمثـل دور الوسـيط فى انتقـال وتبلور قيمـة البضـائع، وليست متاعـاً كى تبـاع وتُشترى. و على هـذا الأساس فانّ المرابين الـذين يعطون أموالهم ليسـتلموا فوائـد مقابلها، قد حرّفوا النقود عن فلسـفتها الحقيقة وجعلوا منها متاعاً مزوّراً الخطوط الاساسـية للاقتصاد الاسـلامى، ص: ۲۰۱ وكاذبـاً، وهـذا التحريف يؤدّى حتمـاً إلى بروز آثـار سـلبية فى سـير المعاملات واقتصـاد البشـرية، ومن هـذه الآثـار الركود والتضـخم الاقتصادى وبروز القطبيـة فى المجتمع وغير ذلك. و من هنا يتبيّن أنّ بعض الفقهاء الاجلاء، ومن أجل تسـهيل تهرّب الناس من الربا قـد أجازوا تبـديل مسألـة «القرض» ب «البيع» أى بدلًا من أنْ أقترض منك مثلًا مبلغ ألف دينار سأعطيك ألف ومائة دينار فى السـنة المقبلـة، أقوم بشـراء ورقـة الألـف تومان منك بمبلغ ألف ومائـة دينار وأعيـدها إليك بعـد سـنة، ويقول هؤلاء الفقهاء أنّ هـذه المعاملة لا إشكال فيها لأنّها «بيع» معدود، وهذا النوع من التهرب لا يبدو صحيحاً (إن لم يكن هذا الأمر تطاولًا وهو ليس كذلك حتماً لأننا فى بحث علمى)، إذا أخذنا بنظر الاعتبار مفهوم النقود وفلسفتها الأصلية (طبعاً يتوجب على المقلدين الرجوع إلى مراجعهم). فهل رأيتهم أو سـمعتم لحـدّ الآن شـخصاً (لا يقصد الربا) يدفع ديناراً ليعاد إليه، بمبلغ مئة وعشـرة دنانير. بالنسـبة للتعامل بالعملات الأجنبية فهـو بحث مسـتقل وخـارج عن موضـوع بحثنـا، فالفلسـفة العقلانيـة لوجود النقود توجب أن تكون النقود دائمـاً واسـطة لانتقـال القيمة وليست متاعاً مربحاً لأنّه عمل غير صحيح وهو من قبيل «أكل المال بالباطل».

۲- الربا كنز بلاغناء وعلة بلادواء

«ما السبب الذى يجعل المرابين، أشخاصاً كانوا أم مؤسسات ربوية، يزدادون تخمة يوماً بعد آخر، ويزداد دافعوا الربا ضعفاً وبالنتيجة يفقد الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۰۲ الجميع حياتهم فى هذا الطريق». إنّ معرفة القوانين الإسلامية الأصيلة (المحتوى الحقيقى للكتاب والسنة) وخاصّة ما يتعلق منها بالمسائل الاقتصادية، وبعيداً عن أى نوع من التمايل نحو «اليمين» أو «اليسار» يعتبر اليوم من الأعمال الصعبة، ليس بسبب تعقيد الموضوع وإنّما بسبب أنّ الكثير من الاتجاهات الفكرية قد اتخذت قرارها مسبقاً وتسعى جاهدة للحصول على «اذن» لمعتقدها من الإسلام، ثم تطرحه فى الجمهورية الإسلامية بصفته فكراً إسلامياً! إنّهم يتهافتون من أجل العثور على فتوى فى إحدى زوايا الفقه الإسلامى أو آية من بين آيات اللّه البينات أو رواية من الأحاديث الشريفة، ويحاولون تطبيقها على مقاصدهم وذلك عن طريق التفسير أو التأويل، وحتى استخدام أساليب التغيير أو التحريف. ألا يعترف هؤلاء بأنّ الإسلام دين متكامل، وأن ما يتصوروه غير عملى وناقص ناتج عن قصور فى تفكيرهم؟ ألا يعتقد هؤلاء أنّ الإسلام الحقيقى هو التسليم المطلق والمخلص فى مقابل التعاليم الإلهية وليس جرَّ هذه التعاليم نحو الأفكار القاصرة التى يحملها الإنسان؟ ألا يفكر هؤلاء أنّ زج «الأحكام المسبقة» و «الميول» فى الأسس الفكرية الإسلامية يؤدّى إلى القضاء تماماً على أصالة قوانين هذا الدين الخالد، ويأخذ الدين شكلًا يتناسب والزمان أو المكان أو الميول؟ فيتحوّل الإسلام من قائد وموجّه للبشرية إلى وسيلة تتذرع بها الاتجاهات المختلفة؟ الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۰۳ إنّ هذا الأمر يذكّرنا بقصة مستشار أحد السلاطين القدماء حينما سأله السلطان قائلًا: «أريد معرفة رأى الإسلام فى المسألة الفلانية» فأجاب المستشار قائلًا: «يا جلالة السلطان أنّ رأى الشرع المقدس واسع والأمر متعلق بالإرادة الملكية». فما هو الفرق بين مَنْ يقوم بالتذرع ل «الإرادة الملكية» وبين مَنْ يتذرع لإرادة مجموعة معينة وميولها الخاصة؟ إنّ على المسلمين المخلصين والمضحين، وخاصة الشباب المثقف والثورى أن يحذروا من قيام البعض بزج النزعات اليسارية واليمينية فى أذهانهم باسم الإسلام، مستغلين علاقتهم وحبّهم للإسلام العزيز. جج لندع هذا الحديث الذى لا نهاية له ونعود إلى «فلسفات تحريم الربا» التى تشكّل أساس بحثنا. هناك أسباب كثيرة دعت إلى تحريم الإسلام للربا واعتباره «شر المكاسب» ومن هذه الأسباب أنّه «كنز بلاعناء». فالكلّ يعلم أنّ «العمل» هو الجوهر الأساسى لجميع المكاسب السليمة فى الإسلام، سواء كان العمل إنتاجياً أو فكرياً أو خدمياً أو أى عمل بنّاء ومفيد ومثمر آخر. و أى مكسب لا يأتى من العمل فهو مكسب غير سليم، وحتى إذا خصصنا سهماً عادلًا فى رأى الفقه الإسلامى لوسائل الإنتاج واعتقدنا الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۰۴ بشرعية «المزارعة والمضاربة والمساقاة» بشروطها، فانّ ذلك جاء بسبب كونها عملًا متبلوراً ومتراكماً ومضغوطاً. و حتى الإرث الذى يعتبر من الأسس الإسلامية والذى يتناسب مع قانون الوراثة فى عالم الطبيعة، فانّه مقبول بسبب الجهد والعناء الذى بذله «الأب» مثلًا وتركه لابنه الذى يعتبره استمراراً لوجوده تماماً كأن أقوم باهداء أخى ثمرة جهودى وعنائى. و خلاصة الأمر أنّ الكنز الذى يأتى بدون عناء لا مفهوم، له من جانب البناء الطبيعى للإنسان فيما يتعلق بعالم الطبيعة ولا من جانب القوانين الإسلامية التى تتناسب مع قوانين التكوين. و هذا الكنز فى الواقع ملىء بالآلام والمصائب لأنّه يحصد الفوائد من المجتمع دون أن يقدم خدمة لها. إنّ الشخص المرابى أو المؤسسة المرابية، يقوم باقراض الأموال (وأحياناً أموال الآخرين كما هو الحال فى البنوك) للمحتاجين بفوائد ثابتة لا خسائر فيها ولا اضرار بل لا تقبل حتى التأخير (لأنّهم قد أحكموا أمرهم وربطوا المقترض بأنواع الوثائق)، ويحسبون ما يترتب على تأخير الدفع حتى آخر ريال (و حتى لو تأخّر فى التسديد يوماً واحداً) ولا يقبلون بأقل الأضرار. و على هذا الأساس لو تعرض المقترض إلى اضرار فى عمله الإنتاجى أو التجارى فلا يترتب أى شىء على المقرض، كما أنّه ليس فقط غير مستعد للمساهمة فى تحمل الأضرار وإنّما غير مستعد أيضاً للتنازل عن ريال واحد من الفائدة المترتبة على القرض!! الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۰۵ و لهذا السبب نرى المرابى يزداد ثروة والمقترضين يزدادون ضعفاً وهواناً، وكم من مرابى، أشخاصاً كانوا أم بنوكاً، قاموا بالاستحواذ على بيوت المقترضين ووسائل معيشتهم بسبب عدم قدرة هؤلاء على الإيفاء بديونهم والفوائد المترتبة عليها، بالتالى ساقوهم نحو الفقر والفاقة! إنّنا عندما نلقى نظرة إلى الشوارع العامة نجد امتلاءَها بالبنوك الربوية، وجميع البيوت والمحلات والأجهزة الإنتاجية، أو أغلبها، تحت تصرّف هذه البنوك (أو

بملكيتها فى الواقع). ج‌ج و من هنا نفهم أنّ الإسلام عندما شدد على حرمة الربا وأجاز المضاربة والمزارعة وأمثالها (شركة العمل ورأس المال فى الإنتاج والتجارة) فهو بسبب الفائدة التى لا ضرر فيها التى تعود على المرابى، أمّا فى المزارعة وغيرها فانّ الطرفين يشتركان فى الربح والخسارة (بحصص عادلة)، فاذا لم تكن هناك فائدة فلا يحصل أى طرف على شىء، وإذا تعرّض العمل للضرر فيتحمله الإثنان، وإذا حصلت الفائدة فانّها ستشمل الاثنين بشكل عادل. إنّ المغالطة التى يرتكبها الجهّال والغافلون عن القضايا الإسلامية بقولهم أنّ الشركة فى وسائل الإنتاج نوع من الربا، دليلٌ على أحد أمرين: إمّا عدم تحليلهم لمسألة الربا بالشكل الصحيح، أو عدم معرفتهم بالأحكام الإسلامية فى هذا الخصوص. و على أى حال فإنّ الربا محظور ومحرّم فى الإسلام لكونه كنز متضخم وعلة بدون دواء. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۰۶ «إنّ الربا هو أكل مالٍ بباطل وامتصاص دماء الآخرين وسرقة جهود وعناء المكافحين، وهذا هو واحد من فلسفات تحريم الربا».

۳- الربا هو العدو الأكبر للقيم الأخلاقية:

«إنّ تطبيقات المذاهب الاقتصادية الشرقية والغربية محدودة بسبب استنادها إلى القيم المادية الصرفة، أمّا الأسس الاقتصادية الإسلامية فإنّها بنّاءة ومجدية لعدم إهمالها القيم المعنوية والروحية». إنّ غالب ما بحثناه فى مسألة الربا يدور حول المسائل الاقتصادية، والحال للنظام الربوى آثاراً سلبية فى الأخلاق الاجتماعية. و اسمحوا لنا فى بداية البحث أن نذكر حديثين عن الإمام الصادق عليه السلام: ۱- يقول هشام بن الحكم وهو فيلسوف ومتكلم وعالم جليل من علماء الإسلام أنّه سأل الإمام الصادق عليه السلام بشأن فلسفة تحريم الربا. فأجابه الإمام بالجمل القصيرة التالية: «أنّه لو كان الربا حلالًا لترك الناس التجارات وما يحتاجون إليه، فحرّم اللّه الربا لتنفر الناس من الحرام إلى الحلال، وإلى التجارات من البيع والشراء، يبقى ذلك بينهم فى القرض (الخالى من أى نوع من الربح والمتكىء تماماً على الأسس الأخلاقية)». «۱» ۲- وعن «سماعة» أحد أصحاب الإمام الصادق عليه السلام قوله: سألت الإمام: إننى واجهتُ فى القرآن آيات عديدة تتناول مسألة الربا، وأرى أنّ اللّه الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۰۷ تعالى قد كرّر تحريمها. فقال الإمام: أتعلم سبب ذلك؟ قلت: كلا- فقال: «لئلا يمتنع الناس من إصطناع المعروف». «۱» و من خلال هذه الروايات وبلحاظ أسس النظرة الكونية للإسلام يمكن الوصول إلى استنتاج أساسى هو أنّ «المسائل المادية» قد التحمت فى الإسلام ب «القيم المعنوية والأخلاقية»، كالتحام خيوط النسيج ببعضها، بخلاف المسائل الاقتصادية فى المذاهب الغربية والشرقية التى تعالج من وجهة نظر مادية بحتة. و لعل هذا الأمر أحد الأسباب المهمة للطريق المسدود الذى وصلت اليه هذه المذاهب الاقتصادية. إنّ الاقتصاد هو أحد شؤون حياة البشرية ويجب أن تنطبق أبعاده مع أبعاد وجود الإنسان، فكيف يمكننا حصر إنسان له وجود ذو بُعدين مادى ومعنوى فى نظام اقتصادى لا يطرح سوى القيم المادية، فمن اليقين أنّ هذه البدلة ليست بمقياس تلك القامة، وستظهر الآثار السيئة لهذا الأمر عاجلًا أم آجلًا. و بتعبير آخر أنّ حلّ المشكلات الاقتصادية للمجتمع على أساس نظام اقتصادى مادى مائة بالمائة أمرٌ محال، ولا بدّ من طلب المعونة من القيم المعنوية واللجوء إليها وذلك لأنّ المجتمعات قد تعيش فترات تنعدم فيها الحاجة إلى الماديات وتبقى القيم المعنوية هى الحاكمة آنذاك. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۰۸ و لتوضيح هذا الأمر نقول: إنّ فى حياة كل قوم وأمّة أياماً عصيبة لا يمكن الخروج منها بسلامة ما لم تتمسك بالتضحية والفداء، ومن البداهة القول أن لا أثر للمعونات المادية المتقابلة فى مثل هذه الحالة! و هكذا الأمر فى العلاقات الاجتماعية للأمّة، حيث يأتى زمان يتطلب الحفاظ على فئات مختلفة أو أفراد مختلفين مساعدتهم بسخاء، واعانتهم للوقوف على أرجلهم دون أى توقّع، سواءً كان هذا العون بصورة قرضٍ حَسن أو بصورة مساعدات بدون عوض وأمثال ذلك. فعلى سبيل المثال، ونحن نكتب هذه السطور، نعيش الآن حرباً مدمّرة فرضت علينا من قبل القوى الكبرى، وأدّت إلى تشريد الملايين من أبناء بلدنا من بيوتهم، وأضعفت خزينة الدولة بسبب حالة الحرب والمحاصرة الاقتصادية، فكيف يمكن النهوض لمواجهة هذه المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، وهل هناك حلّ غير توظيف قوّة الإيمان والأخلاق؟ إنّ القيم المادية التى

تستند على المصالح المقابلة أضعف من أن تكون مجدية فى مثل الظروف، وإنّ قوّة الإيمان والأخلاق وحدها هى التى تدفع تلك المرأة الريفية العجوز للتبرع بالشاة الوحيدة لديها لجبهات القتال. و هذه القوّة هى التى تأمر تلميذ الابتدائية بكسر صندوق توفيره الصغير وتقديم ما به من دراهم جمعها منذ أشهر عديدة إلى مشردى الحرب، كل ذلك يتمّ بشوق ورغبة كبيرتين وبشعور الفخر والاعتزاز! مع تلك الحال يتبيّن مدى الفساد واللاأخلاقية التى يتميّز بها الربا الذى لا ينسجم إلّامع القيم المادة الميتة، ويجرّ القرض الحسن الذى يعتبر قيمة أخلاقية عالية نحو الفناء. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۰۹ فإذا اقتلعت جذور الربا من العلاقات الاقتصادية فمن المسلّم به أنّ مفهوم القرض الحسن هو البديل المناسب الذى يقوى أواصر الصداقة ويقلل من الفواصل ويُحيى روح الأخوة والإيثار والتضحية ونكران الذات، على العكس من الربا الذى يخلق العداوة والبغضاء ويرسّخ الحقد فى الصدور، ويزرع بذور النفاق والتفرقة فى المجتمع.

۴- تناقض الربا مع الأواصر العاطفية

لماذا كان الشعب غالباً ما يهاجم «البنوك» و «دور السينما» أثناء الثورة؟ إن المجتمع الذى تدور أنشطته حول محور الربا سيفقد أمنه الاجتماعى. لقد شاهدنا أبناء الشعب الايرانى المسلم إبان الثورة الإسلامية العظيمة يهاجمون البنوك ودور السينما أكثر من أى شىء آخر، فيكسر بعضها ويحرق الآخر، ولكن هل فكرتم فى السبب الكامن وراء ذلك؟ لماذا لم يهاجم المستشفيات والمستوصفات ودوائر إسالة الماء ودوائر إطفاء الحريق وأمثال ذلك ولم يعمد إلى تخريبها؟ لو دققنا جيداً أمكننا التوصل إلى الدافع الأصلى لهذه المسألة. إنّ هذين المركزين (البنك والسينما) قد ملئا قلب الأمّة دماً وآلاماً، فقد كان يتجمع عدد من المرابين ليؤسسوا بنكاً ربوياً، ثم يبدأون بامتصاص دماء الآخرين باسم إعطاء القروض والاعتبارات ويحصلون من جرّاء ذلك على أموال طائلة، فتصاب الامّة بالفقر الفقر والبؤس. و لهذا السبب عندما فسح المجال للشعب اتجهوا إلى هذه المراكز دون الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۱۰ وعى منهم لتخريبها أى تدمير مراكز كسرت قلوبهم وخرّبت ديارهم! و من البديهى أنّ تعامل الشعب مع هذه المراكز قد تغيّر عندما جاء اليوم الذى تغيّرت فيه مسيرة هذه البنوك. و أمّا بالنسبة لدور السينما فقد كان الشعب يرى ما تعرضه من أفلام مبتذلة، ممّا كان يطعن أخلاق وشرف وناموس هؤلاء بالصميم، ويجرّ شبابهم نحو الانحراف، ولهذا السبب (و قد يكون فى اللاوعى) أقدموا على اشعال النار فى هذه المراكز! و استناداً لهذه المقدمة القصيرة نعود إلى أصل الحديث، ونرى الآثار التى يخلّفها الربا فى المجتمع عاطفياً وأخلاقياً. إنّ المستلمين للقروض الربوية ينقسمون إلى مجموعتين: الأولى: هم أولئك الذين يستلمون القروض الربوية لتأمين حاجاتهم المعيشية. الثانية: أولئك الذين يريدون استثمار الأموال وممارسة النشاطات الاقتصادية. ففى الحالة الأولى تطالعك صورة إنسان منكوب بلغ به السيل الزبى ليضطر للاقتراض لمعالجة ابنه الذى يعانى من مرض عضال، أو لتهيئة جهاز زواج ابنه أو لتغطية نفقات دراسته أو غير ذلك، وفى المقابل نجد المرابى القاسى ومنهمك بحساب حتى الريال الواحد من الفائدة المترتبة على القروض، وفى تلك اللحظة الأولى للقرض يقلّل من المبلغ!! ويجعل فيشكل المقترض المسكين يحين موعد كل قسط ويأخذ بالجرى هنا وهناك لتدبير مبلغ القسط، ويقف المرابى جانباً يتفرج على الفوائد وهى تترى على الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۱۱ صندوقه فيبتسم ابتسامة الثمل! و قد يضطر المقترض البائس إلى بيع حلى زوجته وسجاد منزله لتسديد ديون المرابين الذين يزدادون ثراءً وتزداد رقابهم غلظة يوماً بعد يوم. هل من الممكن إيجاد علاقة صداقة بين هذا المرابى وذلك المقترض؟! هل هناك شىء غير الحقد الذى يملأ قلب المقترض المسكين الذى يرزح تحت الظلم والضغط المادى تجاه ذلك المرابى لم يستشعر قلبه الرحمة، ويفكر باليوم الذى يتمكن فيه من الانتقام منه! إنّ المجتمع الذى حاك خيوط نسيجه الاجتماعى من هاتين الفئتين لا يمكنه أن يكون مجتمعاً آمناً أبداً. أمّا المجموعة الأخرى التى لم تأخذ القرض لرفع الضرورات المعاشية وإنّما من أجل الحصول على وسائل إنتاج أو رأس مال للكسب والعمل، أملا بتحقيق ربح من خلال النشاطات الإنتاجية التى يقومون بها فيستطيعون تسديد أقساط المرابين

وكذلك تأمين حاجاتهم فى نفس الوقت. ولكن هل فكرتم أنّ هذا الأمر لا يكون كذلك دائماً، فقد تتربص بالمقترض بعض الاضرار فى أغلب الأحوال، أو لا يستفيد أكثر ممّا يسدده للمرابى أو يستفيد شيئاً يسيراً على الأقل، ففى الحالة الأولى عليه أن يعرض ما يملكه للبيع ليسدد أقساط المرابى على موعدها كى لا يشمله الربا المضاعف ولا يتعرّض لغرامة تأخير الدفع، أو أن يشق طريقه نحو السجن، أمّا فى الحالة الثانية فانّه يرى أنّ فائدة الجهود التى يبذلها تذهب إلى الآخرين! الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۱۲ فهل من الممكن طرو علاقة عاطفية بين هاتين المجموعتين؟ ألا ينتج عن ذلك تعمّق جذور العداوة والبغضاء والحقد بينهما واستفحالها؟ ألن يكون هذا الأمر عاملًا من عوامل الانهيارات الاجتماعية؟ و على هذا الأساس فلا بدّ من الاعتقاد أنّ الربا يعمل على قطع وتمزيق الأواصر العاطفية فى المجتمع ويزيل الأسس الأخلاقية، ويسعّر نار الفتنة والعداء. و على العكس من ذلك نجد القرضة الحسنة (القرض بدون فائدة) التى لا دافع لها سوى المعونة الإنسانية والتى تنطلق دائماً من منطلق إنسانى وتقوية الأواصر وحلّ العقد النفسية والتقريب بين القلوب، والقضاء على العداوة والبغضاء. و من الجدير ذكره أنّ حديثاً للإمام على بن موسى الرضا عليه السلام يعتبر فيه فساد الأموال أحد أسباب تحريم الربا، فيقول: «و علة تحريم الربا لما نهى اللَّه عزّوجلّ عنه ولما فيه من فساد الأموال» «۱» فأى شىء أسوأ من ذهاب الأمن الاقتصادى فى المجتمع وأن يدير الناس ظهورهم للاحسان والمحبّة، ويربّون فى قلوبهم الحقد والعداء تجاه الآخرين، وكل يوم يأتى ينهار بأيديهم ميدان من ميادين المجتمع ويتحول المجتمع إلى غابة موحشة وغير آمنة. و لهذا السبب أيضاً جاء فى الروايات التى تناولت الشؤون الاقتصادية أنّ الكسب والعمل الحلال سُمى ب «الرزق الطيب» وسمى الربا ب «الرزق الخبيث». «۲»

۵- الربا والأزمات الاقتصادية

اشارة

«إنّ تقسيم الربا إلى نوعين «عادل» و «غير عادل» مؤامرة خطيرة ابتدعها بعض المرابين لتمرير مخططاتهم الخبيثة وإدامتها». لقد قلنا أنّ الاقتصاد فى المجتمع كالدم فى الجسد، والاقتصاد السليم كالدم السليم، والاقتصاد المريض كالدم الفاسد الذى يلوث جميع أجزاء البدن. و على الرغم من أنّ الدم لا يشكل كل وجود الإنسان، إلّاأنّه ركن مهم فى حياتنا ووجودنا، وكما أنّ التغييرات الصحية التى تطالنا تنعكس على الدم الموجود فينا، بحيث يمكن تشخيصها من خلال معدل ضغط الدم وغير ذلك، فإنّ التغييرات التى يشهدها المجتمع فى سلامته ومرضه يمكن حسابها من خلال الوضع الاقتصادى لذلك المجتمع ومن جهات عديدة! و هنا تكمن أهميّة تحريم الربا، لأنّ الربا فى الحقيقة يصيب المجتمع بسرطان اقتصادى يشبه السرطان الذى يتعرّض له الدم. و الخطر الآخر الذى يحمله الربا لاقتصاد المجتمع ويعتبر أحد فلسفات تحريم الربا إرتباطه بظهور الأزمات الاقتصادية. يقول محمد أبو زهرة (أستاذ فى جامعة القاهرة) فى رسالته التى دوّنها فى هذا المجال: لقد ظهرت أزمة عظيمة فى الاقتصاد العالمى فى السنوات ۱۹۳۱ إلى ۱۹۳۹ دلّت البحوث والتحقيقات التى أجراها العلماء بشأنها على أنّ الربا هو العامل الأساسى لظهور هذه الأزمة. ذلك أنّ الشركات المختلفة كانت تقترض أموالًا طائلة من البنوك الربوية الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۱۴ وتلا ذلك إزدياد عرض البضائع عن الحد المعقول، وقلّة نسبة الطلب على هذه البضائع، الأمر الذى أدّى إلى بطالة عجيبة شملت كل القطاعات، وقد أمر روزفلت رئيس الولايات المتحدة آنذاك بطبع أوراق نقدية بدون غطاء لمواجهة هذه الأوضاع، وبدأ ما يصطلح عليه بتغذية السوق بالأموال بهذه الطريقة. و قد أعطيت هذه الأموال التى يجب أن يُطلق عليها «أموال مصطنعة» إلى الشركات لكى تتمكن من تسديد ديونها، وهذا العمل أدّى إلى التضخم وارتفاع الأسعار بشكلٍ فاحش. «۱» و الحال أنّه إذا لم تكن مسألة القروض الربوية مطروحة لم تتسابق البنوك الربوية لاعطاء القروض والاعتبارات، ولم يُصب النظام النقدى بمثل هذه الأزمة ولم يضطرب نظام العرض والطلب هذا الاضطراب. إنّ الاقتصاد السليم يجب

أن يبنى على أساس سيادة «العمل» وليس «رأس المال». فالعمل لا بدّ أن يكون هو الحاكم فى الصناعة والزراعة وتربية الماشية والتجارة السليمة، بينما الشيء الوحيد المغيب الذى لا وجود له فى النظام الربوى هو تحكم العمل، لأنّ الكسب والفوائد تدور فقط حول محور إحتكار رؤوس الأموال والاستفادة من مرور الزمان. و من المناسب أن نذكر حديثاً عن الإمام الصادق عليه السلام عندما جاءه شخص وقال: أعرف شخصاً يأكل الربا ويسميه «لبا»! فقال الإمام عليه السلام: «لئن أمكننى اللّه لأضربن عنقه». و اللبا هو أول اللبن الذى يخرج من الإنسان أو الحيوان، وله فوائد الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۱۵ حياتية كثيرة، ومن المعروف أنّ الوليد إذا لم يتناول شيئاً منه عرضت حياته للخطر، وقد تكون هذه الفائدة هى السبب فى اعتبار الفقه الإسلامى إعطاء هذا اللبن للوليد من الواجبات. إنّ مثل هذا الشخص الذى يأكل الربا، ولا يدور فى خلده أى إحساس بالذنب بل يعتبره حلالًا ومباحاً ورزقاً طيباً مثل «حليب اللبا» فانّه عامل من عوامل فساد المجتمع وانتشار البؤس بين الطبقات المستضعفة.

جواب على إشكالٍ مهم:

و هنا أرى من الضرورى تماماً ذكر نقطة مهمّة هى أنّ البعض يقول إنّ الربا العادل منطقى تماماً، والربا العادل الذى يتفوه به البعض ورأيهم فى ذلك صحيح أنّ الفائدة المترتبة على المال تعتبر رباً وذنباً عظيماً، ولكن إذا أخذنا مقدار التفاوت الحاصل فى قيمة النقود أو بعبارة أخرى التضخم الحاصل على أثر مرور الزمان، فهل هذا ربا أيضاً؟! فعلى سبيل المثال أعطينا شخصاً قرضاً قدره ۱۰ آلاف تومان لمدّة سنة واحدة، وخلال هذه المدّة كانت نسبة التضخم قد بلغت فرضاً ۱۰ بالمائة، أى أنّ القدرة الشرائية التى كانت لدينا فى السنة الماضية ۱۰ آلاف تومان قد بلغت هذه السنة ۱۱ ألف تومان، هذا التفاوت الذى بلغ ألف تومان، والذى نأخذه كفائدة (أى نستلم ۱۱ ألف تومان بدلًا من ۱۰ آلاف تومان وذلك بعد سنة واحدة) هل يعتبر ربا أيضاً؟ و جواباً على هذا التساؤل نقول بصراحة: نعم، إنّ هذا ربا أيضاً والأسباب هى: الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۱۶ أولًا: أنّ مثل هذه الاستثناءات محفوفة بالأخطار دائماً لأنّها تفتح الطريق أمام المرابين وبذلك يمكن لأىشخص الادعاء أنّ الفائدة التى أخذها هى التفاوت الحاصل فى القدرة الشرائية للنقود أو ما يعادل التضخم الموجود، ولا يوجد أى معيار وميزان لهذه المسألة، خاصة وأنّنا نشاهد التقارير الحكومية الرسمية بشأن التضخم تمتزج بالمسائل السياسية بحيث تبدو الأرقام أقل من الحقيقة أو أكثر أحياناً! ثانياً: إذا كان هذا هو الدليل الذى يستند إليه المرابون فى أخذهم الربا، فماذا لو جاءت ظروف إزدادت فيها بمرور الزمان القدرة الشرائية للنقود؟ (كمثال على ذلك الوضع الذى نعيشه فى ظل الحرب والذى أدّى إلى ضعف القوة الشرائية لنقودنا، ولكن بعد انتهاء الحرب بحول اللّه سيكون الوضع أفضل) وهل أنّ المرابين مستعدون مثلًا لاستلام ۹ تومانات بدلًا من ۱۰ تومانات التى أقرضوها (أى أنّهم لا يمتنعون عن أخذ الفائدة فحسب، بل يقللون من أصل المال) لأنّ القدرة الشرائية للنقود قد إزدادت؟ كلّا طبعاً. و لعل التأكيد الشديد الذى جاء فى الروايات بشأن القرضة الحسنة والثواب والفضيلة التى يتمتع بها هذا العمل الصالح سببه هو أن النقود غالباً ما تفقد من قيمتها بمرور الزمان وارتفاع نسبة التضخم، والشخص المُقرض يستلم فى الحقيقة مبلغاً أقل، وبالتالى- بالاضافة إلى قيامه بحلِّ مشكلة المقترض- فإنّه يعطيه شيئاً من المال أيضاً. و على أى حال لدينا بحث فى «الفقه» و «أصول الفقه» باسم «حماية الحمى» أى أنّه يلزم فى بعض الأحيان غض النظر عن الاستثناء حفظاً للقوانين ككل ومن أجل القضاء الاستغلال، وخاصة الاستثناءات المضرّة الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۱۷ والمبهمة والفاقدة للضابطة والتى هى ذريعة يتمسك بها اللاهثون وراء الربح الفاحش.

۶- الربا عامل مهم من عوامل الافلاس:

اشارة

«إنّ المؤسسات الربوية بتسابقها على هذا العمل السيّىء تقوم بايجاد قدرة عملية وقدرة شرائية كاذبة بين الناس وترمى بجمعٍ منهم فى مستنقع البؤس والشقاء». «أنّ الخسارة المترتبة على تأخير الدفع هى ربا قطعاً ولكن ممّا يؤسف له أنّها لا زالت موجودة فى قوانيننا». و الأثر الآخر من آثار الربا المخرّبة هو جرّ المؤسسات الاقتصادية والأفراد إلى هاوية الافلاس، ذلك أنّ الربا يولّد قوة كاذبة للأنشطة الاقتصادية فى الأفراد، وهذه القوة الكاذبة هى إحدى عوامل الإفلاس. مثال: لو افترضنا أنّ شخصاً أو مؤسسة ذات رأس مال قدره خمسمائة ألف تومان، ولكن يستلم قرضاً مقداره خمسة أضعاف هذا المبلغ وذلك بالاستفادة من الاعتبارات المصرفية وأعمال أخرى من قبيل رهن المنزل وغير ذلك، وتضعف البنوك الربوية هذا المبلغ تحت تصرفه وهى لا تفكّر إلّا بالربح والفائدة وتأخذ مقابل ذلك وثيقة أو سند فإذا تعرّض هذا القرض أثناء عملية الانتاج إلى خسارة تقدّر بعشرين فى المائة فقط فانّه يعادل جميع رأس ماله الأصلى أى عليه أن يدفع جميع رأس ماله كى يتخلص من ثقل الدَّين! الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۱۸ لا حظوا مدى الخطر الذى يمكن أن تسببه القوى الكاذبة للأنشطة الاقتصادية، ستقولون إنّ هذا ما عليه الحال فى نظام القرضة الحسنة أيضاً، حيث يأخذ أفراد قروضاً ضخمة دون أرباح وأقل ضرر يتعرض له يسبب فناء جميع رأس المال الأصلى. ولكن لا ننسى أنّ القروض الحسنة غالباً ما تكون محدودة ولا خطر فيها، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار بعض المؤسسات التى وجدت فى المجتمع الإسلامى للقرضة الحسنة كبديلة عن البنوك الربوية، فمن المسلّم به أنّها فاقدة لأىجانب نفعى، وليست كالبنوك الربوية التى لا همّ لها سوى الربح الشخصى، ولهذا فهم يأخذون بنظر الاعتبار إمكانات الطرف المقابل فى الأنشطة الاقتصادية من أجل ألّا يقعوا فى المشكلات التى تمّ ذكرها. جج و فضلًا عن ذلك فإنّ الخسارة الناجمة عن تأخير التسديد التى يدفعها المقترض تكفى وحدها لأن تبعث الشلل فى الأفراد وبالتالى إفلاسهم لأنّ مثل هذه الخسائر يتحملها المقترض وهى تصاعدية ومكلفة. فالكثير من الأفراد فقدوا حتى منازلهم وأصبحوا فى وضع بائس بسبب عدم استطاعتهم تسديد أقساط القروض. و الجدير بالذكر أنّ نظام الأحكام الإسلامية لا يسمح بأية غرامة تترتب على التأخير فى دفع الأقساط، لأنّ أى إضافة على أصل القرض تعتبر ربا وحراماً، بل إذا كان سبب التأخير فى دفع الأقساط هو عدم قدرة المقترض على دفعها فلا تترتب على ذلك أية عقوبة، وعلى المقرض شرعاً أن يعمل الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۱۹ طبقاً للأمر الإلهى الذى ذكره القرآن الكريم «و إِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ» «۱» ، فيعطيه مهلة كافية كى يتمكن من تسديد ما بذمته من قروض. و أمّا إذا كان قادراً على التسديد ولكنّه يتعمد التأخير فللحكومة الإسلامية أن تعاقبه بالسجن أو أن تأخذ من أمواله بما يعادل الديون المستحقة عليه واعطاءها للدائنين، ولكن على كل حال لا تترتب أية غرامة على تأخيره فى التسديد. على الرغم من مشاهدة بعض القوانين الحاكمة فى بلادنا والمنافية للأسف لهذا الأمر والتى هى من بقايا قوانين النظام الطاغوتى البائد وسيتم اصلاحها فى المستقبل القريب إن شاءاللَّه، حيث لا زالت هناك لوائح معدّة للأشخاص الذين يتأخرون فى دفع الأقساط توجب عليهم دفع غرامات على هذا التأخير وهذا هو الربا بعينه. حتى إنّنى شاهدت أخيراً بعض القوائم التى أرسلت إلى بعض المؤسسات الدينية فى حوزة قم العلمية وفيها أرقام ملحوظة بشأن الغرامات المترتبة على تأخير التسديد. و على أى حال فإنّ الإسلام لا يحرّم هذا العمل فقط بل إنّنا نقرأ فى القانون الفقهى «مستثنيات الدين» أن من غير الجائز إجبار شخص على بيع منزله أو مركبه أو سائر ضرورات معيشته من أجل تسديد الديون المستحقة عليه. نعم، إذا كان المنزل بالنسبة له اضافياً، أو أنّه ليس بحاجة إلى مركبه، أو الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۲۰ لديه وسائل إضافية فى منزله فعليه عزلها وبيعها وتسديد ديونه. و الأروع من ذلك ما ذكره الفقيه المجاهد المرحوم الشهيد الثانى فى كتابه المسالك، حيث قال: «حتى إذا كانت عين البضاعة التى اقترضها موجودة ولكنها جزء من ضروريات المقترض المعيشية لا يمكن استردادها! ويجب إمهاله لحين تمكنه من التسديد». ويعبّر الشهيد الثانى فى هذا الصدد بكلمة (عندنا) ممّا يدل على اتفاق آراء فقهائنا فى هذه المسألة. و من أجل التعمّق فى العقيدة الإسلامية المتعلقة بالعلاقة بين «المقرض» و «المقترض» والتعرّف عليها بصورة أفضل نلفت انتباهكم إلى الحديثين التاليين: ۱- روى أحد أصحاب الإمام الصادق عليه السلام قائلًا: قلتُ للامام: شخص اقترض منّى مبلغاً ووضع بيته رهينة لدى، وأريد أن أبيع بيته وآخذ طلبى منه. فقال الإمام عليه

السلام: «أعيذك باللّه أن تخرجه من ظل رأسه». «١» ٢- «محمد بن أبى عمير» أحد المحدثين المعروفين ومن أصحاب الإمام الصادق عليه السلام كان يعمل بزازاً، ثمّ تعرّض إلى أحداث أفقدته جميع ماله وأصبح رجلًا فقيراً، وكان يطلب رجلًا مبلغ عشرة آلاف درهم، وقد قام الرجل المدين ببيع منزله بعشرة آلاف درهم وجاء بهذا المبلغ إلى إبن أبى عمير: - ما هذا؟ الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ٢٢١ - طلبك! - هل جاءك إرث؟ - كلا! - هبة من أحد؟ - كلا! - كانت لديك أملاك إضافية قمت ببيعها؟ - كلا! - إذن من أين جئت بها؟ - لقد بعتُ منزلى لأداء ما علىَّ من دين. فقال محمد بن أبى عمير: سمعت الإمام الصادق عليه السلام يقول: «لا يخرج الرجل من مسقط رأسه بالدَّين»، إرفعها فلا حاجة لى فيها. و كما قلنا سابقاً فإنّ المسائل الإنسانية ليست بمعزل عن المسائل الاقتصادية فى الاقتصاد الإسلامى، وهذا الركنان متداخلان فى بعضهما كالنسيج بحيث إذا انفكّ بعضهما عن الآخر فانّ الاقتصاد سيكون ممسوخاً ويأخذ شكلًا غربياً أو شرقياً. ج‍ج ولكى لا نبتعد عن أصل الموضوع نقول: إنّ هناك أفراداً يدفعون أحياناً القرض الذى يستلمونه بعنوان فائدة ومع ذلك يبقى أصل القرض على حاله، وذلك بمجرّد عدم استطاعتهم من تسديد الأقساط المترتبة عليهم. أو أنْ يقضوا تمام عمرهم فى دفع الفوائد ويبقى أصل القرض هو الإرث الوحيد الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ٢٢٢ للأبناء! هذه هى نتيجة النظام الربوى.

البنوك الربوية مساندٌ للثقافة الاستهلاكية:

و إضافة لجميع ما تمّ ذكره، فان البنوك الربوية تعتبر دعائم وركائز ومساند لتقوية ثقافة الاستهلاك وذلك عن طريق إيجاد القوة الشرائية الكاذبة، والاستثمار والاستغلال الرهيب ولكن بطابع جماهيرى. و للتوضيح نقول: أنّ النظام الرأسمالى الغربى لا يمكنه الاقتناع بانتاج المواد الضرورية فقط، وإنّما يعتمد فى الجزء الأعظم من أنشطته الاقتصادية وعائداته على إنتاج المواد غير الضرورية والكمالية والتجميلية، وعليه فى ذات الوقت أن ينعش أسواقه الاستهلاكية. فمن ناحية تقوم أجهزته الإعلامية بحملة واسعة لتهيئة الأجواء كى يصدّق الناس أنّ هذا المحصول من ضروريات الحياة، وأنّه صفة من صفات التمدّن والشخصية والحضارة. و من جانب آخر يضع تحت تصرف المستهلكين قروضاً ربوية من أجل أن يُقبِلوا على شراء هذه المحصولات، وقد يشعر هؤلاء المستهلكون بالسعادة الغامرة وهم يرون مثل هذه الإمكانات توضع تحت أيديهم، ولكن النتيجة هى ملء البيوت بكمية من المحصولات الغالية القيمة والغير ضرورية على الأعم الأغلب، ويصاحب ذلك عمر كامل من الحياة تحت رحمة الأقساط بحيث يدفع ما يكتسبه آخر الشهر لتسديد الأقساط المفروضة عليه من المرابين الطفيليين الذين ظهروا بأشكال جديدة وتحت الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ٢٢٣ أسماء مثل البنوك التعاونية وغيرها.

٧- الربا، ربّ الفساد الاجتماعى

اشارة

شروط قبول توبة المرابى: قال الشاعر إنّ الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء، أى مفسدة ولكن فى الواقع يمكن القول أنّ الركنين الأساسين ركنين أساسيين فى هذه المفسدة، هما الركن الثانى (الفراغ) والثالث (الجدة) ذلك أنّ الإنسان إذا كان عاطلًا وثرياً فانّه كذلك منشأ للفساد والشقاء (ولو لم يكن شاباً). و هذان الأمران من خصوصيات المرابين المحترفين، فهم لا يعملون، وإنّما يعيشون متطفلين على جهود مجموعة من الناس المحرومين والبؤساء، ويتمتعون فى نفس الوقت بالمال والثروة، ويعيشون وضعاً مرفّهاً على حساب شريحة من الناس المكافحين وبقيمة بؤسهم وشقائهم، ويرتادون أماكن اللهو والفجور المكلِّفة، وتُعدّ نوادى لعب القمار التى يهدرون فيها الملايين نوازعهم وأُنسهم وفرحهم، وخلاصة الأمر تجدهم فى كل مكان يمكنهم هدر ثرواتهم المتضخمة والهروب إلى

عالم الثمالة والابتعاد عن وخز الضمير (إن كان لديهم ضمير)، وهذه هى الأماكن المناسبة لصرف مثل هذه المكاسب غير المشروعة. هذه هى أوضاع مجموعة من المرابين الكُسالى والبطالين والمرفهين واللاهين. و هناك جمع آخر من هؤلاء ابتلوا بعُقد نفسية خاصة، فأصبحوا من الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۲۴ البخل والخسّة بحيث يبخلون حتى على أنفسهم، ويخيّل للرائى الذى لم يطلع على بواطن أمورهم أنّهم بؤساء يحرقون القلب فيترحم عليهم وفيحسن اليهم، وهؤلاء مصداق واضح للكلمة المعروفة المروية عن أمير المؤمنين عليه السلام التى وصف فيها البخلاء بقوله «و يعيش فى الدنيا عيش الفقراء ويحاسب فى الآخرة حساب الأغنياء». و كثيراً ما يشاهد هؤلاء يودّعون الحياة تاركين هذه الثروات الغير مشروعة لأقاربهم دون أن يمسّوها بشىء. و يقول أحد الظرفاء: وحتى عندما تراوده الأفكار الكئيبة بالاقدام على الانتحار، فانّه يعثر على جسده فى قرية نائية، وحينما يستفسر عن السبب الذى جعله ينتحر هناك ولا يموت بين أهله، يأتى الجواب من الكاشف ويقول أه انتحر بكمية من الترياق، وكان سعره فى تلك القرية أرخص قليلًا! ججج و من اللازم ذكره أنّ بعض الورثة الجاهلين بالقضايا الإسلامية والإنسانية يتصورون أنّ هذا الإرث الذى تركه المرابون لهم حلال كحليب الأم!! وليست هناك أية علاقة لهم بالذنب المرتكب والظلم الواقع قبل ذلك. إنّ جواب هذا الأمر بعهدة المورِّث وليس الوارث، أضف إلى أنّ هؤلاء قد أغفلوا نقطة هى أنّ الأموال التى جاءت بالربا ليست حلالًا على أى شخص شأنها فى ذلك شأن الأموال المسروقة، بل ولا تشملها مسألة مرور الزمان أيضاً، أى أنّها تبقى غير مشروعة وغير مباحة لأىشخصٍ رغم مرور سنين طويلة وتداولها بين الآخرين مرات عديدة، وعليهم أن يعيدوها إلى الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۲۵ أصحابها أينما وجدوهم. وإذا لم يعرفوه فيجب أن يهبوا هذا المبلغ إلى شخص محتاج نيابة عن صاحبها الأصلى (أى أنّ ثواب هذه الهبة لا يعود إليهم (المرابين) أيضاً).

توبة المرابى!

خلافاً للمنطق الذى يتمسّك به البعض ممن لديهم روح انتقامية والمتصفون بضيق الأفق والذين لا يفهمون معنى العفو والتسامح وإصلاح الفاسدين، فإنّ الإسلام قد فتح باب التوبة دائماً أمام كل مذنب وفى أية مرحلة وبدون استثناء، ذلك أنّ أسس دعوة الأنبياء ورسالاتهم تنصب على هذا الفرض، إصلاح الفاسدين وتطهير الملوثين. و إلّا إذا كان جميع الناس طاهرين مطهرين فلا حاجة آنذاك لبعثة القادة الزعماء الربانيين والمعلمين الإلهيين! و بغض النظر عن الأقلية الغير قابلة للإصلاح فانّ الأكثرية القاطعة تحمل فى ذاتها فطرياً (الاستعداد والقابلية للاصلاح والسداد فى يوم ما، رغم الجهل والانحراف الذى تعيشه). و منطق التوبة أساساً ثورة أخلاقية وذاتية، والثورة فى مظهرها الخارجى لا يمكن أن تتحقق وتستمر ما لم تدعم بثورة فى داخل النفوس. و على أى حال فانّ هذه المسألة أوضح من أن تحتاج إلى شرح وتفصيل، ولولا الوساوس التى تصدر من بعض الجهّال لكان هذا القدر من البحث بشأن فتح باب التوبة والعودة إلى الطريق الصحيح زائداً، هذا من جانب. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۲۶ و أمّا من جانب آخر ففى مقابل طريقة تفكير ذوى الآراء المفرطة التى لا تقبل ليناً ولا تنازلًا، نجد منطق المسامحين بشكل مفرط والذين يرون أنّ التوبة تتلخص باللفظ فقط، وهذا أمر عجيب، فانّ التوبة حالة وليست كلمة، ثورة تغييرية أساسية وذاتية، وليست توبة مقطعية غير ثابتة سرعان ما يتم نقضها! و مع أنّه لا يمكن استيعاب البحوث الواسعة جدّاً المتعلقة بالتوبة فى هذه المقدمة القصيرة إلّاأنّه من الضرورى ملاحظة أنّ التوبة شأنها شأن كل ثورة أخرى تبدأ من الوعى والتفكير الصحيحين، وتنتهى إلى تدارك ما بدر فى السابق وإعادة بنائة فى جميع المجالات، فالتوبة بدون هذا التفادى كتخريب بناء خرب ومعرض لخطر الانهيار دون إعادة إعماره، ولهذا السبب نجد فى القرآن المجيد مجيء كلمة «أصلحوا» بعد «تابوا» مرات عديدة. نترك هذه المقدمة ونتوجه إلى توبة المرابين: إنّ المرابى الذى يقف على الأضرار الكبيرة والمهلكة التى يسببها عمله، ومستعد لترك هذا الذنب الكبير وهذه الحرب مع اللّه ومع خلقه، عليه أن يعمل على معالجة الجراح الرهيبة التى كبدها فى جسم المجتمع الذى يعيش فيه والفطرة التى وهبها اللّه له. و المرهم الشافى الأوّل هو إعادة

جميع الفوائد الغير مشروعة إلى أصحابها (كما جاء فى السابق)، ولهذا السبب يقول القرآن بصريح العبارة «و إن تُبتُم فَلَكُم رُؤُوسُ أموالِكُم» «۱». الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۲۷ وفى حالة عدم معرفة أصحابها أو صعوبة الاتصال بهم فيجب العمل طبقاً لما ذكرنا سابقاً. أمّا إذا كان ارتكاب هذا العمل ناشئاً من الجهل أصلًا، ولم يكن يعلم بحرمة الربا فى القانون الإسلامى، وبتعبير آخر أنّ منشأ إرتكابه للذنب هو جهله به وليس عصيانه ومخالفته للقانون، فانّ بعض فقهائنا واستناداً إلى بعض النصوص والروايات يرون عدم لزوم استرجاع الفوائد التى أخذها من الربا (بعد التوبة). إلّا أن كبار المحققين يعتقدون أنّه فى حالة الجهل (بالنسبة للجاهل غير المقصِّر) فإنّه يرفع عنه الذنب والعقاب، وأنّ الأموال الربوية التى أخذها يجب أن تعاد إلى أصحابها، وفى حالة عدم معرفتهم فيجب العمل طبقاً لما جاء ذكره سابقاً، والروايات التى جاءت فى العفو المطلق قابلة للتأويل. و أمّا ما جاء فى الآية ۲۷۵ من سورة البقرة «فَمَن جَاءَهُ مَوعِظَةٌ مِنْ رَبّهِ فانتهى فَلَهُ مَا سَلَفَ» فلا يفهم منّا حليّة الفوائد التى أخذها سابقاً، وإنّما المقصود هو غفران الذنوب التى ارتكبها فى جهله. إضافة إلى أنّ هذه الآية تتعلق بزمان الجاهلية، وقبل تحريم الربا فى القرآن، ومن الممكن أن يكون هذا القانون الإسلامى عطف على ما سبق كما هو حال سائر القوانين، أى أولئك الذين مارسوا الربا فى أول الإسلام وقبل نزول آيات تحريم الربا هم الذين شملهم العفو، ولكن هذا الأمر ليس له علاقة بالأفراد الذين وقعوا فى حبائل هذا الذنب جهلًا وبسبب عدم الوعى فى الأزمنة التى التحريم. و خلاصة الأمر نقول أنّ قبول توبة المرابين مشروطة فى الدرجة الأولى الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۲۸ بتدارك ماضيهم بأداء حقوق الناس وتطهير نفوسهم وقلوبهم، ومعالجة الجروح المهلكة التى أوجدوها فى الناس خاصة الطبقات الضعيفة والمستضعفة منهم، وإلّا فإنّ التوبة فى اللسان فقط دون إقترانها بعمل يدل على صدق ما يقولون ستكون غير ذات أثر ولا تؤدّى إلى أدنى تغيير فى المصير المؤلم الذى سيلاقيه المرابون. نقرأ فى قصة قديمة أن رجلًا مرابياً سقط من سلم ومات فى حينه فرؤىَ فى المنام وسئل، هل رأيت ملائكةَ قَبْضِ الأرواح؟ قال: كلا. وسئل ثانية: هل تعرضت لسؤال منكر ونكير فى الليلة الأولى من قبرك؟ قال: كلا. قيل له: فهل طويت المراحل التى قيل أنّها موجودة فى عالم البرزخ؟ قال: كلا. فقيل له: فماذا رأيت إذن؟ قال: لم أرَ أى شىء ... لأنّى سقطت من أعلى السلم ووقعت مباشرة فى وسط جهنم! الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۲۹

الفرار من الربا أم الحيلة الشرعية

«ليس لدينا دليل فى الفقه على «حيل الربا» ولا يمكن لمثل هذه التحايلات الشرعية التقليل من مفاسد الربا واخراجه من إطار محاربة اللّه وخلقه». تعرفنا فيما سبق على الربا بجميع مفاسده الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، وعلمنا مدى الخسائر العظيمة والرهيبة التى تسببها هذه النار المهلكة أينما استعرت وكيف تجرّ المجتمع نحو الطبقية والاستعباد والاستضعاف. ولكن هناك من ينطبق عليهم المثل المعروف (يريدون الاثنين اللّه والتمر) «۱» وإذا لم يجتمع الاثنان فيما يريدوه، فانّهم يسعون بنحوٍ من الأنحاء إلى التلفيق بينهما صورياً وليس منطقياً، ويأكلون الربا أضعافاً مضاعفة من وراء ذلك. وهم بذلك يتصورون أنّهم لا يتطاولوا على أوامر الشرع المقدس وإن كانوا قد اقتنعوا من الأحكام الإلهية بقشور لا محتوى لها. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۳۰ و هنالك ثلاث حيل غالباً ما يلجأون إليها: ۱- منح مبلغ من المال بعنوان قرض الحسنة دون أية فائدة للطرف الآخر، وبذلك يحصلون على أجور كبيرة، وفى مقابل ذلك فإنّ الفائدة التى يأخذونها يبادلونها بقطعة من القند أو علبة كبريت، وهذه القطعة من القند أو علبة الكبريت قد تُعادَل أحياناً بآلاف بل بعشرات الآلاف من التومانات!! ويقولون ما هو المانع من ذلك فالأرباح بالتراضى. ۲- وأحياناً يأتون عن طريق بيع الشرط، كأن يشترون منزلًا سكنياً من الشخص المقترض بخمسين ألف تومان مثلًا ويشترطون أنّه إذا لم يؤدِ الشخص المقترض هذا المبلغ خلال مدّة معيّنة فانّ له الحق فى فسخ المعاملة، ثم يقوم الشخص المقرض باجارة هذا المنزل الذى اشتراه إلى البائع خلال نفس المدّة ويأخذ الفائدة المترتبة على ذلك بصفته بدل الايجار، ويقول الأرباح بالتراضى. ۳- والطريق الثالث للهروب من الربا هو بيع وشراء الأوراق النقدية، حيث يقوم البعض بهذا العمل بدلًا من منح القرض وأخذه، فمثلًا يبيع شخص مبلغ عشرة آلاف تومان من

الأوراق النقدية إلى الشخص الذى يريد الاستقراض بقيمة أحد عشر ألف تومان أوراق نقدية وذلك بعد عشرة أشهر! ولما كانت هذه العملية قد تحولت من صورة «الربا» إلى «البيع»، ونعلم أن الأوراق النقدية من المعدودات، والمعدودات لا تُعدّ من الربا، فإن حكم الربا يزول عن هذه العملية دون حصول أى تغيير فى الفائدة المرجوة منها! و هنا يتبادر إلى الأذهان سؤال هو: أنّ مع كل المفاسد والقبائح التى تذكر بشأن الربا بحيث اعتبر مراراً وتكراراً مساوياً لمحاربة اللّه من جانب الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۳۱ والأعمال المنافية للعفة من جانب آخر، هل يمكن إزالة هذه الصفات بمجرّد تغيير صورى فى العملية أو بضم علبة كبريت، فتصبح معاملة سليمة لا عيب فيها وحلالًا وتبعث على إزدهار الاقتصاد، وهل هذا أمر معقول؟ نتناول بالبحث والتحقيق هذه الحيل وصولًا إلى توضيح الحقائق، وسنقتصر مناقشته من بعدين: ۱- البعد الفقهى ورأى فقهاء الإسلام، مع بحث إجمالى للأدلة. ۲- البعد العرفى والاجتماعى والمصاديق العينية والخارجية المتعلقة بكيفية تحريم الربا وفلسفة ذلك. فمن الناحية الفقهية توجد عدّة نقاط أساسية ينبغى الإشارة إليها: ۱- أقوال كبار الفقهاء. فقد أقرَّ الكثير من فقهائنا الفرار من الربا وطرحوا هذه المسألة فى الكتب الفقهية تحت عنوان «طرق التخلص من الربا» ذكروا واستدلوا على صحتها بعدد الروايات إلّاأنّ الدقة فى العبارات التى ذكروها تدل على أن بحثهم يدور حول محور «الربا التبادلى» وليس الربا فى إعطاء القرض. و للتوضيح نقول إنّ لدينا نوعين من الربا، الأول هو الربا المعروف الذى يكون بصورة إعطاء قرض، كأن يوضع مال أو أى شىء آخر تحت تصرف آخر بعنوان قرض ويحصل الشخص المقرض لقاء ذلك على فائدة من المقترض مقابل مدة القرض وهذا هو الربا، سواءً قلّ المبلغ أم كَثُر، من هذه المادة أو من تلك. و النوع الآخر من الربا هو الربا التبادلى كما هو الحال فى شراء كميتين من البضاعة بقيم متفاوتة، مثلًا بيع طن من الحنطة بطنين، ولو كانت الحنطة الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۳۲ الأولى أجود والثانية متوسطة أو قليلة الجودة. و من المسلّم به أنّ هذا النوع من الربا الذى يندر وجوده فيما بيننا لا يتضمن تلك المفاسد والعيوب والقبائح الموجودة فى النوع الأوّل، وليس نابعاً من المشكلات الاجتماعية، وإنّما قد يفكر الإنسان أحياناً بالمقارنة بين مقدار من بضاعة جيدة ومقدار أكبر من بضاعة أقل جودة، فمن المسلّم به أن لا يوجود شخص يبادل حنطة بأخرى مشابهة، وإنّما يقوم بالمبادلة مع حنطة أفضل أو أردأ، وهنا يبدو التفاوت فى القيمة أمراً طبيعياً. فمثلًا لدينا مقدار من الرز يعادل فى قيمته ضعفين أو ثلاثة أضعاف نوع آخر من الرز، لماذا لا يمكن تبادلهما بتفاوت فى الوزن؟ قد تكون فلسفة تحريم المبادلة فى هذا النوع هى أنّه قد يكون أحياناً وسيلة للتحايل والالتفاف والتغطية على الربا، كأن يقوم المرابى الفلانى ببيع أحد الرعايا عشرة أطنان من الحنطة، وعند جمع الحصاد يعطى عشرين طناً، أى أنّه يطرح القرض بصورة تبادل بضاعة باخرى وأنّ الإسلام قد حرم تبادل بضاعة بأخرى مع تفاوت فى المقدار تماماً. و على أى حال لا يمكن إنكار الفوارق الموجودة بين هذين النوعين من الربا، وأن ما يذكره فقهاؤنا فيما يتعلق بطرق الفرار من الربا يدور على الأغلب فى محور الربا التبادلى (راجعوا كتاب الجواهر، الجزء ۲۳، وكتاب ملحقات العروة الوثقى وسائر الكتب الفقهية)، وهذه المسألة لا علاقة لها بأصل بحثنا وهى مستقلة فى حسابها. ج‌ج الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۳۳ ۲- وقد أعلن جميع فقهائنا الكبار بصراحة مخالفتهم لحيل الفرار من الربا، ويبدو أن قصدهم هو الربا فى إعطاء القرض. أى الربا من النوع الأوّل. و من جملة هؤلاء الفقهاء العالم الكبير المرحوم أقا باقر البهبهانى الذى يعتبر مجدداً لمذهب الشيعة فى القرن الثانى عشر، حيث يقول فى كتاب «آداب التجارة» الصفحة ۵: «إنّ هذه الحيل ليست فى الواقع حيلًا مطلقاً (و لا طريقاً للحل)، وإنّما هى عين الربا وسدٌ أمام القرضة الحسنة». و يقول المحقق اللأردبيلى الفقيه المشهور والعالم الجليل فى كتابه شرح الارشاد: «يجب اجتناب الحيل لأنّه بعد فهم أسباب تحريم الربا فلا ينبغى الاقتناع بالصورة الظاهرة»، (شرح الارشاد الصفحة ۵۵۸). و يعتقد بهذا الرأى أيضاً الفقيه المعروف فاضل القطيفى وتبدو هذه المسألة واضحة أيضاً فى الطبعات الأخيرة من كتاب «تحرير الوسيلة» لإمام الأمّة، وذلك عندما يقول: «ذكروا للتخلص من الربا وجوهاً جديدة مذكورة فى الكتب، وقد جددتُ النظر فى المسألة فوجدتُ أنّ التخلص من الربا غير جائز بوجه من الوجوه، والجائز هو التخلص من المماثلة مع التفاضل، فلو أريد التخلص من مبايعة المماثلين بالتفاضل يضم إلى الناقص شىء فراراً من الحرام إلى الحلال»، (نقلًا بتلخيص عن

الجزء الأول لتحرير الوسيلة، الصفحة ۵۳۸). ج ج ۳- وأمّا الروايات التى تجوّز الفرار من الربا عن طريق ضم الضميمة الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۳۴ وأمثالها تقول إنّ هذا العمل جيد ولائق لأنّ الإنسان يهرب فيه من الحرام إلى الحلال، وقد جمع المحدِّث الجليل المرحوم الشيخ الحر العاملى هذه الأحاديث فى كتاب وسائل الشيعة الجزء ۱۲ الصفحة ۴۴۵ (باب ۲۰ من الربا) والصفحة ۴۶۶ (باب ۶ من الصرف)، وإذا دققنا النظر فى هذه الأحاديث نجد أنّها جاءت جميعاً فى حالات لاعلاقة لها بالربا أصلًا ولا وجود لهدف استغلال الآخرين، وإنّما الهدف هو حل المشكلات المعيشية مع رعاية الموازين الإسلامية. فمثلًا كانت هناك دراهم ودنانير مختلفة من الذهب والفضة تختلف عياراتها فيما بينها، بالاضافة إلى رواج أنواع الدراهم والدنانيز التى تختلف من منطقة إلى أخرى، وكان الناس آنذاك مضطرين لتبادل هذه الدراهم والدنانير، والحال أنّ قيمتها فى السوق ليست متساوية، ولهذا السبب ومن أجل احترام التعاليم الإسلامية فى هذا المجال كانوا يبادلون ألف درهم عراقى إضافة إلى دينار واحد مثلًا بألف وخمسمائة درهم شامى والذى يبدو من هذه المعاملة أن ۵۰۰ درهم الإضافية كانت تؤخذ مقابل دينار واحد، ولكن فى باطن الأمر أنّ هناك اختلافاً فى القيمة بين الدرهم العراقى والدرهم الشامى فى السوق. إنّ الكثير من روايات الفرار من الربا إنّما جاءت لتشرف على مثل هذه المعاملات، أو غيرها مثل معاملات تبادل مناجم الذهب والفضة بالدراهم والدينار، وإنّ التشبث بالحيلة من أجل حفظ الظاهر فى حالات لا يوجد فيها أى نوع من أنواع الربا لا يرتبط ببحثنا الذى يتعلق بشخصٍ مرابى يريد إعطاء المقترض علبة كبريت ويأخذ مكانها ربحاً قدره عشرة آلاف تومان، الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۳۵ وهو يظن أنّه يتمكن بهذا الخداع والطرق الساذجة من الفرار من تحريم الربا. و على هذا الأساس فانّ روايات «التخلص من الربا» لم تفتح مثل هذا الباب مطلقاً أمام المرابين ولم تحول هذا الذنب الكبير إلى حلال بهذه الحيل الشرعية، بل نجد العكس من ذلك فى بعض الروايات التى جاءت فيها إشارات ذات معنى فى الاستهانة من قيمة هذا الأسلوب فى الفرار من الربا. فقد جاء فى نهج‌البلاغة- هذا السفر الإسلامى العظيم- نقلًا عن أمير المؤمنين على عليه السلام قوله: قال لى رسول اللّه صلى الله عليه و آله. «يا على! إنّ القوم سيفتنون بأموالهم ... ويستحلون حرامه بالشبهات الكاذبة والأهواء الساهية فيستحلون الخمر بالنبيذ، والسحت بالهدية، والربا بالبيع». «۱» و سنرى فى البحث القادم أنّ الفرار من الربا والحيل الشرعية لا يوجد وراءها أى قصد جدى ولا يراد من المعاملة إلّاصورتها، وهذا أمرٌ لا اعتبار له فى الفقه الإسلامى. الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۳۷

هذه الحيل الشرعية لا تنطلى على أحد

اشارة

ليست هناك جدية فى أىٍّ من حيل الربا. هذه الحيل التى نتصور أنّنا قد دبرناها لنخادع القوانين الإسلامية إنّما نخدع بها أنفسنا ونحن لا نعلم! إنّ الضمير الحى للمجتمع دليل بذاته على أنّ «حيل الربا» لا تغير شيئاً من ماهيتها وأحكامها. علمنا من خلال البحث السابق أنّ المرابين قد فكروا بطرق للفرار من الربا تجعلهم يتمكنون من استيفاء الفوائد التى يريدونها إلى آخر ريال وبدون أى تنازل من جهة، ومع حرصهم على مواصلة خط الإسلام والقرآن من جهة أخرى. كما رأينا أنّ هذه الحيل لا اعتبار لها فى الفقه الإسلامى، وإنّ ما أجازه فقهاؤنا العظام لا علاقة له ببحثنا. و الآن نتناول قسماً آخر من هذا البحث وهو «البعد الاجتماعى والفلسفى» للقضية: و هنا لا بدّ من الإلتفات إلى عدّة نقاط أساسية:

۱- عدم وجود الجدية فى حيل الربا

لو افترضنا أنّ مرابياً يريد ضمّ مقدار من الحلوى أو كمية من القند أو علبة من الكبريت إلى هذه المعاملات فيحصل نتيجة لذلك على فوائد بآلاف التومانات يومياً، ويضطر الشخص المقترض للقبول بهذه التمثيلية فيشترى هذه المواد القليلة بالآلاف. فهل لدى أى من الطرفين قصداً جدياً فى هذه المعاملة؟ وهل من الصحيح أنّ علبة الكبريت التى يبلغ ثمنها ريالين يشتريها المقترض بعشرة آلاف تومان؟ وهل حصل لحدّ الآن أن قام شخص عاقل بمثل هذه المعاملة؟ هل يمكن التعامل بالأوراق النقدية التى هى بمثابة «ثمن»- أى دفع مال مقابل بضاعة- فى عرف الجميع عقلًا بعنوان «متاع»، فتقول مثلًا نبيع هذه العشرة آلاف تومان بأحد عشر ألف تومان بعد شهر؟ فهل هذا بيع وشراء؟ هل هناك شخص فى السوق قام ببيع أوراق نقدية بأخرى أكثر بشكل جدى لنكون ثانى مَنْ قام بهذا العمل؟ أليس قصد هؤلاء فى الحقيقة إعطاء قرض لمدّة شهر بفائدة قدرها ألف تومان؟ و إن هذا البيع والشراء ليس إلّاإضافة عبارة صورية وخاوية؟ و كيف يمكن اعتبار هذه التصويرات معاملات جدية مع هذا الوضع؟ وكيف يمكن شمولها بعموم آية: «وَ أوفوا بالعقود»؟! فالشخص الذى يبيع منزله بيعاً شرطياً فراراً من الربا، بينما لا يقصد هذا العمل فى الواقع ولا بنسبة واحد من عشرد آلاف، بل إنّه يرتعد لمجرّد كلمة البيع والشراء فى هذا الأمر، فأين القصد الجدّى فى هذه المعاملة غير الحالة الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۳۹ البائسة التى وصل إليها الأمر الذى دفعه للاستقراض بالربا، ويقوم بمثل هذه التمثيلية الفارغة والمزوّرة من أجل إرضاء المرابى؟! خلاصة الأمر أنّه لا يمكن التصديق بوجود قصدٍ جدىّ فى كل من موارد الحيل فى الربا تقريباً، ونحن نعلم جميعاً أنّ وجود القصد الجدّى هو أحد شروط صحة المعاملات الأساسية.

۲- أين ذهبت فلسفة تحريم الرباء

إنّ فلسفة تحريم الربا ليست شيئاً خافياً على أحد، وإذا لم تُعرف تفاصيلها فإنّ من المحتم هو معرفة هذه الفلسفة إجمالًا، فالربا يسبب استغلال الطبقات الكادحة والمستضعفة، وتحول المجتمع إلى قطبين، وتغيب فى ظله الأخلاق ويمنع بواسطته العمل الصالح، ويأخذ الظلم والجور بالاتساع وتزداد البطالة والكسل وأمثال هذه الظواهر. و إضافة إلى أنّ هذه المفاسد واضحة للعيان، فانّ القرآن المجيد والأحاديث الشريفة قد أشارت كذلك إليها. ولو قام جميع المرابين فى الدنيا بادخال علبة الكبريت أو كمية الحلوى فى معاملاتهم، فهل ستزول آثار هذه الأعمال الرهيبة؟ و هل ستحل المشكلات بمجرّد تبديل التسميات من الربا إلى البيع المشروط أو المعاملة أو بيع وشراء الأوراق النقدية؟ ما هذا التصوّر الساذج؟ نحن نرى من جانب أنّ الشارع المقدس قد اعتبر الربا بمثابة محاربة اللّه (أو خلقه) وإنّ درهماً واحداً من ربا يعادل ارتكاب الزنا مرات عديدة، فهل الخطوط الاساسية للاقتصاد الاسلامى، ص: ۲۴۰ إنهاء هذه الحرب يتحقق بعلبة كبريت، أو أنّ كمية من الحلوى تعادل زواجاً بالحلال؟ و بذلك تخفت شعلة الغضب وتقلّ شدّة التأكيد على هذه المسألة وبهذه البساطة؟ فإذا كان الأمر كذلك فلا حاجة لهذا الغضب والثورة. و لهذا السبب نجد أنّ الفئات المتحررة والداعية للحق لا تستسلم أبداً لمثل هذه الحيل الشرعية، ومهما كانت الأدلة التى يؤتى بها من أجل إقناع هؤلاء فانّهم لا يقتنعون ويقولون إنّ هذا العمل ليس إلّاربا وباقى الأفعال هى بمثابة تصاوير وتمثيليات لا قيمة لها ولا اعتبار! و هذا الضمير العام يعتبر عقلًا وعرفاً دليلًا واضحاً على أنّ العناوين لا- يمكنها أن تكون جديّة وهى مشمولة ضمن عمومات الأحكام والآيات القرآنية فى مجال المعاملات. و هذا الضمير العام شاهد حى على عدم استناد هذه التعبيرات المنحرفة إلى شىء، وعدم حصول تغيير فى ماهية المسألة من ناحية القواعد والضوابط الفقهية. و أخيراً فانّ هذا الضمير يدلّ على أنّ طرق الفرار من الربا ليست فى الواقع سوى حيل وخداع للنفس وليس للمسائل الشرعية لأنّها لا تنطلى عليها!

۳- إنّ التشبث بالحيل الشرعية يؤدّى إلى القضاء على القيم الإسلامية

وإنّ عيب مثلِ هـذه الأعمال يكمن فى عـدم محدوديتها فى مجالات تطبيقها، الخطوط الاساسيـة للاقتصاد الاسـلامى، ص: ۲۴۱ وإنّما تنتقـل إلى سـائر التعاليم والأحكام أيضاً كالأمراض المعديـة، وبالتالى فانّها تسبب تعوّد الناس شـيئاً فشـيئاً على إرتكاب أكبر الـذنوب بتغيير طفيف فى الأسـماء والعناوين لينتهكوا حرمة الأحكام الإلهية فلا يدعون واحدة من القيم الإسلامية دون تلويث، ويجرّون الجميع نحو الفوضـى بـدوافع واهيـة. إن هذا التفسير للاحكام الإسـلامية الذى يمكنه تبديل حالة الحرب مع اللّه ومع خلقه إلى صـلح وسـلام يضم حبّة قند أو شـىء من هذا القبيل واكتساب الملايين بهذه الطريقة واعتبارها أسـلوباً حلالًا كحليب الأم، أنّ هذا التفسير يبعث على تصور أنّ الشـىء المهم هو الميول والأهواء والمصالح والباقى يمكن حلّه بنحوٍ من الأنحاء. و هـذا الأسـلوب من التعامل مع القضايا الإسلامية يؤدّى إلى القضاء على أصالتها ويفرغها من روحها، ثم يحيلها طيناً اصطناعياً يقولبه كيفما شاء. و لقد رأينا فى البحث السابق أنّ مـا يقوله فقهـاء المسـلمين يبتعـد فراسـخ عديـدة عن هـذه الأعمـال وهو يتعلق بأشـياء أخرى ومجالاـت أخرى. إنّ اتخاذ مثل هـذا الموقف تجاه المسائل الاجتماعيـة الحادة يذكّر الإنسان بتلك القصة التى ذكرناها سابقاً، وهى قصة أحد وعّاظ السـلاطين الذى قال له سلطان زمانه: لقـد أردتُ معرفـة رأى الشـرع المقـدس فى المسألة الفلانية كى أنظم الخطط التى أريد تنفيذها بالتنسـيق مع هذا الرأى، فكان جواب هذا الواعظ «جُعلتُ فداك! إنّ رأى الشرع المقدس واسع، والأمر متعلق بالإرادة الملكية».

تعريف المركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِـدُوا بِـأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِـكُمْ فى سَبيـلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُـونَ (التوبـة/۴۱). قـالَ الإمـامُ علىّ بْنُ موسَـى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْـداً أحْيَـا أمْرَنَا... َ يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَـنـادِرُ البِحـار – فى تلخيص بحـار الأـنوار، للعلاّمـة فيض الاسـلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشـّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷). مؤسّس مُجتمَع " القائميّـة "الثّقافىّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشـهيد آيـة الله " الشـمس آباذى – "رَحِمَهُ اللّهُ – كان أحـداً من جَهابذة هـذه المدينة، الـذى قـدِ اشـتهَرَ بشَـغَفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صـلواتُ اللهِ علَـيهِم) و لاسـيَّما بحضـرة الإمام علىّ بن موسَـى الرِّضا (عليه السّـلام) و بِساحة صـاحِب الزّمـان (عَجَّلَ اللّهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهـذا أسّـس مع نظره و درايته، فى سَـنَةَ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسـةً و طريقـةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بـل تُـتّبَع بـأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كـلَّ يوم. مركز " القائميّـة "للتحرِّى الحـاسوبىّ– بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمـامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَـدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاـب الجوامع، بالليـل و النهار، فى مجالاتٍ شـتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة... الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشـيعة و تبسـيط ثَقافة الثَّقَلَـين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشـّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة –فى المحاميل (=الهواتف المنقولـة) و الحواسـيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيـد أرضـيّةٍ واسـعةٍ جامعـةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت– عليهم السّـلام – بباعث نشـر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلاّب، توسـعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسـلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسـهيل رفع الإبهام و الشـّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و... – مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشـرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّـه يُمكِن تسـريعُ إبراز المَرافِق و التسـهيلاتِ – فى آكناف البلد – و نشـرِ الثّقافـةِ الاسـلاميّة و الإيرانيّـة – فى أنحـاء العالَم – مِن جـهـةٍ أُخرَى. – من الأنشـطة الواسـعة للمركز: الف) طبع و نشـر عشـراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشـرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول ج) إنتاج المَعارض ثـّلاثيّـةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكـة و... الأماكن الدينيّـة، السياحيّة و... د) إبداع الموقع الانترنتى " القائميّـة "www.Ghaemiyeh.com و عـدّة مَواقِـعَ أُخـرَ ه) إنتـاج المُنتَجـات العرضـيّة، الخَطابـات و... للعرض فى

القنوات القمريّة و) الإطلاق و الدَّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴) ز) ترسيم النظام التلقائيّ و اليدويّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS ح) التعاون الفخريّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و... ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع" ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فى الجلسة ى) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة المكتب الرّئيسيّ: إيران/أصبهان/ شارع"مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع"پنج رَمَضان" ومُفترَق"وفائى/"بناية"القائميّة "تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة) رقم التسجيل: ۲۳۷۳ الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶ الموقع: www.ghaemiyeh.com البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com المَتجَر الانترنتى: www.eslamshop.com الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱) الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱) مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱) التِّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹ امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱) ملاحَظة هامّة: الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِي الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم – فى حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ ولىّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹